

# كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

تأليف  
عبد الله بن محمد أحمد الناطقي

مؤسسة التاريخ العربي  
الطبعة الأولى ٢٠١٤

# كشفاً للنقائب

عن مخدرات مياحة الأعراب

تأليف

عبدالله بن محمد أحمد الفاكهي  
من علماء القرن العاشر الهجري

وبالمرحمة

تقريرات مفيدة لبعض أفاضل العلماء

مؤسسة التلايح العربي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



**THE ARABIC HISTORY**

Publishing & Distributing

**مؤسسة التاريخ العربي**

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥١٠٠٠٠ - ٥١١٤٤٠ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ٧٩٥٧/١١

Beyrouth - Liban - Rue Dakache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

E-mail: darcta@cyberia.net.lb

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوهَا النَّاسَ»

(حديث شريف)

### مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، وسبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك. وبعد، فهذا تعليق (وجيز) على (المقدمة) الموضوعية في علم العربية المسماة بملحة الإعراب، كافل بحل مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل أحكامها. وسميته:

«كشف (النقاب) عن مخدرات ملحة الإعراب»

سألني بعض الفقهاء الأصفياء المعتقدين الأولياء، فأجبت سؤاله وحققته آماله، وقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية إلى واضح الطريق: قال ناظمها رحمه الله تعالى:

---

(قوله: وجيز) الإيجاز هو تجريد المعنى من غير رعاية لفظ الأصل بلفظ يسير بخلاف الاختصار، فهو تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى. اهـ.

(قوله: المقدمة) بكسر الدال، اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم، أو بفتحها اسم مفعول من قدمت الشيء أي جعلته مقدماً. وسميتها مقدمة تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب، أو العلم لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطولة. اهـ.

(قوله: النقاب) بكسر النون وجمعه نقب ككتاب وكنب وانتقبت وتنقبت: غطت وجهها بالنقاب، وهو شيء تشر به المرأة وجهها.

(أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول)  
افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها مما يفهم  
الحمد تأسيساً بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله  
فهو أقطع»، ولا ينافيه رواية: «لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم»، لأن  
المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالى، لا أن لفظ  
الحمدلة والبسملة متعين كما يدل لذلك رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر  
الله» ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup>.

والطول: الفضل والسعة، والحول والقوة، وإضافة الشديد إليه، من باب  
إضافة الصفة إلى موصوفها، أي ذي الحول الشديد. وعقب الثناء على الله  
بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام في قوله، كما يوجد في بعض النسخ:  
(ويمده فأفضل السلام على النبي (سيد) (الأنام)  
وآله الأطهار خير آل) فاحفظ كلامي واستمع مقالتي  
والضمير في بعده عائد إلى الحمد والمعنى أنه يقول كذا مما سيأتي بعد  
افتتاح القول بالحمد، وبهذه اللفظة وهو بعده فأفضل السلام إلخ، وبعد منصوب  
على الظرفية والعامل فيه أما المحذوفة تخفيفاً لكثرة استعمالها وجوابها قوله:  
فأفضل السلام. والنبي إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به

(قوله: سيد) أصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها واجتماعها مع الياء  
الساکنة السابقة عليها، والجمع هو سادة، وهو من ساد، أي حصلت له السيادة والعلو  
في قومه بسبب كرم أو علم أو جاه مثلاً. اهـ.

(قوله: الأنام) كسحاب. قيل من أنم، وقيل أصله ونام من ونم إذا صوت من  
نفسه كإناء ووناء. وقيل: فيه أنام مثل ساباط. وقال الليث: يجوز في الشعر الأنيم  
مثل أمير وهو الخلق، أو كل من يعتريه النوم أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه  
الأرض من الخلق. اهـ.

فرسول أيضاً، فالنبي أعم (فكل رسول نبي ولا عكس). والأنام المخلق على المشهور، ودل على أن نبينا محمداً ﷺ سيدهم، أي أفضلهم قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>، لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها وذلك تابع لكمال نبيها. واستغنى الناظم بهذا الوصف للنبي ﷺ عن التصريح بذكر اسمه العلم تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره لما فيه من الإعارة إلى انفراده وعدم مشارك له فيه فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره. واستعمال السيد في غير الله شائع كثير يشهد له (الكتاب) (والسنة). وحكي عن الإمام مالك: الكراهة. وفي «أذكار» النووي عن ابن النحاس جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يعرف بال. ثم قال: والأظهر جوازه معها، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وكذا بالعكس.

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً وذلك كاف أو أن محل الكراهة فيمن اتخذه عادة كما قيل، وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون (من بني هاشم) والمطلب، وإضافته إلى الضمير كما هنا (جائز) على الصحيح وإن كان الأولى إضافته إلى الظاهر، والأطهار جمع طاهر، ووصفهم بذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾<sup>(٢)</sup>. وخير:

(قوله: فكل رسول نبي ولا عكس) فينبغي عموم وخصوص مطلق يجتمعان في نبي ورسول كمحمد عليه الصلاة والسلام. وينفرد النبي في الخضر مثلاً اهـ.  
(قوله: الكتاب) كقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَىٰ سَيِّدَهَا لَدَا الْبَيْتِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَسَيِّدًا وَحَصْبًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(قوله: والسنة) كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» اهـ.  
(قوله: من بني هاشم) أي وبناته. ففيه تغليب، ويقال مثله في بني المطلب ولا يشكل بأولاد بناتهم حيث لم يكونوا من آل لأنهم ينسبون لأبائهم. اهـ.  
(قوله: جائز) وحجة المانع أن الظاهر أشرف من الضمير ولا شك أن الآل

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٣٩.

(١) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٣) سورة يوسف، الآية ٢٥.



اسم تفضيل حذف ألفه لكثرة الاستعمال.

وقوله: فاحفظ كلامي إلخ، أمر للطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله وهما متقاربا المعنى. وأشار إلى مقول القول بقوله:

(يا سائلي هن الكلام المنتظم حداً ونوعاً وإلى كم ينقسم)  
اسمع هديت الرشد ما أقول وافهمه فهم من له معقول)  
أي: أقول يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح النحاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع، فحداً ونوعاً منصوبان على التمييز، ويا سائلي إلى آخر المنظومة مقول القول، وقوله: هديت الرشد، جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله، وعائد ما: محذوف، وقوله: من له مقول: أي من له عقل كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(١)</sup> أي الفئة وهي صفة يميز بها بين الحسن والقيح.

ثم بين حد الكلام المسؤول عنه بقوله: حد الكلام ما أفاد المستمع، أي قول أفاد المستمع بأن أفهم معنى بحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر يحصل به الفائدة فلا حاجة لذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه. ومن ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك في «ألفيته» كاستقم مثال لا تنميط للحد، والقول هو اللفظ الدال على معنى مفرداً كان أو مركباً، مفيداً أم لا، فهو إذاً (بمعنى المقول) مصدر بمعنى

أشرف. اهـ.

(قوله: ينقسم) الضمير يعود إلى النوع، فإن كل نوع من أنواع الكلام وهو: الاسم والفعل والحرف، له أقسام فينقسم الاسم إلى معرفة وتكرة ومفرد ومثنى ومجموع، والمفرد إلى معرب ومبني وصحيح ومعتل وكذا الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وإلى معرب ومبني وغير ذلك. والحرف إلى حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وإلى حرف يجر الاسم، وإلى حرف ينصب المضارع، وإلى حرف يجزئ اهـ.

(قوله: بمعنى المقول) الظاهر أنه مجاز إذ لم يشتهر إطلاق المصدر هنا. وإرادة

اسم المفعول كقولهم: هذا ضرب الأمير، بمعنى مضروبه. واللفظ ما يتلفظ به الإنسان (مهملًا) كان أو مستعملًا، فالقول أخص منه فكل قول لفظ (ولا عكس). واحترز بالقول المعبر عنه بما عن الخط والإشارة ونحوهما مما ليس بقول وهو مفيد فإنه لا يسمى كلاماً في الاصطلاح. ويقول أفاد المستمع ما لا فائدة فيه بالمعنى المذكور كالمركب الإضافي نحو: عبد الله، والمرجي نحو: بعليك، والإسنادي المسمى به نحو: شاب قرناها، ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو: الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان. نعم إن أريد بالمفيد ما أفاد ما لم يكن عند السامع فلا. واعتبر بعضهم في حد الكلام كونه مقصوداً لذاته لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره فالأول كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد، والثاني كجملة الصلة في نحو: جاء الذي قام أبوه، فإنها مقصودة لإيضاح معناه. وأما اتحاد الناطق (فلا يعتبر) في الكلام. وصححه ابن مالك وأبو حيان قالا: كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأً.

مكتبة تكبير حيدرآباد

اسم المفعول بخلاف اللفظ على الملفوظ به فإنه حقيقة عرفية اهـ.  
(قوله: مهملًا) وهو ما لم يوضع لمعنى من أهمله أي تركه اهـ.  
(قوله: ولا عكس) أي لغوي وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها كعكس المترادفين نحو: كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان. والمتساويين ككل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان. وأما العكس المنطقي وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية نحو: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول فصحيح اهـ حريري.  
(فائدة): مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوماً، ومن حيث وضع له اسم يسمى اسم اهـ سمرقندي.  
(قوله: فلا يعتبر) وتوضيح ذلك: أن بعضهم زاد في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ مثلاً والآخر فاعلاً أو خبراً. وأجاب ابن مالك بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين، أحدهما: أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطأً. والثاني: أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالآخرى اهـ.



والحد لغة: المنع. واصطلاحاً: بمعنى المعروف وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيرها فيه.

وأشار بقوله: نحو سعى زيد وعمرو متبع، إلى أن الكلام يتألف من اسمين نحو: عمرو متبع، وتسمى جملة إسمية. ومن فعل واسم نحو: سعى زيد. وتسمى جملة فعلية. وهذا هو أقل ائتلافه وقد يتألف من أكثر ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، لأن الكلام لا يحصل (بدون إسناد)، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو اسم وفعل. وأما نحو: يا زيد، فأصله أدعو زيداً، فهو مؤلف من فعل واسم خلافاً لأبي علي فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثل فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم، والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أقدم أم لا، فكل كلام جملة ولا عكس، وليس بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب اللباب واختاره ناظر الجيش. ثم إن صدرت الجملة باسم قاسمية، أو بفعل فعلية. والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنى فنحو: إن زيداً قائم، جملة اسمية. والمعتبر بما هو مصدر في الأصل فنحو: زيداً ضربت، جملة فعلية.

(ونوعه الذي عليه يبنى اسم وفعل ثم حرف معني)  
لما فرغ من حد الكلام أشار إلى بيان أجزائه التي يتألف منها، أي من مجموعها لا جميعها، فذكر أنها (ثلاثة): اسم وفعل وحرف لا رابع لها. كما دل على ذلك الإجماع والاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم

(قوله: بدون إسناد) والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه اهـ.

(قوله: ثلاثة) أي ولا التفات إلى من زاد رابعاً ومساء خالفة، وعنى بذلك اسم الفاعل نحو صه، فإنه خلف عن أسكت أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيد.

يجدوا غيرها فلو كان ثم غيرها لعثروا عليه، وقيد الحرف بكونه لمعنى لإخراج (حرف التهجي) إذ لا يكون جزءاً للكلام على أن في جعله حرف المعنى جزءاً للكلام تجوّزاً أو جرياً على مقالة ضعيفة، واحترز بثوّه الذي عليه ينشأ من نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية (والصغرى والكبرى).

وقد يقال: إن الناظم رحمه الله تعالى قسم الكلام إلى غير أقسامه لأن هذه الثلاثة أقسام لا للكلام لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام. ويجاب بأن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه (في تقسيم الكلّي إلى جزئياته). والناظم لم يقصد ذلك والكلمة قول مفرد وقد مر معنى القول،

(قوله: حرف التهجي) والفرق بين حرف المعنى وحرف التهجي أن حرف المعنى كلمة بذاتها وحرف التهجي جزء من الكلمة اهـ.

(قوله: والصغرى والكبرى) لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها، والكبرى ما وقع الخبر فيها جملة. وذلك كزيد قام أبوه. وأما إذا كان الخبر مفرداً نحو: زيد قائم، فلا يقال للجملة فيه صغرى ولا كبرى اهـ.

(قوله: في تقسيم الكلّي إلى جزئياته) أراد أن الكلمة كلية وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها، وكون الكلمة كلية لأنها مأخوذة في مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف أخذ الحيوان في مفهوم كل من الإنسان والفرس والبقر فإن مفهوم الاسم مثلاً كلمة دلت على معنى في نفسها إلخ، فصارت الكلمة جزءاً من هذه المفاهيم وصار المفهوم كلاً فنسبت إليه والمنسوب إلى الكلّي كلي فصارت كلية. وكون الاسم وقسميه جزئيات لاندراجهن تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبت إليهما. وقد ذكرنا أنها جزء من مفاهيمهن والمنسوب إلى الجزء جزئي فصارت جزئيات. ومن هنا قيل: الكلّي جزء والجزئي كل اهـ.

ثم الفرق بين الكلّي والكل والجزئي والجزء أن الكلّي ما يفيد المراد ولو لم تجتمع الجزئيات، مثل الحيوان، فإنه يفيد المراد ولو لم يكن إلا حيوان بخلاف الكل فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء كالعناد فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء التي هي العفص والصمغ والزاج. والفرق بين الجزئي والجزء أن الجزئي ما يصلح أن يكون مبتدأ ويجعل الكلّي خبراً عنه كالفرس حيوان بخلافه للجزء كالعفص مداد اهـ.

والمفرد ما لا يدل جرؤه على جزء معناه كريد، والكلمة واحدة الكلم وهو إذا أخذ بقيد التركيب ما تركيب من ثلاث كلمات فكثر أقاد أم لا، كان: قام زيد. وثم في كلام الناظم بمعنى الواو وليست على بابها لأننا إذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فسبة كل واحد من الأقسام إلى أشياء المقسوم سبة واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدود يعرف ويشمى بها (عن قسيمه)، والناظم أثر التمييز بالعلامة (على الحد) وإن كان هو أضبط (لاطراده) وانعكاسه بخلافها (إد لا تنعكس) تسهلاً على العبدى، فقال.

فبالاسم ما يدخله من ربي أو كان مجروراً بحتى وعلى  
مثاله: زيد وخيل وعنهم وذا وتلك والذي ومن وكم  
الاسم (لغة) مشتق من انسمو وهو العلو في رأي بصري، أو من السمة

(قوله عن قسيمه) قسم الشيء ما هو داخل تحت شيء آخر كالاسم مع الفعل والحرف فإنه قسم بهما لكونه داخلياً متعلّقاً بشيء آخر وهو الكلمة. وأما قسم الشيء فهو أحسن تحت أهم كالاسم مع بكلمة فإنه أحسن، أي أقل اشتراكاً منه وداخل تحتها اهـ.

(قوله على الحد) الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس والاطراد أن يوجد المحدود كلما وجد الحد وهو المانع والانعكاس أن يوجد الحد كلما وجد المحدود وهو الجامع اهـ.

(قوله لاطراده) أي كلما وجد لمعرف وجد التعريف فلا يدخل فيه شيء من غير أفراد المحدود فيكون مانعاً اهـ.

(قوله: إد لا تنعكس) أي العلامة، لأنه قد يوجد المعلم بدون علامة وذلك كقولك الإنسان كاتب بالفعل فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفاء انتفاء الإنسان وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس، إنما هو في العلامة الغير اللازمة. وأما اللازمة كالكاتب بالقوة مع الإنسان فهي منعكسة أبداً كالحد اهـ.

(قوله لغة) منصوب على التمييز، أي من جهة اللغة لا على نزع الخافض لأنه سماعي إلا أن يقال: إن المؤرخين أجروه مجرى القياسي لكثرة في كلامهم، ولا يصح أن يكون حالاً لأن مجيء الحان من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضاً مجيء المصطلح حالاً سماعي اهـ.

وهي العلامة في رأي كوفي. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (وصحاً) ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر وحروفه كثيرة اقتصر منها ما على أربعة، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من ذا، ونظرت إلى تلك، وركبت على الحيل، ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ سَيِّدِي﴾ (١). فهذه أسماء لدخول حرف لجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما هي تأويله وأما قولهم: ما هي سمع ابود وعلى شمس الحير، (وعلى حذف الموصوف وصفته).

وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً ولا حراً لغيرهما على الصحيح، ومما يتميز به الاسم أيضاً التنوين وهو نون (ساكنة) تثبت لفظاً لا خطأ استغناء عنها تكرار الحركة عند الصط بالقلم كـ رجل، وصه، ومسلمات، وحينئذ، وكذا الاستناد إليه وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت، وما هي: ﴿لَا يَدْعُو اللَّهَ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ (٢)، ﴿وَمَا يَنْدُرُ يَنْدُرُ وَمَا غَدَّ غَدَّ﴾ (٣).

(قوله وضعاً) إنما قيد الاقراء بقوله: وضعاً، لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان التزاماً كاسم الفاعل نحو: ريد صارب عدأً وإخراج بعض الأفعال غير المقترنة بالزمان نحو: نعم وشر وليس، فإنها لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه.

(قوله: فعلى حذف الموصوف وصفته) والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه شر لغير يفتح العين المهملة ويطلق على الحمار الوحشي والأهلي والجمع أعيار مثل ثوب وأثواب وعبورة أيضاً، والأنثى هيرة اهـ مصباح.

(قوله ساكنة) أي أصالة وقوله لا خطأ خرجت نون وعش وضيعن اهـ.

(٢) سورة الجمعة، الآية ١١.

(١) سورة القدر، الآية ٥.

(٣) سورة النحل، الآية ٩٦.

(ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي) كما حققه بعضهم، (وأما تسمع) بالمعدي حير من أن تراه، فعلى حذف أو إقامة الفعل مقام المصدر. ولما فرغ مما يعرف به الاسم أحد في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ويتميز عن قسيميه، فقال:

(قوله ' ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي) مراد قائم معنوي زيد ثلاثي ضرب ثلاثي من حرف جر ضرب فعل ماضٍ لمضي اهـ.  
(قوله. وأما تسمع إلخ) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقيله أن مقدرة والذي حسن حذفه أن من تسمع ثوبها في أن تراه. اهـ موصح.

## (باب الفعل)

(والفعل ما يدخل (قد) (والسين) عليه مثل بان أو يبين أو لحقته تاء من يحدث كقولهم في ليس لست أنفت أو كان أمراً ذا اشتقاق نحو قل ومثله ادخل واسط واشرب وكل) الفعل لغة. الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نصها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وله علامات كثيرة ذكر منها أربع علامات، الأولى: قد، أي الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال وعلى المضارع لإفادة التقليل أو التوقع نحو قد كان زيد، وقد بين. ولا تدخل على الأمر أصلاً.

وأما الاسمية فتكون بمعنى حسب نحو قد ريد درهم، ويتصل بها ياء المتكلم محرورة بالإضافة ويلحقها نون الوافية جواراً، وقد تكون اسم فعل بمعنى اكفف، وإذا اتصل بها الياء كانت في محل نصب على المفعولية ولزمتها نون الوافية.

العلامة الثانية: السين، أي سين الاستقبال، وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان محالاً أو محتملاً، وللاستقبال ومثلها سوف لكنها أكثر منها تنصاً إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى. العلامة الثالثة: تاء الفاعل، وهو 'مراد بقوله' من يحدث، سواء كانت

---

(قوله: قد) أي الحرفية لأنها لمفهومة عند الإطلاق وهي في كلامه اسم لكونها فاعل يدخل اهـ.

(قوله: والسين) ال للعهد الذهبي، أي السين المعهودة عند السحابة التي معناها التنفيس فخرجت الهجائية وغيرها كسين الصيرورة في عزو استحجر الطين، أي صار حجراً اهـ.



لمتكلم أو مخاطب. ويحتص بها أحاصي وبها يتبين لك أن ليس وعسى فعلان لقبولهما إياها في نحو: لست عليهم بوكيل، ﴿فَهَلْ عَصَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> خلافاً لمن زعم أن ليس حرف نفي كما بناه. وعسى حرف ترج كلعل، ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة الدالة هي تأنيث الفاعل وهي خاصة بالماضي أيضاً وتلحقه متصرفاً كان أو حامداً ما لم يترد تدكير فعله. وبها يتبين لك أيضاً أن نعم وبشر فعلان لقبولهما إياها، فهي الحديث. فمن توضحاً يوم الجمعة فيها (ونعمت)، وفيه أيضاً: وأعود بك من الحياة، فإنها شئت البطانة خلافاً لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما تقدم.

والعلامة الرابعة. دلالة الكسمة على الأمر بما اشتق منه وهو المصدر كما مثل به من نحو قل، فإنه يدل على الأمر بما اشتق منه وهو القول ومثله ادخل وانبسط واشرب. وكل بخلاف صه، وإن دل على الأمر بالسكوت ليس فعل أمر لعدم اشتقاقه بما يدل عليه، ومثله (مه)، (وايه). وقصية كلامه أن يزال ودراك فعلا أمر لدلالتهما على الأمر بما اشتق منه فإن يزال مشتق من الزول، ودراك

(قوله ونعمت) أي بالرحضة أحد ونعمت الرحضة الوضوء، قاله ابن عصفور، ففيه حذف التمييز والمحصوص أيضاً، وهو عسى رأي من يجيز حذف التمييز كالباطم.

(قوله: مه) أي انكف عنا.

(قوله وايه) بكسر الهاء وتوحيده أي رداً حديثاً أو امعاً في حديثك أو زد منه. قوله هلم هو عند الحجاجيين اسم فعل بمعنى أحضر وأقبل وبعد بي تميم فعل أمر. ومذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التثنية ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم: لم الله شعث، أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إليها، فحذفت ألها تحقيفاً. وقال الخليل ركب قبل الإعدام فحدث همزة النرج زد كاست همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة تميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الغراء: مركبة من هل التي للرجز، وأه بمعنى أقصد، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. وقيل: إنها ليست مركبة اهـ.

مشتق من الإدراك وليس كذلك بل هما اسم فعل أمر. وأن علم (وهات وتعال) ليست أفعال أمر والذي صححه ابن هشام: أن هات وتعال فعلا أمر، والمشهور بين النحاة أن علامة الأمر دلالة على الطلب وقبوله ياء المخاطبة، فإن دلت كلمة عليه ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كصب، أو قبلتها ولم تدل عليه ففعل مضارع. وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة، ومضارع وعلامته المختصة به السين ومثلها سوف، وأمر وعلامته المختصة به عتبه بهامه الأمر بما اشتق منه، وأن قد علامة مشتركة بين الماضي والمضارع.

(والحرف ما ليست له علامة نفس على قولي تكن علامة مثله حنى ولا وإنما وهل ويل ولو ولم ولما) الحرف لغة: طرف الشيء كحرف الحبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾<sup>(١)</sup> أي على طرف وجانب من الدين. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها (فقط) وليس له علامة وجودية، وهذا هو المراد بعوله: ما

(قوله: وهات وتعال) اهلم أن آخر هات مكسور أنداً إلا إذا كان لحماصة المدكر فيه يضم تقول: هات يا زيد، وهات يا هند، وهات يا زيدان ويا هندان، وهاتين يا هندات، كل ذلك بكسر التاء كما تقول: هاتوا يا قوم يضمها، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، وتعال يا هند، وتعال يا زيدان ويا هندان، وتعالين يا هندات، وتعالوا يا زيدون، وكل ذلك بالفتح. قال تعالى: ﴿قُلْ نَعَالُوا أُنْزِلَ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup>. ﴿تَعَالَيْتُ أُنْزِلُ﴾<sup>(٤)</sup> اهـ.

(قوله: فقط) فصل ثان راده تبعاً لبعض منهم الجزولي لإحراج بعض الأسماء كأسماء الشرط والاستعهام فإن كل واحد منهما يلك بسبب تضمه معنى الحرف على

(١) سورة الحج، الآية ١١.

(٢) سورة البقرة، الآية ١١١.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٥١.

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٢٨.

ليست له علامة بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية وهي أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل فحسب بمتنع كونه واحداً منهما فيتعين كونه حرفاً إذ لا محرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء. فإذا عرصت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أي اسم أو فعل أو حرف، فاعرص عليها علامات الاسم أولاً فإن قلت شيئاً منها فاسم، وإلا فاعرص عليها علامات الفعل فإن قلت شيئاً منها ففعل، وإلا فاحكم بحرفيتها.

والحرف ثلاثة أقسام كما أهمه تعدد المثال في النظم: محتص بالاسم كفى وحتى الجارة، ومحتص بالمع كلم ولما ولو الشرطية، ومشارك بينهما كهل ويل وثم ولا غير الناهية. والأصل في كل حرف محتص أن يعمل فيما اختص به ما لم يترل مرة الحرف كـ السين، وهي كل حرف لا يختص أن لا يعمل.

معنى في غيره مع دلالة المعنى الذي وضع له فإذا قلت: من يقيم أقم معه، فقد دلت على شخص عاقل بالوضع ودلت مع ذلك على معنى هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، فلذلك زاد فقط في الحداه.

## (باب المعرفة والنكرة)

الباب. ما يتوصل به إلى الشيء، وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد مجاز في المعاني كهذا الباب الذي نحن بصدده، ونشير فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

(والاسم صريان فضررت نكرة ولاحر المعرفة المشتهرة)  
قسم الاسم بحسب التكثير والتعريف إلى نكرة ومعرفة، فالنكرة ما شاع في جنس موحود كرجل أو مقلد (كشمس). والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين والنكرة هي الأصل لا يدراج كل معرفة تحتها من غير عكس. ولهذا بدأ بها الناظم فقال:

(وكل ما رث عليه تدحس فيه منكربا رجل  
بحو غلام وكباب وطبق كقولهم. رب غلام لي أبق)  
يعني أن علامة النكرة حواز دخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرة، فكلما وجدت هذه العلامة وجدت لنكرة نحو: رب غلام لي أبق، ورب طبق أهدي إلي وبها استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله  
رب من أصبحت غيظاً صدره قد نمت لي موتاً لم يطع  
وقول الآخر:

(ربما تكره) النفوس من الأمر له فرجة كحل العفال

---

(قوله: كشمس) فإنها موضوعة لما كان كوكباً بهارياً ينسخ وجوده ظهور الليل

أهـ

(قوله: ربما تكره) جملة تكره صفة لا صلة، لأن رب مختصة بالنكرة ومن الأمر بيان لما، وله فرجة حرها وأما جعن ما كفة له وفرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الأمر بيان له، أي قد تكره النفوس حالاً من الأمر له فرجة إلخ فيرده أن الموصوف بالجملة بخلاف إذا كان بعض سم مجرور بمن أو في نحو: منا ظعن،

وقد تدخل رب على ضمير غيبة كقوله:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد (دائياً) فأجابوا  
 فإن قلت: هل هو حيثل معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم. قلت. قد  
 اختلف المحويون في الصمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب، ثالثها: إن  
 كان مرجعه حائز التكميل فمعرفة كـ ' جاءني رجل فأكرمه، أو واجهه فنكرة نحو:  
 رب رجل وأخيه، وكالبيت المذكور. ثم إن السكرات تتفاوت في نفسها  
 كالمعارف فمعصها أكر من بعض فأكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم  
 حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، (ولذلك ضابط) ذكرته في  
 شرحي على القطر.

ومما أقام، وما سلم، وفيها منك، وفرحة بفتح الفاء  
 (قوله دائماً) بالناء الموحدة أي دائماً، صفة لمصدر محذوف أي إيراً دائماً  
 اهـ.

(قوله ولذلك ضابط) والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل  
 تحت غيرها فهي أكر السكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي  
 بالإضافة أي بالنسبة إلى ما تدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أضيق.  
 وأقسامها في الأعمية عشرة كل واحد منها أعم مما بعده وأضيق مما فوقه، وهي:  
 المذكور، ثم موحود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم عاقل،  
 ثم رجل، ثم عالم.

فمذكور. يشمل الموحود والمعدوم فهو أعم من موجود  
 وموجود. يشمل القديم والحادث فهو أعم من محدث  
 ومحدث. يشمل الجسم والعرض، فهو أعم من جسم  
 وجسم. يشمل النامي وغير النامي فهو أعم من نام.  
 ونام. يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان.  
 وحيوان. يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان.  
 وإنسان. يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل.  
 وعاقل. يشمل الرجل وغيره فهو أعم من الرجل.  
 ورجل. يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم اهـ.

(وما عدا ذلك فهو معرفة لا يعتري فيه الصحيح المعرفة)  
أي ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة  
الصحيحة أي الثامة، كالأمثلة الآتية في نفعهم، فلا يجوز دخول رب عليها.  
لكن من الكلمات ما لا تدخل رب عليه ومع ذلك فهو نكرة كآين ومتى وكيف  
وعريب وديار، فالأولى ذكر المعارف بالعد لا تحصارها. ثم يقال: وما عدا  
ذلك فهو نكرة.

والمعارف على ما هنا ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة،  
والموصول، ودو الأداة، والمضاف إلى واحد منها إضافة (محضة) وهي متفاوتة  
في التعريف أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله:

(مثاله الذار وريد وأما ودا وتنت والذي ودو العا)  
فأعرفها الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت  
وهو، ثم العلم وهو ما عين معناه (بغير قيد) كريد ومكة. ثم اسم الإشارة وهو  
ما وضع لسمي وإشارة إليه كذا وتلك. ثم الموصول وهو ما اضم إلى صلة  
(وعائد) كالذي والتي. ثم ذو الأداة كالرحل والبار، وسيأتي الكلام عليها. أو  
المضاف فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه كعلام زيد وحاتم هدا، ودو

(قوله: محضة) أي خالصة من شائبة الانفصال اهـ.

(قوله: بغير قيد) أي من غير قرينة حرجية كقية المعارف لأنها إنما تعين  
مسماهما بقرينة خارجة عن ذات الاسم إما لعقبة كآر والصلة أو معنوية كالحضور أي  
في ضميري المتكلم والمخاطب كأنا وأنت وعبية كهو اهـ هاشم.

(قوله: عائد) خرج الموصول الحر في مانه لا يحتاج إلى عائد بل إلى صلة،  
وهو: **أَنْ وَنَ وَمَا وَكَي وَلَوْ وَزَادَ بَعْضُهُمْ لَمْ يَ نَحِرْ ﴿وَحُصِّنَ كَالَّذِي خَاصُّوا﴾** (١)  
أي كخوصهم. قالوا: وأل فيه رائدة دخلت على الحرف ندوراً كالموصولة على  
المصارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوله أي كالحوض الذي خاصوه أو  
أصله: الدين، حذف تونه على لغة، أو المراد كالفرق الذي خاصوا وجمع العائد  
نظراً للمعنى. اهـ حضري.



الغناء، إلا المضاف إلى الضمير فهو (في رتبة العلم) كعلامي وعلامك. ولم يذكر المنادى المقصود نحو يا رجل لمعين، مع أنه من المعارف، ولعله إنما تركه لأنه يرى أنه داخل كما قيل في لعرف بأل أو في اسم الإشارة.

(وآلة التعريف فمن يردد يعرف كبد مبهم قال الكبد وقال قوم. إنها اللام فقط يد ألف الوصل متى يدرج سقط) اختلف في آلة التعريف، فذهب الخليل وسيبويه أن آل جمعتها للتعريف لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتد بها في الوضع. ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط وضعت ساكنة واجتلت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام. ونسب هذا لسيبويه أيضاً، فقد طهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنه يحكى عن المبرد أن الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة كرجل وكبد، أدخل عليه أن فقل: الرجل والكبد.

واعلم أن آل المذكورة قسماً عهدية وجسدية. وكل منهما ثلاثة أقسام لأن العهد إما ذكري (نحو: مي راحة، الرحاحة) أو ذهني (نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْمَكَارِ﴾<sup>(١)</sup>). أو حضوري (نحو: ﴿يَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>).

وآل التي للحس إما أن تكون لاستغراق أفرادها، وهي التي يخلفها كل

(قوله في رتبة العلم) ولا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وقيل: إنما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تحتها اهـ (قوله: نحو في زجاجة الرحاحة) ومثلتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول إذ لو جيء به منكرًا لثوهم أنه غيره اهـ.

(١) سورة التوبة، الآية ٤٠.

(٢) سورة المائدة، الآية ٣.

حقيقة ويصح الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ سَوِيًّا﴾<sup>(١)</sup> أي كل فرد من أفراد الإنسان، أو لاستغراق صمدته وهي التي يحلفها كل مجاراً نحو: أنت الرجل علماً، أي أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودّة، أو لبيان نفس الحقيقة (من حيث هي هي)، وهي التي (لا يخلفها كل) حقيقة ولا مجاراً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَلَأِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(٢)</sup> أي من حقيقة الماء لا من كل شيء اسمه ماء. قال في «المغني»: ومن ذلك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحثث بمواحد.

(قوله من حيث هي هي) الصميران معادية الأول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار صفتها، أي من حيث كونها موصوفة بمادية لجنسها  
(قوله لا يخلفها كل) أي والا للزم جمع كل شيء، حي من كل فرد من أفراد الماء وذلك باطل اهـ .

(١) سورة النساء، الآية ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٣٠.

## (باب قسمة الأفعال)

(وإن أردت قسمة الأفعال لينحلي عنك هذا الإشكال  
فهني ثلاث ما ليس رابع ماض وفعل الأمر والمضارع)  
أي إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل وتعبير كل قسم عن أخويه لتروى  
عنك عبادة الاشتباه والالتباس فهي ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، لا رابع لها،  
وسياتي ما يتميز به كل قسم.

وإنما كانت الأفعال ثلاثة (لأن الأربعة كذلك) إذ الفعل إما متقدم عن زمن  
الإخبار أو مفارق له أو متأخر عنه فالأول: الماضي، والثاني: الحال،  
والثالث: الاستقبال وما ذهب إليه الناطق من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب  
الصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من  
المضارع إذ أصل الفعل لتفعل كأمر الغائب، لكن لما كان أمر المحاطب أكبر  
على السنتهم استثقلوا محيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً  
للتخفيف مع كثرة الاستعمال فهو عندهم معرب وانتصر لهم ابن هشام في  
«المنهجي». والرايح ما في النظم

ولما قرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه  
وبدا بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على سائه، فقال:  
(فكل ما يصلح فيه أمر فإنه (ماض) بخير ليس)

---

(قوله لأن الأربعة كذلك) ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ أَيْدِيًا وَمَا  
خَلَقًا وَمَا يَكُنْ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>. وقول الشاعر.

وأعلم ما في اليوم والأمر قبله ولكسي عن علم ما في غد همي امر  
(قوله ماض) أي لفظ يوصف بسك فخرج لفظ ماض لأنه اسم وسمي بذلك

---

(١) سورة مريم، الآية ٦٤.

يعني أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه أمس ك:  
قام، واستخرج، ما لم يمنع مانع. وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل  
وتاء التانيث الساكنة والتمييز بذلك أرى من هذا (لعدم اطرادها) مع الماضي  
كعمسى وليس، ولصلاحيتهما مع المصارع المعنى بلم، نحو: لم يقم أمس  
ورسموه بأنه ما دل على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه وأشار إلى بيان حكمه  
بقوله:

(وحكمه (فتح الأخير منه) كقولهم سار وسان عنه)  
يعني أن حكم الماضي أن يبي آخره على الفتح لفظاً أو تقديرًا، ثلاثياً أو  
رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، نحو: ضرب وضربت وضربت ضرباً ونحو:  
رمى وعما أصلهما رمي وعفوا تحركت، بياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألين  
فسكون آخرهما عارض والمفتحة مقدرة على الألف ومحل ما ذكر من نائه على  
الفتح ما لم يتصل به الصمير المرفوع المتحرك فإن اتصل به سي آخره على  
السكون كضربت وضرب (كراهية) نوسي أودع من حركات فيم هو (كالكلمة)  
الواحدة. وإذا اتصل به واو الجماعة كصربو، صم آخره للمجانسة والفتحة  
مقدرة وإنما لم يبي على الصم حيثئذ لأن الصم لا يدخل الفعل. وأما نحو:  
﴿اشْتَرَوْا بِئَانِيَّ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿دَعُوا هَٰؤُلَاءِ نِسَاءَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فأصلهما: اشتريوا بياء

لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع اهـ.

(قوله: لعدم اطرادها) أي لعدم كونها مانعاً من دخول غيرها وحامعاً لأفراد  
المحدود اهـ.

(قوله: فتح الأخير منه) أي مبي على فتح آخره، أما ساؤه فعلى الأصل، وأما  
كونه على حركة فلمشابهته للاسم في وقوعه صفة وصله وشرطاً وحالاً وخبراً، ولثلاثاً  
يلتقي ساكنان في نحو: ضرباً، وكانت فتحة لمختها مع ثقل الفعل اهـ.

(قوله: كراهية إلح) ولثلاثاً يلتبس الفاعل بالمتعوز في نحو: اصرت. اهـ.

(قوله: كالكلمة) عبر (نكا) لكلمة لعدم كونه كلمة بل هو كلام كضربت لأنه فعل

وفاعل اهـ.

(٢) سورة العرقان، الآية ١٣.

(١) سورة التوبة، الآية ٩.

مضمومة، ودعوا براوين أولهما مضمومة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين

(والأمر (مبني على السكون) مثاله احذر صفة المغبون)

ولما فرع من الماضي أخذ في بيان حكم فعل الأمر، وقد مر أنه يتميز (بدلالته على الطلب) مع قول ياء المحاطة وقدمه على المضارع لأنه قد يكون محمداً بخلاف المضارع، والمزيد فيه فرع عن المجرد. وأشار إلى أن حكمه أن يبني آخره على السكون وهذا محتمل إذا كان صحيح الآخر كاصرب، فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره فنون كان المضارع علامة جزمه حذف آخره وهو حرف العلة يبي الأمر منه على حذف آخره نحو اغز واخش وارم. وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون يبي الأمر منه على حذف النون كاصربا واضربوا واصربي. والأحسن أن يقال. والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه (وإن نساه السلف ولا م فاكسر وقل ليقيم الغلام)

(قوله: مبني على السكون) ويقال. مبني على ما يحرم به مضارعه وهو مبني على الرجح وهو مذهب الصريين إلا أنه أجرى في بانه مجرى المضارع المجزوم. ومذهب الكوفيين أنه معرب بالحرم. و'استدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح وحذف الآخر في المعتل وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كاعلوا وفعلوا وفعلي وعندهم أن الجارم له لام الأمر مقدرة ووده الصريون بأن إصمار الجارم ضعف وأن الأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب وإنما حدثت منه الحركة ونون الرفع لأن كل واحدة منهما علامة إعراب وهو غير معرب. اهـ بحرق

(قوله. بدلالته على الطلب) حرج بها ما لم يدل على الطلب كفعل التمجيب لأن معناه الخبر وصيغته كذلك وإن كانت على صورة الأمر. وخرج ضرباً زيداً بمعنى اصرب، وكلاً بمعنى الزجر والردع ومه مؤناً بمعنى انكشف لأنها لم توضع للطلب، وخرج نحو لتضرب، لأن دلالته على انضبط بغير الصيغة وخرج بقوله وقبل ياء المحاطة سواء قلنا إنها من تعريفه كم هو ظاهر كلامه، أو قلنا إنها علامة وهو الأصح اسم الفعل ونحوه وكلا إن قلنا إنها موضوعة للطلب بمعنى انه اهـ. (قوله: ليقيم الغلام) هو تنظير لا تمثيل اهـ.

يعني أن فعل الأمر المبني على لسكون إذا اتصل آخره بـ "أ" نحو: صم النهار واعتكف الليل، حرك آخره بالكسرة فرراً من التقاء الساكنين وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيتبقى ساكن فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره. وإنما يحرك بالكسرة (لأنها الأصل) في لتخلص من الساكنين وهكذا كلما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسر وربما حرك بالفتح نحو: ومن الناس، كراهية أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين وهي من، لكن تمثيل الناظم بقوله: ليقيم الغلام، غير مطابق، إذ الكلام في أمر، الحاضر الذي هو قسيم المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً.

(وإن أمرت من معنى ومن عدا وأسقط الحرف الأخير أبداً  
تقول: يا زيد اعد في يوم الأحد واسع إلى الخيرات لقيت الرشيد  
وهكذا قولك في ارم من رمى فاحذر (على ذلك) فيما استبهما)  
يعني إذا أردت صيغة الأمر من امضارع المعتل الآخر كمضارع سعى  
وعدا ورمى، فاحذف الحرف الأخير منه وهو حرف العلة ليكون مبياً على حذفه

(قوله: لأنها الأصل إلخ) وإنما كانت الكسرة أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين لما بين الكسرة والسكون من المناسبة، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم والجزم مخصوص بالفعل، والكسرة من لجر ولسكون من الجزم فهنا متافصان وبين القيصين مناسبة لتلازم حضورهما في الدهر ولذا قد نرى القيص يحمل على التعييض كما يحمل التطير على الطير اهـ.

(قوله: على ذلك) جرى على غير الأصل في التعبير به، فإن أصل ذلك أن يكون لمفرد لكن جرى هنا للجمع الذي للأفعال الثلاثة مجازاً كما جرى لعظ المفرد على المشي في قوله تعالى: ﴿عَوَانًا بَيْنَ ذَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> أي بين المارض والبكر. وجرى الجمع في قوله ﷺ: «الهم متعباً بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا أبدأ ما أبقيتنا واجعل ذلك» إلخ، أشار بذلك إلى الأسماع والأبصار والقوة مجازاً. اهـ رسلان.



نباية عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول: يا زيد اسع واغد وارم، وقس على ذلك وهذا تقييد لقوله أولاً والأمر مبني على السكون، وقد علم مما مر.

فقوله: من سعى ومن عد ومن رمى، من مجاز الحذف أي من مصارع ما ذكر لأن الأمر مأخوذ منه:

(والأمر من حاف حف العقابا ومن أجساد أحد الجوابا  
 وإك يكن أمرك للمؤنث فقل لها حافي رجال العيث)  
 أي إذا أردت صيغة الأمر من المصارع الأجوف وهو ما صبه حرف علة  
 كمضارع خاف وأحاد، فاحذف الوسط أي حرف العلة لملاقاته مائلاً وهو آخر  
 الفعل فتقول: خف وأجد وقل وبع، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى  
 نون النسوة كحف وقل وبع، بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المحاطبة  
 كخافي رجال العيث، فإنه لا يحذف لانتفاء العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى  
 ضمير تشبة أو جمع كخافا وخافوا وقولا وبما

## (باب الفعل المضارع)

(وإن وجدت همزة أو تاء أو نون جمع محبباً أو ياء قد أحسست أول كل فعل فإنه المضارع المستعصي) ولما فرغ من الماضي والأمر أحد يتكلم عنى المضارع فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة لكر يشترط أن تكون الهمزة (للمتكلم) وحده والنون له ومن معه، (أو المعظم معه)، (ولو ادعاء). والياء للعائب المذكر مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، ولجمع الإناث العائت والتاء للمخاطبة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، وللعائت المفردة ولمشاها. قال بعضهم: وتسمى المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بلم (لعدم انفكاكها) عنه ولا اتصالها به وللتخصيص على جميع أمثله بخلاف لم، وعليها اقتصر ابن مالك في «التسهيل».

(قوله . للمتكلم) أي لتكلم المتكلم لأن هذه لحروف موضوعة للتكلم والخطاب والعيبة بخلاف الضمائر اهـ  
(قوله . أو المعظم معه) أي الذي يأتي بها عنى وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة وإن لم يكن في الواقع كذلك. واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد اهـ.  
(قوله: ولو ادعاء) كقول فرعون - ﴿أَنْزِلْ نَارَكَ يَا رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> اهـ.  
(قوله لعدم انفكاكها) أي لفظاً. وأما نحو ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَعِذْ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿فَارَاكَ تَلَوَّنَا﴾<sup>(٣)</sup>، وتنزل الملائكة، والصحيح أن المحذوف هو التاء الثانية لا تاء المضارعة.

(١) سورة الشعراء، الآية ١٨.

(٢) سورة عبس، الآية ٦.

(٣) سورة الليل، الآية ١٤.

ويعلم مما قررنا أن نحو: أكره و(نرجس ويرياً) وتعلم، ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرف الروائد فيها على المعاني المتقدمة بل هي أفعال ماضية.

(وليس في الأفعال فعل يعرب سواء والتشثيل فيه يضرب) أشار إلى أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم، فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف، ويحرم بحذف حركة أو حرف هذا ما لم يتصل به ما يقتضي بقاء من نون تأكيد أو إناء وسمي مضارعاً لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب (باعتوار المعاني) المختلفة عليه سما على قسميه بذلك كما أشار إليه بقوله أولاً، فإنه المضارع المستعلي، والمضارعة لغة المشابهة، مأخوذة من لصرع كأن كلاً من المشتبهين ارتصعا من ثدي واحد فهما إخوان رضاعاً.

### (والأحرف الأربعة المتشابهة) تسميات أحرف المضارعة

(قوله: نرجس ويرياً) يوضح بفتح النون وسكون الراء وفتح الحيم تقول: نرجس يريد الدواء إذا جعل فيه النرجس بكسر النون وفتحها وكسر الحيم لا غير وهو ست دو رائعة طسة. ويرياً بفتح الياء وسكون الراء تقول: يرناً يريد الشيب ويرياًه إذا حضنته باليرياً وهو العناء. اهـ.

(قوله: باعتبار المعاني) اختلف في معناه فقل جريانه على لفظ الاسم في حركاته وسكناته كتصاريه. وقيل: وجود الإبهام والتخصيص به. وقيل: قوله للام الابتداء. وقيل: تعاور معان عليه لا تعبر إلا بالإعراب في نحو لا تأكل السبعك وتشرب اللبن. واعتمد هذا ابن مالك ورده ما قبله بوجود مثله في الماضي مع أنه مضي اتفاقاً. فالأول نحو: فرح فهو فرح، وشره فهو شره والثاني نحو: قام زيد فإنهم مبهم في الزمان الماضي فإذا قيل: قد قدم تخصص بالزمان القريب. والثالث نحو: لو جاء زيد لأكرمته. واعترض عيسى ابن مالك بمجيء ما ذكره في الماضي نحو: ما صام زيد واعتكف، فإنه يحتمل نهيها معاً وهي الأول منهما ونفي اجتماعهما. قال بعضهم: ولا حاجة لهذا كله لأنه ليس واحد منه سماً في إعراب لاسم حقيقة وإلا لما بني الاسم إذا أشبه الحرف وإسماء هي مسميات لا يلزم اطرادها ولعل تخصيص المضارع بوجود المشابهات كلها فيه في تركيب واحد غالب فتأمل اهـ.

وسمطها الحاوي لها نأيت فاسمع وع القول كما وعيت)  
يعني أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة، ويجمعها  
قولك: «نأيت» أي بعدت، لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بنأيت أنسب بالنسبة  
التضعيفية من نأيت، والسمط الخيط الذي ينتظم فيه الخرز، فشبّه الناظم اجتماع  
الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط. وقوله. فاسمع إلخ، أي  
اسمع ما أقول لك وع للقول أي احفظه حفظاً كحفظي.

(وضمها من أصلها الرباعي مثل مجيب أجاب الداعي  
وما سواء فهي منه تفتح ولا تسل أخف وزناً أم رجح  
مثاله يلعب زيد ورجي. ويستجيب تارة ويلتجي)  
ولما فرع من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتباره أوله، وذكر أن حرف  
المضارعة منه يضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعياً سواء كان كل حروفه  
أصولاً كيدحرج، أم بعضها زائداً كيجيب. ويفتح فيما سوى المضارع الذي  
ماضيه رباعياً سواء أحف وربه، أي قلته حروفه، بأن كان ثلاثياً كيدهب، أم  
رجح أي كثرت أحرفه بأن كان خماسياً كيلتجي، أو سداسياً كيتجيش.

وقوله: وضمها، يحتمل أن يكون فعل أمر وأن يكون متداً خبره ما بعده  
والضمير المتصل به لأحرف المضارعة وهي أصلها للأفعال

وقوله: ولا بيل، أصله قبل دخول الجازم: تبالي، حذف آخره لدخول  
الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف لكثرة استعماله بأن سكنت اللام  
فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

## (باب الإعراب)

(الإعراب) مصدر أعرب، يحيى لغة لمعان منها: الإبانة والتحسين والتعبير المناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة. وأما اصطلاحاً فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كريد أو حكماً (كيد)، فهو عندهم لمظي وهو ظاهر قوله. فإنه بالرفع ثم الجر إلح، إذ يكون لرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقة إما يتمشى عليه. وعند الكوفيين تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً (أو تقديرًا) فهو عندهم معنوي وعليه ينصح أن يقال للرفع مثلاً علامات ولصص كذلك بخلاف الواو إذ هي هو وشم في كلامه بمعنى الواو وهذه الأنواع السابقة، أعني الرفع والصص والجر والمعرم، تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام. فـ م منها تدخل على الاسم والمفعول وهو المشار إليه

(قوله الإعراب) هو في اللغة له معانٍ مناسبة لها الإبانة والتغيير لظهور ثقله في الاصطلاح عنهما لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

وأما في الاصطلاح فمبني مذهب أحدهما، أنه لمظي، أي نفس الحركات والسكون وما يبوب عنهما وعنه فحده ما حيى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جري به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالمفعولية والمفعولية والإضافة ويقابله البناء فحده ما حيى به لا لبيان مقتضى العامل من شيء الإعراب وليس حكاية ولا بقاء ولا اتباعاً ولا تحلصاً من مكويين.

والثاني: أنه معنوي والحركات دلالات عليه، وعنه فحده تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً (أو تقديرًا)، ويقبله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لمغير عامل ولا اعتلال أحد.

(قوله كيد) أصله بدي بسكون يدل فحدث الياء اعتباطاً أي لا لعللة وجعل الإعراب على الدال والمحتوف منه لام الكلمة اهـ.

(قوله: أو تقديرًا) نحو: بكم درهم اشتريت، إذ التقدير بكم من درهم اهـ.

بقوله :

((والرفع) و(النصب) بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع)  
أي قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شيئاً  
قوياً بحيث يدنيه منه، وفي الفعل المضارع إذا عرى من نون الإثبات ومن نون  
التأكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو زيد يقوم، وإن ريد أن يقوم.

وقسم منها لا يدخل إلا على الاسم وهو المشار إليه بقوله :

(والجر يـتـأـثـر بـلـا سـمـاء)

أي يختص بها كمررت يريد (لخفته)، ولأن كل مجرور محير عنه في  
المعنى والمخير عنه لا يكون إلا اسماً.

وقسم منها لا يدخل إلا على الفعل وهو المشار إليه بقوله.

(والجزم في الفعل بلا امتراء)

أي يختص به لشغله ويكون الجرم فيه كاعوص من الجر لما فانه من  
المشاركة فيه فنحصل لكل من صتفي المحرب ثلاثة أوجه من الإعراب ولا  
يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أن لهذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فرعاً  
ومجموعها أربع عشرة علامة منها أربعة أصول والبقية نائبة عنها. وقد أشار إلى

(قوله فالرفع) هو لعة العلو والارتفاع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي  
نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معوي تعبير محصوص علامته الضمة وما ناب  
عنها.

(قوله والنصب) هو لعة الاستقامة والاستواء. واصطلاحاً: على أن الإعراب  
لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه معوي تعبير محصوص علامته الفتحة وما  
ناب عنها.

(قوله لخفته) ولأن الجر عامل غير متقل فلا يحمل غيره، أي غير الجر عليه،  
أي على الجر بخلاف الرفع والنصب لقوة عملهما بالاستقلال فجعل المضارع مشاركاً  
للإسم فيهما بطريق الحمل والفرعية وختص الاسم بالجر لصعفه عن أن يحمل عليه  
غيره اهـ.



الأصول بقوله:

(فالسرفع ضم آخر الحروف والنصب بالفتح بلا وقوف  
(والجر) بالكسرة لتبيين (والجرم) في السالم بالتسكين)  
يعني أن أصل الإعراب أن يكون الرفع بالنصب والفتح والجاء  
بالكسرة والحزم بالسكون. إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف،  
وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما. وقيل:  
كان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر لبناء ولكنهم  
أطلقوا ذلك توسعاً. وقوله آخر الحروف، إشارة إلى أن الرفع محله آخر  
الكلمة ومثله النصب والجر والحذف. ففي عبارته حذف من الثاني  
إشارة الأولى وقوله: بلا وقوف، إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة  
الوصل دون الوقف. وقوله: للتبيين، إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتبيين  
المعنى وإيضاحه إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد تركيب معانٍ مختلفة، فلو لا  
الإعراب لالتبس بعضها ببعض.

فإذا قلت: ما أحسن زيد، لم يلزم أن المراد منه التعجب من حسن زيد أو  
نهي الحسن عنه أو أي شيء من أحواله حسن. فإذا قلت: ما أحسن زيدا،  
بالنصب، فهم الأول، أو ما أحسن زيد بالرفع، فهم الثاني، أو ما أحسن زيد  
بالخفض مع ضم النون فهم الثالث.

وقوله: والحزم في السالم، أي في فعل السالم من اعتلال آخره لإخراج  
المعتل الآخر فإن جرته بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(قوله: والجر) هو اصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب  
عنها، وعلى أنه معنوي تعير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها  
(قوله: والحزم) هو لغة. القطع. اصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس  
السكون وما ناب عنه وعلى أنه معنوي تعير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

## (باب في الاسم المنصرف)

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى معرب ومبني.  
والمعرب هو الاسم المتمكن (كما تقدم).  
والمبني. ما أشبه الحرف (في الوضع)، (أو في المعنى)، (أو في الاستعمال). وقيل: ما أشبه مني الأصل.  
ثم المعرب مصرف وغير مصرف، فعبر المصرف ما أشبه الفعل بوجوده  
علتين فيه من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، وسيأتي الكلام على ذلك.  
وأما المنصرف فهو بخلافه وإليه أشار بقوله:  
(ونون الاسم الفريد المصرف إذا سدرجت قائلاً ولم تقف)  
قد تقدم أن التنوين من خواص الاسم، وهو مصدر نوتته، أي أدخلته نوياً  
فسمي ما به ينون المسمى، أعني النون تنويناً إشعاراً بحدوثه وعروضه أما في

---

(قوله. كما تقدم) أي بقوله وهو الذي لا يشبه الحرف  
(قوله. في الوضع) وصابطه أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو على  
حرفين ثانيهما لين كالتاء وما في: جثثاً فالأول أشبه به الحرف والثاني أشبه بالناحية  
(قوله أو في المعنى) وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف  
كمنى، فإنها تستعمل شرطاً نحو: متى تقم أنت. اهـ  
(قوله. أو في الاستعمال) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه أن  
يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله ولا يدخل  
عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو متأسلاً فالأول كهيئات وصفه وأوجه، فإنها  
ناتبة عن بعد يضم العين، واسكت وأتوجع ولا يصح أن يدخل عليها شيء من  
العوامل متناثر به فأشبهت من الحروف ليست بعمل مثلاً، ألا ترى أنهما نائبتان عن  
أتمى وأترجى. والثاني. وهو الذي يفترق متأسلاً إلى جملة كذا، وإذا، ألا ترى  
أمك تقول: جثثك إذا، فلا ينضم معنى يد حتى تقول. جاء ريد، ونحوه من الجمل.  
وكذلك الباقي من الظروف والموصورات اهـ نصريح.

المصدر من معنى الحدوث. ومراد الساطم رحمه الله: أن الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين لدلالة على أمكنته في باب الاسمية أي كونه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا يحرف فينسى، لكن يشترط كونه مفرداً مصرفاً مجرداً من أل والإضافة نحو: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد واحترز بالزيد، أي المفرد عن المشى والمجموع (على حدة) فلا ينوبان إذ التنوين فيهما يدل عن التنوين في المفرد وبالمصروف عن غيره فلا ينوب إلحاقاً له بالفعل. وأشار بقوله إذا ادرجت فثلاً وبه ثقف، إلى أن محل إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف، فأما إذا وقف عليه فقد أشار إلى حكمه بقوله.

(وقف على المصوب من الألف كمثل ما تكتبه لا يختلف)

يعني أن الاسم المفرد المتصرف انون بوقف عليه في حالة النصب بالألف، أي بإبدال تنوينه ألفاً كما يثبت ذلك حطاً

(بقول عمرو قد أضاف زيدا وخالد صناد العدة صيدا)

لأن الوقف تابع للخط غالباً ولهذا وقف على نحو رحمة نابهة لأن كتابته كذلك، وأما في حالة الرفع والجر فإنه إذا وقف عليه حذف من التنوين وسكن آخره نحو: هذا زيد، ومررت بزيد، كما يحذف منه للإضافة أو دخول أل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(وتسقط التنوين إن أضفناه أو إن تكن باللام قد عرفت)

يعني إن التنوين قد يعرض له ما يسقطه فإذا أضفت الاسم المنون حدث تنوينه، مثاله: جاء علام لوالي. وذلك لأن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً. وكذلك إذا أدخلت عليه اللام وإن لم تعد تعريفاً نحو: جاء الحارث، وأقبل الغلام كالعزال، استقلالاً للجمع بينهما إذ كل من لام التعريف والتنوين رائد. وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام.

(قوله. على حدة) أي على حد لشيء وطريقته في إعرابه بالحرف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف بالإضافة اه تصريح.

## (باب الأسماء الستة المعتلة)

(وسنة) ترفعها بالواو) في قول كل عالم وراوي  
والنصب فيها يا أخي بالالف وجزمه بالياء فأعترف واعترف  
وهي أخوك وأبو عمرات وذر وفوك وحمو عثمان  
ثم هؤلاء سادس الأسماء وحفظ مقالتي حفظ ذي الذكاء  
قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، وخرج عن  
ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكره، وتسمى أبواب النيبة لأن  
الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل. فمما هذه الأسماء الستة باب فيها حرف  
عن حركة، وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الصمة نحو: ﴿وَأَتُونَا شَيْخَ  
كَبِيرٍ﴾<sup>(١)</sup>، ونصب بالالف نيابة عن المفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَتَانَا لَيُّ مَكَلٍ  
ثَمِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ أَيْكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>

(قوله: ترفعها بالواو إلخ) قال بعضهم. وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف  
وإن كانت مروجاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره  
استبداد المثني والجمع الفرعيين عن المفرد بالإعراب واحتاروا هذه الأسماء فأعربوها  
بالحروف ليكون في المفرد الإعراب بالحروف الأخرى، وبالأصل وهو الحركة.  
وخصوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أن في آخرها حرف علة يصلح  
للإعراب ولأن آخرها يستلزم دائماً أخرى كالأح للأح والابن للاب، وكانت ستة لأن  
إعراب الجمع ثلاثة والمثنى كذلك فكان المفرد ستة كذلك. وخصوا ما ذكر به حال  
إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقرى المشابهة وفصلت عن المثنى والجمع في  
استعمال الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد. انتهى من شرح الخراشي على  
الأجرومية.

(١) سورة القصص، الآية ٢٣.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨.

(٣) سورة يوسف، الآية ٨١.

وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة، فلو ثبتت أو جمعت (أعربت إعراب المثني)، (ودلك المجموع) وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت (بحركات ظاهرة)، وأن تكون مصابة لعبر ياء المتكلم ولو تقديراً بأن تضاف لطاهر أو ضمير عائب أو مخاطب أو منكلم غير الياء، فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة. وسأتي في الإضافة أن دو لا تضاف إلا إلى اسم جنس.

واستعنى الناظم عن التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد دو بمعنى صاحب، وتقييد فو بالخلق عن الميم، فإن لم يحل منها أعرب بحركات ظاهرة منقوصاً وبحركات مندرة مقصوراً والحم. أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الروجة كما مثل الناظم. والهن كناية عما يستصح التصريح باسمه. وقيل عن المرح خاصة. وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف فعد الأسماء الخمسة وهو محجوج بالسمع وإعرابه منقوصاً كإعراب غد أفصح، فهذا هنك أفصح من هذا هوك وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة، والذي صححه جمع ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة (وانتفع فيها) ما

(قوله أعربت إعراب المثني) فترفع بالألف نحو: جاء أبوك. وتنصب وتجر بالياء نحو: رأيت أبوك، ومررت بأبوك.

(قوله: ودلك المجموع) فإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء أبوك وإخوتك، أو جمع الصحيح أعربت بالحروف نحو: جاء أبون وأخون. ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، وإن نارع في هذا الأخير اليهودي. ويشترط أيضاً أن لا تكون مسبوقة، فلو نسبتها نحو: هذا أبوي وإخوتي أعربت بالحركات على ياء النسبة اهـ.

(قوله: بحركات ظاهرة) نحو: جاءني أبوك، ورأيت أبوك؛ ومررت بأبوك اهـ إملأه.

(قوله: وانتفع فيها إلح) فأصل قدم أبوك، أبوك: بفتح الباء وضم الواو، فضمت الباء لاتباع ضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو وحذفت. وأصل مررت بأبوك بأبوك. بفتح الباء وكسر الواو فكسر الباء اتباعاً لكسرة الواو وحذفت كسرة الواو استقلالاً فقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها. وأما رأيت أنك من اشرح رأي أن

قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً.

وقول الناظم: في قول كل عالم ور ري، فيه نظر، إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول.

(والواو والياء جميعاً والألف هي حروف الاعتلال المكتنفة)  
أشار إلى هذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمى أحرف العلة، وسميت بذلك لأن من شأنها أن يقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله. وتسمى أيضاً أحرف مد ولين لما فيها من اللين مع الامتداد، فإن كان حركة ما قبلها (ليس من جنسها) سميت أحرف لين لا مد، هذا في الواو والياء. أما الألف فحرف مد أند، وسميها مكتنفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها. وكف الشيء جامه، أو لكونها مكتنفة للحركات المقصورة فيكون فيه إيعاء إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بحركات مقصورة لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الأحرف ليس روائد وإنما هي أصلية.

فتحة الاء أصلية وليست للاتباع لأن الأصل أبوك، مفتحتين ولهذا اقتصر على الرفع والجهر. ولا يبعد أن يقال: إن فتحة الأصل حذفت والموجودة عارضة للاتباع لبطرد الباب وهو الذي في «شرح التسهيل» للدممبسي. وهو ظاهر عبارة الرضوي وهو ملت معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف لعلته المتحرك بعدها وهو الواو ألفاً اه كردي.

(قوله: ليس من جنسها) نحو: خوف رعين و خشين وفرعون وغريق، والأصل أن يكون ما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً اه.

## (باب في الاسم المنقوص)

(والياء في القاصي وفي المستثري ساكنة في رفعها والجر ويفتح الياء إذا ما نصب نحو لقب القاضي المهديا)  
 علامة الإعراب تكون طاهرة كما تقدم، ومقدرة، وذلك في الاسم والفعل المعتل. والاسم قسمان: صحيح ومعتل. والمعتل قسمان مقصور، وسيأتي. ومنقوص. وهو (كل اسم) معرب آخره ياء حميدة لازمة قبلها كسرة كالقاضي. وسمي منقوصاً لأنه يحذف آخره للتويز كداع ومرتق، أو لأنه نقص منه بعض الحركات. وحكمه. أن ياءه ساكنة رفعاً وجرّاً إن كان معرفة، والضمّة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفةً بأن كجاء القاصي والمستثري، ومررت بالقاصي والمستثري أو بالإضافة كجاء قصي مكة، ومررت بقاصي طيبة. وإنما قدرنا لاستعمالهما على الياء المتكسر ما قبلها. وأما في حالة النصف بالمتحة طاهرة عليها للحقة كما مثل به ومنه نحو ﴿فَلْتَعْلَمْ سَائِدَةُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿إِيمَانُ دَائِي اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كان نكرة فقد أشار إليه بقوله:

(وسون المكر المنقوص في رفعه وجره خصوصاً)  
 يعني أن المنقوص إذا كان نكرة بأن حلاً من أل والإضافة دخوله التنوين، أي تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسوراً ليبدل عليها، مثاله:

(تقول: هذا مشتر مخادع وأمرع إلى حمام خماء مانع)  
 فمشترا أصله مشتري بالتويز حدثت الضمة للاستثقال والياء لالتقاء

---

(قوله. كل اسم) خرج به الفعل نحو 'يرمي، والحرف نحو 'في اهـ.

(١) سورة العلق، الآية ١٧.

(٢) سورة الأحقاف، الآية ٣١.

الساكنين فصار مشتر، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة. وكذا حام أصله حامي بالتشوين حذف الكسرة ثم ابياء كدنت فصار حام فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وأما نصبه فترد فيه الياء وينصب منوناً نحو: لم أكن قاصياً. ومنه قوله: إنه كان عالياً. وقوله.

(وهكذا تفعل في ياء الشجي وكيل ياء بعد مكسور تجي  
هذا إذا ما وردت مخففة      ففهمه عني فهم صافي المعرفة)  
يحي به أنك تفعل مثل ما تقم في **نفاضي** والمستثري في ياء الشجي،  
وشبهه من كل اسم معرب آخره ياء حفيفة لارمة قلبها كسرة كالداعي والجاني،  
فما كان معرفة أقيت ياءه ساكنة رفعاً وجرأً وفتحها نصاً، وما كان نكرة بؤته  
وحذفت ياءه رفعاً وجرأً وأثبها مفتوحة نصاً بخلاف ما آخره ياء مثناة أو  
ساكن ما قلبها نحو كرمي وطلبي، فإنه يجرى مجرى الصحيح في الإعراب  
نقول: هذا كرمي وطلبي، ورأيت كرسيّاً وطيّاً، ومررت كرمي وطلبي



## (باب في الاسم المقصور)

(وليس للإعراب فيما قد قصر من الأسامي أثر إذا ذكر مثاله يحيى وموسى والمص أو كرحى أو كحيا أو كحصي فهذه آخرها لا يختلف على تصاريف الكلام المختلف) القصور . كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة كالأمثلة المذكورة. وسمي مقصوراً لأنه مع امداد أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصيرة : المع

وحكمه أن الإعراب جميعه يقدر فيه ، أهني الصمة والفتحة والكسرة ، لتعذر الطوق بها على الألف كجاء الفتي ، ورأيت الصي ، ومررت بالفتى . فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظاً على تصاريف الكلام رفعاً وحرراً ونصباً لكن محل تقدير جميع الحركات فيه ، د كان منصرفاً

أما غير المنصرف منه كموسى ويحيى فتقدر فيه الصمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه . وفي تقديرها فيه أيضاً لأنها إما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثعل مع التقدير .

وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة أو نكرة ، مجرداً أو جمعاً ، وإذا كان مكره لحقه لتوسين ووجب حينئذ حذف ألفه لالتقاء الساكنين وقدر الإعراب على الألف المحذوفة .

فإذا قلت رأيت فتى مثلاً ، فتى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة .

## (باب في الاسم المثنى)

(ورفع) ما ثنيته بالالف كقولك الزيدان كانا مألقي ونصبه وجره بالياء بغير إشكال ولا مراعاة قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل، وهذا هو الباب الثاني منها، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً. والمثنى ما دل على اثنين مريادة في آخره صالحاً لتجريد وعطف مثله عليه كالزيدان والهندان.

وأما التثنية فهي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين مريادة في آخره، وحكم المثنى أنه مرفوع بالالف بيانه عن الصيغة نحو الزيدان كانا مألقي، أي محل إلهي ومنه نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾<sup>(١)</sup> ويجر وينصب بالياء المعرّوح ما قبلها المكسور ما بعدها بيانه عن الكسرة والفتحة، مثاله:

(تقول زيد لابس) (بردين) وحال مسطلق اليدين

(قوله ما ثنيته إلح) واحصر المثنى في رفع بالالف والمجموع فيه بالواو ولأن المثنى أكثر دوراناً في الكلمة من الجمع والألف حميفة والواو ثقيلة بالة إليها فجعل الحفيف في الكثير والثقيل في القليل بيكر في كلامهم ما يستحمله ويقل ما يستقلونه. قاله في شرح الفصول، وحرك ما بعد علامة لتثنية العريضة لدفع توهم إضاعة أو إفراط فراراً من الالتقاء الساكنين بالحركة الأصلية. اهـ.

(قوله بردين) وإنما فتح ما قبل ياء ثمنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين، أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لأنها أحف من الكسرة بخلاف الجمع، الثاني: أن نون المثنى كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل كسرتين وييهما ياء كسروا ذلك في الجمع

(١) سورة العائدة، الآية ٢٣.

ومنه: ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذَيْنِ أَصْلَانَا مِنْ لَيْلٍ وَالْإِمْرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَقَصَّ عَنْهُنَّ سَبْعَ مَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> وجعلت الياء علامة للنصب والجر فيه وفي الجمع الذي على حده حملاً للنصب على الجر لاشتراكهم في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه.  
وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنى هو المشهور، ومن العرب من يستعمل مثنى بالألف دائماً ويعربه بحركات مقدرة على الألف كقوله:

(تزود منا بين أذناء طمنة)

وقوله:

إن أأها وأأأها قد بلغا في المحذ غيتاما  
وقد خرج على هذه اللمة قراءة إن هذان لآحزان  
واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط، (وهي: الإفراد)،  
والإعراب، (والتنكير)، (وعدم التركيب)، واتفق اللفظ، واتفق المعنى،  
ووجود ثان له في الخارج، وأما لا يحتجوا بشية غيره عن تشته.

ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعلم اللفظ فيصير في واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة. قاله أبو البقاء. اهـ تصريح  
(قوله وهي الإفراد) فلا يجوز تسمية مثنى والمجموع على حده كريدان وزيدون، ولا الجمع على معاصر ومعاين لاجتماع إعرابين في الأولين وإفراط الثقل في الثالث. واحتلف في الجمع على غير معاصر ومعاين، فذهب ابن مالك إلى جواز تشيته واستدل بقول الشاعر:

تبقلت في أول التبقيل بين رماعي مالمك ونهشل  
اهـ كردي.

(قوله والتنكير) فلا يثنى لعدم تأني على معية بل ينكر ثم يثنى. اهـ كردي.  
(قوله: وعدم التركيب) أم المركب الإسمادي فلا يثنى إجماعاً وهي المزمجي خلاف، وأما الإضافي فيستعني بشية المضاف عن المضاف إليه اهـ كردي

(١) سورة فصلت الآية ٢٩

(٢) سورة فصلت، الآية ١٢.

(وتلحق النون بما قد ثنى من المقادير لجبر الوهن)  
 يعني أنك إذا ثنت الاسم ألحقته نوناً مكسورة بعد علامة التثنية والإعراب  
 عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم لمفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي  
 لحقه نفقات التنوين. وقد تفتح النون مع ياء كقوله:  
 على أحوديين استقلت عشية (فـ هي إلا لمحة) وتعيب  
 وهي لغة بني أسد. وميأتي أنها تحذف للإضافة.  
 (تتمة): ألحق بالمشى في إعرابه اثنان واثنتان من غير شرط، وكلا وكلتا  
 بشرط (الإضافة) إلى ضمير وما سمي به منه كزيدان علماً، وكل من هذه  
 الأسماء ترفع بالآلف وتحر وتصب بالياء حملاً على المثني لفقد ما اعثر به  
 منها.

(قوله. فما هي لمحة) أي ما مسافة رؤيتها، لا قدر لمحة ولا بمعنى غيره،  
 وتعيب معطوف على قوله: هي لمحة، فهي جملة معطوفة على الجملة الاسمية  
 والمعنى: نفيب معيها.

## (باب في الجمع المذكر السالم)

(وكل جمع صح فيه) واحده ثم أتى بعد التناهي زائده

(يرفعه بالواو) والنون نبع مثل شجاي الحاطبون في الجمع

ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء

هذا هو الياء الثالث من أبواب البنية وهو ما ناب فيه حرف عن حركة

أيضاً، وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفردة

كالزبدون والمسلمون وحكمه أن يرفع بالواو نية عن الصمة مثل: شجاني

الحاطبون في الجمع أي أطربوني وأحربوني، فالواو علامة الرفع. ومنه نحو:

وقال الظالمون سيقول المعلمون، ويصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها

المفتوح ما بعدها نية عن المتحة والكسرة، مثاله

(تقول حين المارلين في منى)

أي سلم عليهم

(وسئل عن الزبدتين هل كانوا هنا)

فالياء المكسور ما قبلها فيهما علامة النصب والجر والواو والياء هما

المراد بقوله. رائدة، فإنهما يتحققان بجمع بعد انتهاء حروف واحدة. والعرب

العرباء هم سكان النادية، فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما أحلقوا

في إعراب العثنى على ما تقدم. ويعتبر فيه ما اعتبر في العثنى وزيادة على ذلك

(قوله وكل جمع صح فيه، إلخ) وهذا يجمع مقيس في خمسة أمور، الأول

ما فيه ثاء التانيث مطلقاً الثاني ما فيه ألف التانيث كذلك الثالث: مصدر مذكر ما

لا يعقل كتريةهم الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كريبب الخامس: وصف غير

العاقل كأيام محدودات ونظمها الشاطبي فقال:

وقسه في دي التاء ونحو ذكري ودرهم مصممر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وعيردا مسلم للناقل

أن يكون مفردة علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل، وتلحقه نون تعد علامة الجمع والإعراب كالمثنى عوضاً عما فات من التنوين، وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

(ونونه مفسوحة إذ تذكر      ونون في كل مثنى تكسر)  
يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر، وحركة نون المثنى مكسورة كذلك للفرق بينهما، وقد يكسر نون الجمع للضرورة كقوله:  
وقد جاوزت حد الأربعين

ثم أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله. (وتسقط النون في الإضافة) أي إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التنوين والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف النون للإضافة لما تقدم من أيهما بدل عن التنوين في المفرد نحو: رأيت ساكني الرصافة، مثال لحذف نون الجمع.

(وقد لقيت صاحبي أغيباً      فأعده من حذفهما بقيناً)  
مثال لحذف نون المثنى والصمير في حذفهما للنونين، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضاً مع أل.

(تنبيه). ألحق به في إعرابه بالواو والياء...<sup>(١)</sup> وعالمون وعشرون وأخواته وأهلون ووابلون وأرضون وسنن وبنه وما سمي به منه كريدون علماً لكل من هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء حملاً عليه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها.

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

## (باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين)

(وكل جمع فيه تاء زائدة فارفعه بالضم كرفع حامده ونصبه وجره بالكسر نحو كميت المسلمين شرقي)  
 هذا هو الباب الرابع من أبواب النياية، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة. وتعييرهم بجمع المؤنث لسالم جرى على الغالب، إذ لا فرق بين ما مفردة مؤنث كهندات، ومذكر كحمادات. وما سلم فيه بناء واحد كما مثلنا وما تغير (كسجدات) وحليات. وحكمه أنه يرفع بالصيغة كمفرده تقول: جاءت مسلمات وحامدات كما تقول: جاءت مسلمة وحامدة. وينصب ويجر بالكسرة حملاً للنصب على الحر قياساً على أصله وهو جمع المذكر السالم نحو رأيت مسلمات وحامدات، ومررت بمسلمات وحامدات وفي التنزيل: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ الْمُسْتَوْبِحِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنَّ الْحَسَنَ بِذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقضية كلام الساطم أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام كلعات وثات وهو الغالب، وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاتهم جبراً لما فيه من رد لامة. واشتراط كون البناء مريدة وكذا الألف وإن لم يشه على هذا في النظم لإخراج نحو أبيات وقضاة، فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان فينصان بالفتحة على الأصل. (تتمة). حمل على هذا الجمع في إعرابه أولات، وما سمي به منه كأذرعات وعرفات.

---

(قوله: كسجدات) وكات وأحوات وركعات وعرفات لتحريك وسطها بعد سكوتها في المفرد. اهـ خضري.

(١) سورة العنكبوت، الآية ٤.

(٢) سورة هود، الآية ١١٤.

وقد بقي مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة، فمن الأسماء باب ما لا ينصرف وهو ما ناب فيه حركة عن حركة أيضاً. وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن انكسرة حملاً للجر على النصب نحو: مررت بأفضل، إلا إذا أصيف أو دخلت أَل كما سأتي. وأما رفعه وتنصبه فعلى الأصل.

ومن الأفعال بابان أحدهما: باب لأمثلة الحمسة، وهو ما ناب فيه حركة عن حركة وحذف عن حركة أو سكون. وحكمها أنها ترفع بثوت النون وتنصب وتجرزم بحذفها نحو: ﴿عَيْنَاو تَجْرِيَانِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿رَأْسُهُ كَشَهُودٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup>. وثانيهما: باب الفعل المعتل الآخر وهو ما ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجرزم بحذف آخره نحو: ﴿فَيَبِّغُ نَائِبُهُ﴾<sup>(٤)</sup>. وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الرحمن، الآية ٥٠.

(٢) سورة النقرة، الآية ٨٤.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤.

(٤) سورة بعلق، الآية ١٧.



## (باب جمع التكسير)

(وكل ما كسر في الحموع كالأسد والأسيات والربوع فهو نظير الفرد في الإعراب فسمع مقالتي واتبع صوابي) جمع التكسير ما تعبر فيه ساء مفرد بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال. ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديراً كما في نحو: فلك، مما الجمع والواحد فيه متعدها بالصورة فالصفة فيه إذا كان مفرداً صفة قفل، فإذا كان جمعاً فهي صفة أسد وهو ستة أقسام، كما يؤخذ من حده لأن مفرده إما أن يتعبر بزيادة فقط كصو وصنوب، أو بنقص فقط كتحمة وتحيم، أو تبديل شكل فقط كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كأيات وربوع، أو بنقص وتبديل شكل كرمول ورمول، أو بالجمع كغلام وغلماي وحكمه أن يعرب بالحركات الثلاث كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصوباً نحو جاء الرجال والأسارى وغلماي، ورأيت الرجال والأسارى وغلماي، ومررت بالرجال والأسارى وغلماي. وإلا فحركاتي الصفة والعنحة نحو: هذه مساجد، ورأيت مساجد، واعتكفت بمساجد.

وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة. ولكل منهما أوزان تخصه والعلم بهما مهم جداً ومحلها علم التصريف. ولقد أنصف الناظم حيث أمر باستماع مقاله واتباع الصواب منه.

## (باب في حروف الجر)

وهي عشرون حرفاً، أشار الناظم إلى ما اشتهر منها بقوله:

(والجر في الاسم الصحيح المنصرف      بأحرف هنّ إذا ما قيل صف  
من وإلى وفي وحتى وعلى      وعن ومنذ ثم حاشا وخلا  
والباء والكاف إذا ما ريدا      وسلام فاحفظها تكن رشيدا  
ورب أيضاً ثم مذ فيما حضر      من الزمان دون ما منه غمر  
تقول: ما رأيتك مد يومنا      ورب عبد كيس مرّ يوماً)  
الجر عبارة الصريين، والحنص عدرة الكوفيين ومؤداهما واحد ولا  
مشاحة في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر  
المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملة ما هي النظم بخلاف الاسم  
المعتل منه مفوضاً كان أو مقصوراً. فإن الجر فيه مقدر كما مر، وبخلاف ما لا  
ينصرف فإن جره بالفتحة كما قدما.

فمن حروف الجر: من، وتكون لابتداء العاية مكناً أو زماناً أو غيرهما  
نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿مِنَ اللَّيْلِ يَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>. أو  
لبيان الجنس نحو: ﴿فَاخْتَلَبُوا بِرِيشِكَ مِنَ الْاَوْتُنِ﴾<sup>(٤)</sup>، وللتبويض نحو:  
أحدث من الدراهم. وللتوكيد بعد ممي أو شبهة نحو: ما جاءني من أحد،  
(ولغير ذلك).

(قوله: ولغير ذلك) كالبدل نحو: ﴿أَرْسِلْهُمْ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup>،  
﴿مَلَّ تَرَى مِنْ ظُلْمِهِ﴾<sup>(٦)</sup> اهـ.

(٢) سورة التوبة، الآية ١٠٨.  
(٤) سورة الحج، الآية ٣٠.  
(٦) سورة الممتك، الآية ٣.

(١) سورة الإسراء، الآية ١.  
(٣) سورة الممل، الآية ٣٠.  
(٥) سورة لثوبة، الآية ٢٨.

ومنها إلى، وتكون لانتهاه نغابة مطلقاً نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ يُونُسَ الْكَيْلَ﴾<sup>(٢)</sup>، وللمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>  
(ولغير ذلك)

ومنها في، وتكون للطرفية حقيقة أو مجازاً نحو: الدراهم في الكيس.  
وزيد في الربة وللسمية نحو: لمسكم فيما أفصتم. وللمصاحبة نحو: ادخلوا  
في الأمم (ولغير ذلك). ومنها حتى، في بعض المواضع، وهي لانتهاه الغاية  
مطلقاً. ولا تكون حارة إلا آخراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. أو متصلاً  
بالآخر نحو: ﴿سَلَّمْتُ مِنْ حَتَّىٰ مَصْنَعِ النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومنها على، وتكون للاستعلاء، أي العود. نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْغُلَامِ  
تُحْمَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

وللتعليل نحو: ﴿وَلْتَحْكُمُوا الْقَضَا عَلَىٰ مَا حَدَّثَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وللطرفية نحو: ﴿عَنْ مَوْلَىٰ سُلَيْمَانَ﴾<sup>(٧)</sup> (ولغير ذلك)

ومنها عن، ويكون للمجازاة كـ: سبوت عن الله

وللاستعلاء نحو: فلما يحل عن نفسه

وللعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٨)</sup> (ولغير ذلك)

(قوله. ولغير ذلك) ككونها بمعنى في نحو: ﴿لِيَحْمِلَنَّكَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٩)</sup>

(قوله. ولغير ذلك) كالاستعلاء نحو: ﴿رَأَيْبِكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(١٠)</sup>

(قوله. ولغير ذلك) كالمصاحبة نحو: ﴿وَتَلَى النَّارُ عَلَىٰ حَبِيدٍ﴾<sup>(١١)</sup>.

(قوله. ولغير ذلك) كاستعلاء كقوله تعالى ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٤) سورة القدر، الآية ٥.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٨٥.

(٨) سورة الانشقاق، الآية ١٩.

(١٠) سورة طه، الآية ٧١.

(١٢) سورة هود، الآية ٥٣.

(١) سورة الإسراء، الآية ١.

(٣) سورة النساء، الآية ٢.

(٥) سورة المؤمنون، الآية ٢٢.

(٧) سورة البقرة، الآية ١٠٢.

(٩) سورة النساء، الآية ٨٧.

(١١) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

ومنها منذ ومذ، ويختصان بالرماء لمعين ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً، وهما فيه لا ابتداء الغاية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة. أو حاضراً وهما فيه للطرفية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومنا. ولا يدخلان على زمن مهم ولا مستقل فلا تقول: ما رأيته منذ أو مذ وقت، ولا أراه منذ أو مذ غد. لكن طاهر كلام الناظم أن مذ لا تدخل إلا على لرمز الحاضر كما يومئ إليه قوله: دون ما منه غير، أي دون ما من الزمن مضي، وهو بغين معجمة. ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأن يراد بقوله. غير، أي بقي، ولم يقع بعد. ويكون قوله: فيما حصر، من الزمان شاملاً لما حصر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها حاشا وكذا خلا وعدا، إن تجردا عن ما نحو: قام القوم حاشا زيد وحلا بكر وعدا عمرو، فإن اتصل بما نصب الاسم بعدهما نحو: قام القوم ما خلا ريداً وما عدا عمراً وما حاشا بكراً. ولث نصب الاسم بعده على تقدير كونهن أفعالاً جامدة.

ومها الباء، إذا كانت رائدة على نفس الكلمة تكون للإصاق نحو: قلبي غرام، أي لصق به. وللإستعانة نحو: كتبت بالقلم وللطرفة نحو: نجيباهم بسحر نعمة. وللسمية نحو: ﴿يَا قَضِيهِمْ يَسْتَفْهَمُ﴾<sup>(١)</sup> (ولغير ذلك)

ومنها الكاف الزائدة أيضاً، وتكون للتشبيه، نحو: زيد كالدر. وللتعليل نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وللتأكيد نحو: ﴿لَنْ كَيْفِيَّةٍ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup> (ولغير ذلك).

ومنها اللام، أي الرائدة، وتكون للملك نحو: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>، له

(قوله: ولغير ذلك) كانتدية نحو: ذهبت بزيد، ومنه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>

(قوله: ولغير ذلك) كاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصححت، قال: كخير،

أي على خير.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٨

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٤

(١) سورة الساء، الآية ١٥٥

(٣) سورة الشورى، الآية ١١

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧

ما فيهن، وللأحتصاص نحو: الحجة للمؤمنين، وللأستحقاق نحو: النار للكافرين، أي عذابها، وللتعليل نحو:

وانني لتعروني لذكراك هرة      كما انتقص العصفور بئله القطر  
ولغير ذلك.

ومنها رب، وهي موصوعة لإنشاء التقليل نحو: رب عبد كيس مر بها.  
ومنه قوله: (ألا رب مولود وليس له أب)، يستعمل للتكثير نحو: ﴿زَيْبًا يَوَدُّ  
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (١)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يا  
رب كاسية» هي الدنيا عارية يوم القيامة.

وأشار الناظم إلى ما اُخبردت به رب عن سائر أحوالها بقوله:

(ورب نأني أبداً مصترة ولا يليها الاسم إلا نكرة

وَتَارَةً تَصْمُرُ بَعْدَ الزَّوَرِ      كَتَبْلِهِمْ وَرَاكِبًا جَاوِيًا

يعني: أن رب احتضنت من بين حروف الجبر بوجوب تصديرها في أول الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلا تنكرة وهذا علم مما مر والعالم وصفه تنكرة كما أن العالم حذف عاملها ولا يكون إلا ماضياً نحو رب رجل صالح لئله. وقد يحذف بها ضمير غيبه كما نعلم، فيجب إمراده وتذكيره وتفسيره بتنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى نحو. ربه رجلاً أو امرأه أو رجلين أو

(قوله: ألا رب مولود وليس له اسم) تعامه.

وَدِي وَلَسْدَلْم يَسْلَدُهْ أَبَوَانِ

يسكون اللام وفتح الدال وصحها وأصله ثم يلبده، بكسر اللام وسكون الدال  
فسكت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركات الدال بالفتح اتباعاً لفتحه  
الياء أو بالضم اتباعاً لضمه الياء. أراد الأول عيسى بن مريم، والثاني آدم عليهما  
الصلاة والسلام

(قوله يا رب كاصية إلح) أي كم من امرأة تلبس من القماش الرقيق فلم تستر عورتها فتدعي النمر إليها لذلك ولأنها به تستر عورتها المستر الكامل فتعاقب بالعراء

رجالاً أو نساء، وكثيراً ما تحذف رب مع بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير،  
كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأسواع الهموم ليبتلي  
ومثله: وراكب محاوي، أي ورب ركب محاوي، أي بعيداً محاوياً أي  
منسوب إلى بجاء - بفتح الباء الموحدة والجيم - قبيلة من العرب في بئر سواكن.  
وبعد الفاء قليل كقوله:

فمثلك حلى قد طرقت ومرصع

وبعد بل أقل كقوله:

بل (بلد) ملء الفجج قسمة

(تمة): قد تصل بها وما الكفة، فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ربما  
زيد قائم. وعلى الفعلية نحو: ربما قام زيد. وقد تكون ما غير كافة فيبقى عملها  
كقوله:

ربما صريرة سيف صفير (بئر بصرى) وطعنة نحلاء

(قوله بلد) البلد المقازة والمجاح الطريق وقوله: جهرمة، أراد الجهرمية بباء  
النسب وجهرم كجعفر بلد بمارس تنسب إليه ثياب. وأراد بقوله: لا تشتري إلخ، أي  
أنه ليس فيه كثبان ولا جهرم لأن ذلك فيه ولكن لا يشتري، فذكر اللارم وهو انتماء  
المشتري ذلك وأراد الملووم وهو انتماء الكتان ولجهرم منه، والقتم النار اهـ  
(قوله: بين بصرى) بضم الباء بلدة بالشام، أي أماكن بصرى، فحذف المضاف  
وأقيم المضاف إليه مقامه، وطعنة بالجر عطف على صريرة، والنحلاء بالمد الواسعة  
الهيئة الاتساع، اهـ.

## (باب حروف القسم)

(وقد يحرر الاسم ماء القسم وواوه والتاء أيضاً فاعلم  
ولكن تحص التاء باسم الله إذا تعجبت بلا اشتباه)  
من حروف الحر أحرف القسم، وهي ثلاثة: الباء والواو والتاء. وإنما  
أفردنا بالذكر لدلائلها على المقسم به ولاحتصاص القسم بأحكام وفروع.  
والباء أصل أحرف القسم، ونهياً يجر بها الطاهر والصمير وإن كان الواو  
أكثر استعمالاً منها نحو: بالله، وبه لأفعلن. ويجمع بينها وبين فعل القسم نحو:  
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أُنْفُسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني.  
وأما الواو فتختص بالطاهر نحو: ﴿س وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا  
يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال أقسم والله، كما يقال أقسم بالله فهي  
عوض عن التاء والفعل ولا تستعمل في السؤال فلا يقال. والله أخبرني، كما  
يقال: بالله أخبرني.  
وأما التاء، فهي كالواو ولا يجمع بينها وبين الفعل، ولا تستعمل في  
السؤال وتختص بالطاهر ولا يكون ذلك طاهر إلا اسم الله عز وجل نحو:  
﴿تَاللَّهِ تَقْتَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فلا تستعمل في غيره لقصاها عن الواو الذي هو أنقص من  
التاء

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٩.

(٢) سورة يس، الآيتان ١ و٢.

(٣) سورة يوسف، الآية ٨٥.

## (باب في الإضافة)

(وقد يجر الاسم بالإضافة كقولهم دار أبي قحافة)  
 الاسم كما يجر بالحروف يجر بإضافة اسم إلى اسم، إما لقصد التعريف  
 أو لتحصيل كما في (الإضافة) المحضة أو لمجرد التحفيف في اللفظ أو رفع  
 الفصح. ويسمى الأول من المتضايقين مضافاً، والثاني مضافاً إليه. وبصيران  
 بالإضافة كاسم واحد، ومن ثم لم ينزّل الأول منهما فإذا أضفت اسماً إلى اسم  
 حذف ما في الأول من تنوين أو نون تالية للإعراب وأعربته بحسب العوامل  
 وجررت الثاني بالإضافة أو بالحرف المتدر أو بالمضاف، وهو الراجع  
 وكلام الناطم فيما يأتي كالصريح فيه كقولك في نحو: غلام لزيد، وثوبين  
 لكر: غلام زيد، وثوباً بكر. ثم الإضافة قسمان. لفظية وتسمى غير محضة.  
 ومعنوية، وتسمى محضة. فاللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تحصيلاً بل مجرد تخفيف  
 كإضافة الوصف إلى معموله نحو: ضارب زيد لأن أو غداً. ألا ترى أنه أخف  
 من ضارب زيداً. والمعنوية على قسمين أثر إليهما بقوله:

(فتارة تأتي بمعنى اللام بحرأتي عند أبي تمام  
 وتارة تأتي بمعنى من ذا قلت ما زيت فقس ذاك وذا)  
 الإضافة المعنوية من أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد،  
 أو تحصيلاً إن كان بكرة كغلام امرأة. وهي على قسمين لأن المضاف إن كان  
 بعض المضاف إليه وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه كخاتم حديد، ومثله منا

---

(قوله: الإضافة) هي لغة الإمارة والإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أي  
 أملت وأسدته إليه. واصطلاحاً: نية تصيدية بين شيئين الأول منهما جارٍ لثاني لفظاً  
 أو محلاً. ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، وقيل بالعكس ويطلق كل منهما  
 على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياء كإقتضاء كل عامل معموله أي مع  
 تضمه معنى من أو في أو اللام، وقيل لنياته عن حرف جراه



زيت، فالإضافة بمعنى من وإلا فهي بمعنى اللام كدار أبي قحافة، وعبد أبي تمام. هذا مذهب الجمهور، وقال الحارثاني وابن الحاجب وابن مالك: وقد تكون بمعنى في، وذلك حيث ذكر المضاف إليه ظرفاً للأول نحو: ﴿يَلْ مَكْرُ الْيَلِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿تَرْيَعُ أَرْيَعَةً أَشْهَرًا﴾<sup>(٢)</sup> وفي الحديث: «فلا تجدون أعلم من عالم المدينة».

والناظم لم يتعرض لهذا القسم إما تبعاً للجمهور أو لقلته.  
وقوله: فقس ذاك أي عبد أبي تمام ودار، أي ما زيت، ومنا كعصا لغة في الحنّ بالتشديد الذي هو رطلان، وأبو تمام شاعر مشهور، وأبو قحافة والد الصديق رضي الله عنهما.

وأعلم أن الإضافة لا تجامع نوباً ولا نوناً تالية للإعراب كما مر، ولا ما فيه أل إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف نحو: جاء الضارب زيد، أو الضارب زيد، أو وصفاً مضافاً لما فيه أل نحو: جاء الضارب الرجل، أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه نحو: الضارب رأس المحبي، أو الضارب عائد على ما هي فيه نحو: مررت بالرجل: الضارب علامة.

(وفي المضاف ما يحرك أسماً) مثل لدن زيد وإن شئت (لدي)  
ومنه سحاح ودو ومثل ومع وعبد وأولو وكل  
ثم الجهات الست فوق وور ويحمة وعكسها بلا مرا  
وهكذا غير وبعض وسوى في كليم شتى رواها من روى  
والأصل في الاسم: أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى ومن  
الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً لفصاً ومعنى. ومنها ما يملك من الإضافة لفظاً  
لا معنى

(قوله لدي) لها حالتان إما أن تكون بمعنى عند أو بمعنى في، فإن كانت  
بمعنى عند تكتب بالياء وإن كانت بمعنى في تكتب بالالف اهـ.

(١) سورة ميثاء، الآية ٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٦.

فمن الأول: لدن ولدى ومسحون وذو ومع وعد وأولو.

أما لدن، فهي اسم بمعنى عند، لا أنه مني وملازم لمدأ الغايات من زمان أو مكان، والغالب اقترانه بمن نحو: كان سيرك من لدن الجامع، أو من لدن صلاة العصر. وقد تضاف إلى الجمل نحو: ما رأيته من لدن زيد قائم، أو من لدن قام زيد.

وأما الذي وعد، فهما اسمان لمكان الحضور وزمانه نحو: لقيته لدى الباب، وجلست عنده. غير أن عند تستعمل نصاً على الطرفية وخصصاً بمن، ولدى لا تحر أصلاً. وعند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، ولدى لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة. قاله ابن الشجري في «أماله». وتقلب ألف لدى ياء مع الضمير لا الظاهر نحو. ولديها مريد، وما كتبت لديهم.

وأما مسحان، فهو اسم مصدر بمعنى مسح ملازم للنصب وقد يفرد في الشعر عن الإضافة مؤناً إن لم تنو الإضافة كقوله مسحاه ثم مسحاناً نعوذ به، وغير مؤن إن بويث كقوله. «مسحجان من عظمته العاخر» أراد مسحان الله سبحانه. المضاف إليه وأبقى المضاف محطه.

وأما ذو، فهو بمعنى صاحب ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة، وقد يضاف إلى علم نحو. «أما الله ذو نكة» أو جملة نحو: اذهب (لدى تسلم).

وأما مع، فهي اسم معرب وهو لمكان الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك، وجيتك مع العصر. وفيها لغتان فتح العين وسكوبها، ولغة السكون قليلة وإذا لقي الساكن ساكن جار كسرهما وفتحها وقد تفرد عن الإضافة فتنون وتكون بمعنى جمع فتنصب على الحال نحو: جاء الزيدان معاً، أي جمعاً.

(قوله: أما الله ذو نكة) قالوا: إنه وجد قبل الإسلام مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة بخط قديم. ونكة لغة هي مكة سميت بها لأنها بيت أعدى الحبايرة. اهـ.  
(قوله: بدي تسلم) هو مسموع من العرب فقبل معناه اذهب بوقت صاحب سلامة، أو في مذهب كذلك وقيل: معناه أو هي المذهب الذي تسلم فيه. فالباء بمعنى في ودي، على (الأول نعت النكرة محذوفة، وعلى الثاني موصولة اهـ.

وأما أولو، فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وقد مر أنه محمول على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أولو العلم، أي أصحابه.

وأما القسم الثاني لمه: كن، وبعض، وغير، وسوى، وأي، وحسب، وأول، وقبل، وبعد، وأسماء الجهات الست وهي: فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام. تقول: جاءني كل القوم، فيكون مصافاً لفظاً ومعنى وذلك قطعه عن الإضافة لفظاً نحو: جاءني كل، وهو سوى الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة. وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبل وبعد أربع حالات، وقول الناظم: ما يجر أبدأ بفتح الياء أي ما يلزم الإضافة ولو قال: ما يضاف أبدأ لكان أحوذ لأن كل مضاف يجر أبدأ، وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه وهو الصحيح. وقوله: في كلم شتى، أي مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها.

## (باب كم الخبرية)

(واجزر بكم ما كنت عنه مخبراً معظماً لقدره مكثراً  
تقول: كم مال أفادته يدي وكم إماء ملكت وأعبد)  
كم في الكلام على قسمين: استفهامية بمعنى أي عدد  
وخبرية بمعنى عدد كثير.

فالاستفهامية ستأتي في باب التمييز وأما الخبرية فيقصد بها التعظيم  
والتكثير ولا يكون مميهاً إلا محروراً بضافتها إليه جملاً لها على ما هي  
مشابهة له من العدد. ويكون مفرداً وهو الأكثر كتميير المائة فما فوقها نحو: كم  
مال أفادته يدي، وتميم تجير النصب حوَّظَ بها، ويكون جمعاً كتمييز العشرة فما  
دونها نحو: كم إماء ملكت وأعبد. والتاء في ملكت للتأنيث وتختص كم  
بالماضي ولا يقال: كم علماء ساءلهم، لأن الكثير إما يكون فيما عرفت حده  
والمفعل مجهول ولا تفارق صدر الكلام.

## (باب المبتدأ والخبر)

(وإن فتحت الـبطق باسم مبتدأ فـدفعه والإخبار عنه ابتداءً  
تسـقول من ذلك زيد عاقل والصـلح خير والأمير عادل)  
(المبتدأ): هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه  
أو وصفاً رافعاً لمكتفي به.  
والخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف  
المذكور.

وحكمهما: أنهما مرفوعان متناق كما مثل به الناطم  
وانما احتملوا في رافعتهما على أقوال أصحابها عند اس مالك ونسب  
لسبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولاً لتعبر عنه. والخبر  
مرفوع بالمبتدأ، فعامل الأول معوي، والثاني لمطي.  
وقد علم من حد المبتدأ أنه على قسمين: مبتدأ له خبر كما في النظم،  
ومبتدأ لا خبر له بل له مرفوع يقني عن الخبر وهو الوصف المسند إلى الفاعل  
نحو أقائم الرندان، أو نائبه نحو ما مصروب العمران واستعنى هذا القسم  
بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل ولهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على  
ما يقربه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا.  
والعالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة،  
وهي في العالب تحصل بمؤغ ونسوغات للابتداء بالمكرة كثيرة وأنهاها  
بعضهم إلى نيف وثلاثين.

قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: ﴿كُلُّ لُؤْلُؤٍ

---

(قوله: المبتدأ) سمي مبتدأ لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً، وأما الخبر  
من قولهم: أرض حرة، أي سبحة، فكأن الخبر يسهل عند السامع المعنى المسطوي.  
اهـ.

قَلِيلُونَ<sup>(١)</sup>، وما رجل في الدار، ﴿وَلَعَلَّكَ مُتَمَنٍّ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وخمسة صلوات كتبهن الله. والأصل في المبتدأ أن يكون متقدماً عن الخبر، وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد. لكن عبارة النظم قد توهم أن من شرط المبتدأ أن يكون مقدماً والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر. وقد يخبر عنه اثنين فأكثر وإن اختلف الجنس نحو: ﴿وَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ فَتَقَى﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: ﴿وَقَرَأَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٦)</sup>. وترفع كلها على الخبرية. ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في قوله فارفعه، والأخبار عنه. ويحوز كسر الهمزة من الإخبار عنه، ومنى آخر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو ثنية أو جمعاً، تذكيراً أو تأنيثاً نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، أو قائمتان، وهم قائمون، وهن قائمات.

(ولا يحول حكمه منى دخل) (لكن على جملة وهل وهل) يعني أن المبتدأ لا يغير حكمه من نرفع له حول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملة، أي جملة المبتدأ مع خبره من غير المعنى كلكم الخفيفة ويل وهل نحو: هل زيد قائم، ويل همرو قد عد، ولكن حالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كإن وأخواتها فإنها تسخ حكمه كما سيأتي.

(وقدم الأحبار إذا تستفهم كقولهم أين الكريم المسموم ومثله كيف لمريض (الذنف) رأيها العادي منى المتصرف) الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى، وحق

(قوله الذنف) بكسر النون وفتحها بقل: أدبته المرض وأدنف المريض إذا لازمه المرض فهو يتعدى ولا يتعدى. اهـ.

(١) سورة البقرة، الآية ١١٦.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢١.

(٣) سورة طه، الآية ٢٠.

(٤) سورة البروج، الآيات ١٤ - ١٦.

الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف، وقد يتقدم عليه إما جوازاً وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه نحو في الدار زيد. ومنه قولهم: تميمي أنا، ومثناً من يشؤك. وإما وجوباً وذلك إذا عرّض له ما يوجب ذلك، فمن ذلك أن يكون متضمناً لما له صدر الكلام كاستفهام نحو أين الكريم فأين خير مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام لأنه سؤال عن المكان ومثله كيف المريض المدنف، ومتى المنصرف فكيف خير مقدم، وكذلك متى وما بعدهما مبتدأ مؤخر ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام إذ أول سؤال عن الحال والثاني عن الزمان. ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعبدك مال، وقصدك غلامه رجل، إذ لو آخر الخبر في هذه الأمثلة لما صح الابتداء بالنكرة ومن ذلك أن يعود ضمير متصل بالمبدأ على بعض متعلق الخبر أو على مضاف إليه الخبر نحو على شجرة مثلها ريداً. وقوله.

(علي وليكن) ملء عين حبيبها

إذ لو آخر الخبر للماءود الضمير على مآحر لفظاً ورتبة وهو لا يعود ولم يتعرض الناطم لوجوب تأخير خبر كذا إذ كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط نحو من في الدار، ومن يقيم أقم معه، أو مقروياً بلام الابتداء نحو. لريد قائم، أو آخر عنه بفعل مسند إلى ضميره نحو زيد قام، أو كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفاً وتكثيراً. ولا فريفة نحو: أفصل منك أفصل مني، إذ لو قدم الخبر لما علم المخبر عنه.

(وإن يكن بعد الظروف، الخبر مآوله النصب ودع عنك المرا

تقول زيد خلف عمرو قعدا والصوم يوم السبت والسير غداً)

الأصل في الخبر أن يكون معرّداً وقد يقع جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ الذي سبقت له كريد أموه قائم، وعمرو قام أخوه. إلا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى ربط لفظي اكتفاء بها عنه نحو: **قُلْ هُوَ اللَّهُ**

(قوله: علي ولكن إلح) صدره.

أهابك إجلالاً وما بك قلرة علي ولكن ملء عين حبيبها اهـ

أَحَدُ ﴿١﴾ وقد يقع ظرفاً نحو: والركب أسفل منكم. وجاراً ومجروراً نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وإذا وقعاً حريزاً دلاً لهما من محذوف يتعلقان به وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة وأطبق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه ولهذا لا يجمع بينهما إلا (شدوداً) وهو عن النص في لفظ الظرف كما يرشد إليه قوله. فأوله النص وفي محل الحار و محرور.

واختلف فيه هل هو اسم أو فعل، فمن قدر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة. ثم الظرف على قسمين مكاني ورماني، فطرف المكاني يحبر به عن اسم الدات نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخير عندك. وطرف الزمان يحبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت والسير عدداً. ولا يخبر به عن اسم الدات فلا يقال: زيد، اليوم، لعدم الفائلة فإن حصلت حاز نحو: نحن في شهر كذا أو في زمان طيب. وأما تشبيل الماطم بقوله ~~ربما حلف بغيره~~ فعداء فليس من باب الإخبار بالطرف بل بالجملة الفعلية والطرقت لغو، ~~ربما هنا~~ فوائدها ذكرت في شرحي على القطر فمن أحبها فليراجعها.

(وإن ثقل ابن الأمير حائس وفي فناء الدار بشر مائس  
فجالس ومائس قد رما وقد أحيى الرفع والنصب معاً)  
إذا وجد مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومجرور وكل من الاسم والطرف والجار والمجرور صالح للتعبيرية بأن حسر المكوث عنده جار جعل كل منهما حالاً والآخر حبراً لكن إن تقدم الطرف أو جار والمجرور على الاسم كما مثل اختيار عند سيويه والكوفيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختيار عندهم خبرية

(قوله - شدوداً) كقوله:

لك العز وإن مولاك عز وإن يهن تأت لدى بحسوة الهون كائن اهـ

(١) سورة الإخلاص، الآية ١.

(٢) سورة الفاتحة، الآية ٢.



الاسم نحو: بشر مائس في فناء لُدار، فإن كرر الظرف أو الجار والمجرور فالأرجح حالة الاسم تقدم الطرف أو تأخر لورود القران به نحو ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ﴾ <sup>(١)</sup>، فكان عاقبتهم أهما في النار خالدين فيها. وأوجب الكوفيون المصب فإن كان ظرف أو الجار والمجرور غير مستغنى عنه تعين خبرية الاسم وحالية الطرف تكرر أم لا نحو فيك ريد راغب فيك، وزيد راغب فيك، وإن اجتمع ظرفان ناء وناقص جار الرفع والمصب في الاسم سواء بدأت مالتام نحو: إن عبد الله في ندر بك واثقاً، أو واثق. أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب.

## (باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره)

(وهكذا إن قلت زيد لمتته وحالد ضربته وضممته فالرفع فيه جائز والنصب كلاهما دلت عليه الكتب) إذا تقدم اسم معرفة وتأخر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدم أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: زيد ضربت أخاه، جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه كما حار رفع جالس مثلاً ونصبه فيما تقدم وإن اختلفت جهة الرفع والنصب.

فإذا قلت: زيداً لمته مثلاً، جاز لك رفع زيد على الاسداء. فالجملة بعده في محل رفع على أنهما خبره ونصبه على المفعولية بإصمار عامل وجوباً موافقاً للمذكور فلا موضع للجملة حيث بدأ بها لأنها مفسرة والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير، نعم لو كان الفعل المتأخر دالاً على انطوائه بالنصب أرجح نحو: زيداً اضربه، لأن الرفع يستلزم الإخبار بالطلب من المعتد وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول البعض ما ورد من ذلك، ولو كان الاسم المتقدم نكرة بعين النصب نحو: رجلاً أكرمه.

## (باب الفاعل)

(وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل سالم البناء فارفعه إذ تعرب فهو الفاعل نحو جرى الماء وجرار العامل)  
 الفاعل اسم أو ما في تأويله أسد إليه فعل تام أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة فالاسم نحو جرى الماء وجرار العامل. والمؤول به نحو قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>. والعمل كما مثلك والمؤول به نحو قوله مختلف ألوانه. وقوله مقدم مخرج لنحو زيد قام، فإن زيدا ليس بفاعل كما يفهمه قوله عقيب فعل، بل مسداً وما بعده خبره لكن تعبيره بعقيب يوهم أنه لا يجوز انفصل بين الفعل وفاعله وليس كذلك كما سيأتي.

وقولنا أصلي المحل مخرج لنحو قائم زيد، فإن المسند وهو قائم أصله الأخير لأنه خبر وذكر الصيغة مخرج لنحو ضرب زيد، بضم أوله وكسر ثانيه لأنها صيغة مفعلة من ضرب بفتحها وهو معنى قول الناطم: عقيب فعل سالم البناء أي لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله فارفعه، أشار به إلى أن حكمه الرفع ورائعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه، وقد بحر الفاعل مطاً بحرف ر ثد نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾<sup>(٢)</sup>. أو بإضافة مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(٣)</sup>، وشذ نصبه ورفع المفعول نحو: خرق الثوب المسمار.

وقوله: إذ تعرب للتبعية، على أن لرفع إما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معرباً وإلا فيقال: في محل رفع وأشار بتعدد المثال إلى أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجاري ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به.

(١) سورة العنكبوت، الآية ٥١.

(٢) سورة المائدة، الآية ١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(ووجد الفعل مع الجماعة كقولهم سار الرجال الساعة)  
أي جرّد الفعل على الأصح من علامة لجمع إذا أسدته إلى فاعل ظاهر  
مجموع كما تجرده إذا أسدته للواحد نحو: سار الرجال. ومنه: قل الظالمون،  
وقال نسوة.

بخلاف ما إذا أسدته إلى ضمير مجموع نحو: الزيدون قاموا أو النسوة  
قمن.

وكالجمع المشى فيقال: قام رجلان ولا يقل على الأصح: قاما رجلان،  
ومن العرب من يلحق الفعل الألف والنون على أنها ليست ضمائر وإنما  
هي علامات للفاعل كالتاء في نحو: قدمت هند. وإنما وجب تجريده على اللمة  
المصحى لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه فإنه قد لا  
يعلم من لفظه مع أن في الإلحاق ما زيادة ثقل بخلافه. ثم:

(وإن تشأ فرد عليه التاء نحو اشتكت عرائنا الشتاء)  
يعني. أنك إذا وجدت الفعل أسدته إلى العادل الطاهر المجموع  
قامت بالحيار في إلحاقه علامة التأنيث، فإن شئت قمت: جاء الرجال، بالتذكير  
على التأويل بالجمع، أو جاءت الرجال بتأنيث على التأويل بالجماعة. ومنه  
اشتكت عرائنا الشتاء.

وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث واسم الجمع كقامت النساء،  
واسم الجنس الجمعي كأورقت الشجر وكذا جمع المؤنث السالم كقامت  
الهندات، وجمع المذكر السالم كقدم الريدون وفي هذين خلاف، والصحيح  
أنهما كمفرديهما فيجب التأنيث في نحو: قدمت لهندات كما يجب في نحو.  
قامت هند. ويجب التذكير في نحو: قام ريديون، كما يجب في نحو: قام  
زيد.

ولما ذكر أن الفعل إذا أسد به جمع تلحقه تاء التأنيث أراد أن يبين  
مواضع لزومها فقال:

(وتلحق التاء على التحقيق بكل ما تأنيثه حقيقي)  
إذا أسد الفعل إلى مفرد طاهر حقيقي التأنيث، وهو ما له فرح غير

مفصول ولا مراد به الجنس، لحقته وجوباً ثاء ساكنة تدل على تانيث فاعله.  
 (كقولهم جاءت سعاد صاحكة واسطلقت ناقة هند (رانكة))  
 ومنه قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِزِّقَرْنَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْفَزَيْزِ﴾<sup>(٢)</sup>  
 بخلاف ما لو كان مجازي التانيث كطلعت الشمس، أو مفصلاً من عامله نحو:  
 قامت اليوم هند وحضرت القاضي امرأة. أو مراد به الجنس نحو: نعمت المرأة  
 هند، جاز إلحاق الثاء وعدمها و (إلحاق أرحح ويجب إلحاقها أيضاً إذا أسند  
 الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت، أو مجازي كالشمس  
 طلعت. وأما قوله:

(فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها)  
 مضرورة. وقوله رانكة بالء المشاء من فوق هو من قولهم. رتك البعير  
 إذا انطلق راكصاً محركاً أعجازه.

(وتكسر الشاء بلا معجاة في مثل قد أقبلت الغرالة)  
 يعني أن ثاء التانيث اللاحقة لبعض أصل وضعها أن يكون ساكنه وقد  
 يعرض لها ما يحركها عن الأصل كما إذا وليها ساكن فحينئذ تحرك بالكسر  
 لالتقاء الساكنين كما مثل أو بالضم نحو: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ الْفَزَيْزِ﴾<sup>(٣)</sup>.

---

(قوله رانكة) منصوب على الحال من الفاعل يقال: رتك البعير من باب نصر  
 إذا انطلق راكصاً محركاً أعجازه. والرتكن صرب من السير فيه اهتزاز لا يكاد يوجد  
 إلا في الإبل. قاله الخليل، اهـ.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٣٥

(٢) سورة يوسف، الآية ٥١.

(٣) سورة يوسف، الآية ٣٦

## (باب ما لم يسم فاعله)

(واقض قضاء لا يرد قائله بالرفع فيما لم يسم فاعله من بعد ضم أول الأفعال كقولهم يكتب عهد الوالي) أي احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله. ولما كان ذلك متوقفاً على تغيير صيغة الفعل قال: من بعد ضم أول الأفعال. فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلى نائب الفاعل ضم أوله لفظاً أو تقديرًا ماصياً كان أو مضارعاً، وهذا ما اقتصر عليه. ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديرًا وفتح كذا في المضارع، فإن كان متوحاً في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل بقي عليه. ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه سائر أحكامه من وجوب التأخر عن العامل واستحقاقه للانصال به وتأنيث العامل لتأنيثه فقولك: ضرب زيد مثلاً أحده. ضرب عمرو زيداً، حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فارتفع فحصل نسي لانه لا يعلم هل الفعل مبني للماعل أو المفعول، فغيرت الصيغة عما كنت عليه لأمن اللبس فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به ناب عن الماعل ما يختص وتصرف من طرف نحو: صيم رمضان، أو جار ومجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سَفَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا يُفِخُ فِي الْأُصْرِ نَقْمَةً وَجَدَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

(وإن يكن ثاني الثلاثي ألف فكسره حين تبتدي ولا تقف تقول. بيع الثوب والعلام وكيل زيت الشام والطعام) إذا أريد بناء العاضى الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله كسر أوله فقلبت ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فتقول في باع، وقال بيع،

(١) سورة الأعراف، الآية ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة، الآية ١٣.

وقيل: أصلهما بيع. وقول: نقلت حركة الياء والواو لاستثقالهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فنقلت الواو ياء نكوبه وانكسار ما قبلها فصار بيع. وقيل: وما ذكره الناطم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مشمأ ضمأ تبيهاً على أن الضم هو الأصل والإشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به. ومن العرب من يقول: بوع، وقول بالواو الساكنة وضم الأول وهو قليل، ومنه قوله:

### ليبت شأباً بوع فاشتريت

وأما المصارع منه فإن عيه نقت الهمأ، وادأ كانت أو ياء، فنقول هي يقول، ويسع، يقال، ويباع. إذ أصلهما يقول ويسع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها ثم قلبت العين الهمأ لتحركها في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فصار يقال: وياع.

## (باب المفعول به)

(والنصب للمفعول بحكم أوجا كقولهم صاد الأمير أرنا)  
 المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به، فأرنب مفعول به لوقوع  
 فعل الفاعل عليه وهو الصيد. والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة  
 بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء ودخل نحو: ما صربت زيدا ولا  
 تضرب عمراً. وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر  
 ما حمل فيه كصربت زيدا، وركبت الفرس، يد يصح أن يقال: زيد مضروب،  
 والفرس مركوب. وحكمه النصب كما أن حكم الفاعل الرفع وسبب ذلك أن  
 الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف، فأعطوا  
 الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازياً لثقله الفاعل ونخلة المفعول  
 موازنة لكثرة المفعول.

(وربما أخرجه اسماعيل نحو قد استوفى لخراج العامل)  
 الأصل تأخير المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يوسط بينهما إما جواراً  
 كما مثل به، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَنَا آلَ فِرْعَوْنَ أَنَّهُمْ عَبْدُكَ أَيُّهَا الْمَلَأَ﴾<sup>(١)</sup> وإما وجوباً كما إذا  
 اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَلَقَدْ أَتَىكَ الْفَرَسُ زَيْدٌ﴾<sup>(٢)</sup> أو كان المفعول  
 ضميراً متصلاً بالفاعل نحو: صرني زيد وقد يقدّم عليهما إما جواراً نحو:  
 ﴿فَقَرِيفًا كَذَّبْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وإما وجوباً كما إذا كان له صدر الكلام نحو: ﴿أَيُّهَا  
 نَدَّوْا﴾<sup>(٤)</sup> وقد يجب ذلك الأصل وهو تأخيرهم عما أشار إليه بقوله.

(وإن ثقل كلم موسى يعنى مقدم الفاعل فهو الأولى)  
 إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة  
 تميز أحدهما عن الآخر وحب كون الأول عللاً وإشائي مفعولاً وإن أوجهم كلام

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٤) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

(١) سورة القمر، الآية ٤١.

(٣) سورة البقرة، الآية ٧٨.



الناظم خلافه لتعبيره بالأولى سوء كانا مقصورين نحو: كلم موسى يعلى، أم اسمي إشارة نحو: ضرب هذا دك، أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من على الباب، أم مضافين إلى ياء المتكلم نحو: ضرب غلامي صديقي. ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضاً على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ فون وجدت قرية لفظة نحو: صرت عيسى معدي، أو معنوية نحو: أكل الكمثري موسى، لم يجب التأخير.

واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعد كما مر أو صفة نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>، أو مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(٢)</sup>، أو اسم فعل نحو: ﴿مَلَيْتَكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وما كان المفعول به يصبه المتعدي أشار إليه مع التعريض إلى أن مطلق الفعل يقسم إلى متعد ولارم بقوله:

(وكل فعل متعد يصب مفعوله مثل سقى ويشرب)

الفعل المتعدي هو ما يتجاوز العامل نفسه إلى المفعول به فيصبه. واللازم بخلافه. ومراد الأصم رحمه الله تعالى أن كل فعل ينصب، المفعول به فهو متعد، ففي صارته قلباً وإد قصد تعدي اللارم إليه هذي بحرف الجر أو الهمزة أو التضعيف. ومن النعاه من يشت لواسطة فيجعل كان وكاد وأخواتهما لا توصف بلزوم ولا تعد ومنهم من يشت قسماً راعياً يوصف باللزوم والتعدي معاً لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح فإنه يقول: شكرته وشكرت له، ونصحت له، راعياً أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه.

واعلم أن المتعدي على ثلاثة أقسام. متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لبناً. ومتعد إلى اثنين نحو: سقى بكر حالداً سمياً. ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمراً فاصلاً. والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب «ظننت وأخواتها» وإليه أشار بقوله:

(١) سورة الطلاق، الآية ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(٣) سورة العائدة، الآية ١٠٥.

## (باب ظننت وأخواتها)

(الكَزُّ فعل الشك واليقين      يصبب معمولين في التلقين  
تقول: قد خلت الهلال لائحاً      وقد وجدت المستشار ناصحاً  
ومأظن عامراً رقيقاً      ولا أرى لي خالداً صديقاً  
وهكذا تفعل في علمت      وفي حسنت ثم في زعمت)

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منها هو عين الأول في المعنى إذ أصلها المبتدأ والخبر، فهذه السعة وكذا كل ما تصرف من الماضي منها كما يومية إليه قوله وما أظن إلى آخره، تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيعاد فاعلها فتصحب معمولين على التشبيه بأعطيت كالأمثلة التي ذكرها، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيهما لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها وتسد مسدهما أن المفتوحة المشددة ومعمولاها كـ. ظننت أن ريداً قائم، وإن كان بتقدير اسم مفرد وكذا تسد عنهما إن وصلتها نحو: ﴿الْعَرَّ ۝ أَحْيَيْتَ النَّاسَ أَنْ يُزَكَّرَ﴾<sup>(١)</sup>.

وسميت أفعال القلوب لأن معيها قنمة بالقلب

وأفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد في الخير شكاً نحو: ظن وحسب وحال وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقيناً نحو: وحد وعلم رأي. ويجوز فيها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظاً ومحلاً لعبير موجب إن تأخرت عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت، أو توسطت نحو: زيد ظننت قائم. والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط، ويجب فيها أيضاً التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لموجب ككون أحد المفعولين اسم استمهام نحو: لعلم أي الحزمين أحصى، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخولة نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو. أو ما السافية نحو: ﴿نَقَدْ عَمَّتْ مَا هَؤُلَاءِ يَطْفُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أو لام

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٦٥.

(١) سورة العنكبوت، الآيتان ١ و٢.

الاستدعاء نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾<sup>(١)</sup> ويجوز العطف بالنصب على  
الحملة المعلقة لأن محلها نصب كقوله.

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت  
فعطفت موجعات بالنصب على محل قوله: ما البكا، ولا يجوز في هذه  
الأفعال حذف مفعوليهما ولا أحدهما اختصاراً أي لغير دليل لأن أصلهما المبتدأ  
والحبر ويجوز الحذف اختصاراً أي لنيل فمن حذفهما معاً قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب  
أي: تحسب حبهم عاراً عليّ ومن حذف الأول: ﴿وَلَا يَحْسَبُ الَّذِينَ  
يَسْكُلُونَ يَمَأْءَاتَنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ نَلَّ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي بحلهم، ومن  
حذف الثاني قوله:

ولقد سرت فلا تطني غيره ممي بمنزلة المحب المكرم  
أي فلا تطني غيره وأما الثاني.

(١) سورة العنكبوت الآية ١٠٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

## (باب إعمال اسم الفاعل)

(وإن ذكرت فاعلاً منوّنً فهو كما لو كان فعلاً بيّناً فارفع به في لازم الأفعال ونصب إذا عدى بكل حال) اسم الفاعل هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث، ويعمل عمل فعله المبني للفاعل فيرفع الماعل فقط إن كان فعله لازماً، تقول: زيد مستو أبوه، بالرفع، من الاستواء، مثل ما تقول في فعله اللارم، زيد يستوي أخوه.

وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد نحو: زيد صارب أبوه عمراً ومنه قوله: «وقل سعيد مكرم عثماناً» \* بالنصب مثل: ما تقول في فعله المتعدي سعيد «كرم الصفاة» \* وينصب متعدياً إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: سعيد معط خالداً درهماً؛ لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين، أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولاحتمال لأحد الزمانين ودخول لام الابتداء والثاني: اعتماده على اسميهما نحو: أضراب زيد عمراً، أو بهي نحو: ما مكرم خالد ثراً، أو محبر عنه نحو: زيد صارب بكراً، أو موصوف نحو: مررت برجل صارب زيدا، أو ذي حال نحو: جاء سعيد راكباً فرساً. فإن كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل خلافاً لبعضهم وهم الكوفيون. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّيْهُمْ يَسِطَ دِرَاقِيَهُ﴾<sup>(١)</sup> فمحمول على رادة حكاية الحال الماضية. ومعناه: ييسط ذراعيه ندليل و﴿تَقْلِيَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وأما

حسير بنو لهب فلا تك ملعياً مفالة لهي إذ الطير مرت  
فعلنى التقديم والتأخير وإنما صح لإحار بالمفرد عن الجمع لأن فعلاً

(١) سورة الكهف، الآية ١٨.

(٢) سورة الكهف، الآية ١٨.

قد يستعمل للجماعة نحو: ﴿وَالْمُتَّبِعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> فإن وقع اسم الفاعل صلة لأل عمل عمر فعله مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً، معتمداً أولاً لوقوعه حينئذ موقع المفعول إذ حق الصلة أن تكون فعلاً ك: جاء زيد أمس أو الآن أو عدأ وإذا استوفى اسم الفاعل المحرود أي عن اللام ما اشترط لصحة عمله جار أن ينصب المفعول به وجرز إضافته إليه وقد قرئ بالوجهين. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْفَعُ أَمْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُوعٍ﴾<sup>(٣)</sup> وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جرء على لفظ ونصبه على المحل نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وصمراً.

(١) سورة الشعريم، الآية ٦.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٣.

(٣) سورة الرمر، الآية ٣٨.

## (باب المصدر)

(والمصدر الأصل وأي أصل منه يا صاح اشتقاق الفعل)  
المصدر: اسم الحدث الحاري على الفعل وليس علماً، وهو أصل للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم، ولهذا سمي مصدراً لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه. وقيل بعكس ذلك وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف لأن الفرع لا بد له من الأصل وزيادة، ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والرماء بل والدات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق فيكون فرعاً للمصدر.

(وأوجبت له النحاة المصا كقولهم ضربت ريداً ضرباً)  
المصدر إذا كان فصلة وسلط عليه عامل من لفظه وجب نصبه كما أشار إلى ذلك بالمثال وإلا صما كل مصدر بحب نصبه ومثله ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالْمُتَّقِينَ صَمًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ثَابَتْ جَهَنَّمَ جِرَآئُكُمُ حَرَاءَ مَوْثُورًا﴾<sup>(٣)</sup>، ويسمى حينئذ مفعولاً مطلقاً. ومنه عند بعضهم نحو: قعدت جلوساً، ويعجبني قيامك وقوفاً. وجزم به ابن هشام.

إن سلط عليه عامل من غير لفظه لم يحز نصبه على أنه مفعول مطلق، ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد كما مثلاً أو لبيان نوع عامه بأن دل على هيئة صدور الفعل، إما باسم خاص نحو: رجع القهقري، أو بإضافة كضربت صرب الأمير، أو بوصف كضربت صرباً شديداً، أو بلام العهد كضربت الصرب، أو لبيان عدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل كضربت صربتين أو صربات. والأول لا يشي ولا يجمع اتفاقاً لكونه يشه فعله من حيث إنه لم يزد عليه من حيث المعنى. والثالث

(١) سورة النساء، الآية ١٦٤.

(٢) سورة الصافات، الآية ١.

(٣) سورة الإسراء، الآية ٦٣.

يشئ ويجمع اتفاقاً. وهي كون الشيء كالأول أو الثالث قولان أصحهما عند ابن مالك الثاني.

(وقد أقيم الوصف والآلات مقامه والعدد الإثبات نحو: ضربت العبد سوطاً مهرباً واضربت أشد الصرب من يخشى الرب واحلده في الحمر أربعين حدة واحبسه مثل حسن مولى عبده) أي قد ينوب باب المصدر في الانتصاب على أنه مفعول مطلق غيره لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك اسم الآلة كضربت العبد سوطاً، أي ضرباً سوطاً، فحذف الجار توسعاً وأضيف المصدر إلى الآلة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيوئه نحو ﴿وَكَلَّا مِنْهَا بَعْدًا﴾<sup>(١)</sup> أي أكلاً رعداً، ومثله نحو: اصرب أشد الصرب، أي ضرباً أشد الصرب، واحبسه مثل حسن مولى عبده، أي حبساً مثل، فحذف الموصوف اعتماداً على ظهور المراد، ومن ذلك اسم العدد نحو: ﴿ثَلَاثِينَ جَلْدًا﴾<sup>(٢)</sup> أي جلدًا ثمانين. ومثله: اجلده في الحمر أربعين حدة، أي جلدًا أربعين فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه، وتقييده نية العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه.

(وربما أصمر فعل المصدر كقولهم سمعاً وطوعاً فاحمر ومثله سقياً له ورعياً وإن تشأ جدهاً له وكسياً) المصدر ينتصب بمثله وبما اشتق منه من فعل أو وصف كما تقدم، وأشار هنا إلى أن عامله قد يصمر أي يحدف وإسماره إما جواراً وذلك لقربة لفظية نحو: حثيثاً، لمن قال: أي سير سرت، أو معوية نحو: حجاً مبروراً لمن قدم من الحج، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

ولما وجوباً وهو على صريخ، سماعي وقياسي. فالأول كقولهم عند الأمر بفعل: سمعاً لك وطاعة وحقاً لك وكرامة، أي أسمع لك سمعاً وأطيع لك طاعة

(١) سورة البقرة، الآية ٣٥.

(٢) سورة النور، الآية ٤.

وأحبك حباً وأكرمك كرامة. ومثله في الدعاء لشخص: سقياً لك ورعياً، أي سقاك الله سقياً ورعاك الله رعيّاً. وفي الدعاء عليه. جدعاً له وكياً، أي جدع الله أنفه وكواه. والجدع: قطع طرف الأنف. فهذه المصادر وبحورها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها تحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للمحذف يعرف به لكن محل وحوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلاً

والثاني: في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه نحو: ﴿مَشَدُوا الْوَيْلَ فَإِنَّمَا مِنَّا عُدُوُّهُمْ وَإِنَّا بِهَدْيِهِمْ لَنُغْلِبُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فمأً ولاء منصوبات بفعل محذوف وجوباً، أي فإما تمنون مناً وإما تعدون فداء ومنها أن يقع نائلاً عن فعل أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرراً نحو: ريد سيراً سيراً، أي يسير سيراً. أو محصوراً نحو: إنما أنت سيراً

(ومنه قد جاء الأمر ركصاً واشتمل الصماء إذ توضاً) أي ومن المصدر الذي أصمر عامله بحو. قد جاء الأمير ركصاً، أي يركض ركصاً وأقل ريد سعيّاً وإما فصله عما قبله للحلاف فيه فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مفتر من لفظه **ويده جريحاً** إليهم. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف، أي ذا ركض ودا سعي. والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين أن مثل ذلك منصوب على الحال على تأويله بالمشتق، أي راكصاً وساعياً وهو الأوجه ومنه. ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ بِأَيْمِنِكَ سَعْيَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿الَّذِينَ يُتَفَقَّهُونَ أَتَاوَلَهُمْ بِأَكْبَلٍ وَالْهَكَايَ سِرّاً وَفَلَايَكَةً﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَدْعُوهُ حَوْفًا وَطَلْعًا﴾<sup>(٤)</sup>. ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ومع كثرته لا يقاس عليه. وأما قوله: اشتمل الصماء، فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه، والأصل: الشملة الصماء. ومثله. تعدد انقرفضاء، وليس هو مما أصمر عامله كما هو ظاهر النظم، واشتمال الصماء أن يدبر الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٦٥.

(١) سورة محمد، الآية ٤.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٧٤.



## (باب المفعول له)

ويسمى المفعول لأجله ومن أحله.

(وإن جرى نطقك بالمفعول له فانصبه بالفعل الذي قد فعله وهو لعمري مصدر في نفسه لكن جنس الفعل غير جنسه وغالب الأحوال أن تراه جواب لم فعلت ما تهواه تقول: قد زرتك خوف الشر وغصت في البحر ابشعاء البرق المفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها استفاد.

تعريفه: أن يكون مصدراً، وأن يكون فصالة، وأن يكون مذكوراً للتعليل، وأن يكون المعلن به حدثاً مشاركاً في الزمان والفاعل.

وعلامته: أن يقع جواب لم، فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إحلالاً لك، وإحلالاً مصدر فضلة ذكر عنة للقيام وزمه ودر من القيام واحد، وفاعلها واحد أيضاً وهو **انمكلم**. ولو مثلت: لم قمت، لقال: **إحلالاً لك**. وهذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله مع أنه قد صرح بالأول وأوماً إلى الثالث بقوله: أن تراه، جواب لم فعلت، لكن التقييد بقوله: وغالب الأحوال، لا معنى له.

وأفاد بقوله: لكن جنس الفعل غير جنسه، أنه لا بد أن يكون لفظه معياراً للفظ فعله وهو كذلك وإلا لكان مفعولاً مطلقاً ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نصبه لأنها معتبرة معية لجواز نصبه لا لوجوبه، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت جررت بحرف التعليل سواء كان مجرداً من آل، والإضافة كما مثلنا، أو مقروناً بال كصيرته للتأديب، أم مضافاً كما في النظم. لكن النصب أرجح من الجر فيما يد تجرد، والجر أرجح فيما إذا كان بال، ومستوياً فيما إذا كان مصدراً كما مثل به الناظم. ومتى دلت كلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ووجب أن يجز بحرف

التعليل نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(وإني لتعروني) لذكراك هرة

(فجئت) وقد نضت لنوم ثيابها

(قوله . وإني لتعروني) تمامه .

كما انتفض العصفور ببله القطر

(قوله : فجئت إلخ) تمامه .

لدى المستر إلا لبسة المتمضل

(١) سورة القدر، الآية ٢٩.

## (باب المفعول معه)

(وإن أتت السواو في الكلام      مقام مع فانصب بلا ملام  
تقول جاء البرد والحباب      و ستوت الميه والأحشاشا  
وما صنعت يا فتى وسعدى      فقس على هذا تصادف رشدا)  
المفعول معه هو الاسم الفصاة الواقع بعد واو أريد بها الدلالة على  
المصاحبة من غير تشريك في الحكم  
وشروطه: أن يكون مسوقاً بفعل ظاهر أو مقدر أو اسم فيه معنى الفعل  
وخروجه.

فمثال الفعل الظاهر نحو: جاء البرد والحباب، أي مع حباب السهل، أي  
تلقينه، من الحب وهو القطع. ومثله ستوت الميه والأحشاش، أي مع  
الأخشاب، لأنها لم تكن معوجة حتى تسوي بل المقصود أن المياه يلتفت في  
ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت. وكذا ما صنعت يا فتى  
وسعدى، أي مع سعدى، لأن المراد لسؤال عن صعه مع سعدى لا عن صنع  
كل منهما.

ومثال العمل المقدر كيف أتت وفصعة من ثريد، وما أتت زيدا، أي  
كيف تكون وفصعة من ثريد، وما تكون وزيد.  
ومثال الاسم المذكور نحو: أنا سائر والليل، وأصحبني استواء الماء  
والحشبة.

وإنما عند المثال ليعيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال  
الأول والثالث.

وقد لا يكون كالثاني وإنما لم يصلح لما مر، ومثله لا تنه عن القبيح  
وإنيانه، وإنما لم يصلح العطف لاقتصانه خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر  
بتقرير القبيح وإنيانه.

وقد تين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

(لا تنه عن خيلسك) وتأتي في مثله

ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، لانتفاء الاسم، إذ الأول فعل والثاني جملة اسمية. ولا نحو: مزحت عسلأ وماء، إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل. ولا كل رجل وضيعته، لانتفاء الشرط وليس من المفعول معه أيضاً قوله:

(علفنها تبناً) وماء يسادراً

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب نثن في العلف، ولا يحوز فيه أيضاً العطف لانتفاء المشاركة إذ الماء لا يشارك النثن في العطف بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به بإصمار فعل، وتقدير أي: وسقيتها ماء، ومثله:

(وزججن) المحواسب والعيون



(قوله: لا تنه عن خيلسك) تمامه:

صار عليك إذا فعلت عظيم

(قوله: علفتها تبناً) تمامه:

حتى علب همالة عيبها

(قوله: وزججن إلح) صدره:

إذا ما الغانيات برزن يوماً

## (باب الحال والتمييز)

(والحال والتمييز منصوبان على اختلاف الوضع والمباني  
 ثم كلا السوعين جاء فصله مكرراً بعد تمام الجملة)  
 الحال (يذكر ويؤنث) وهو الأوضح، يقال: حال حسنة وحال حسن، وقد  
 يؤنث لمطها يقال: حالة. وهو قسمان: مؤكدة ولم يتعرض لذكرها، ومؤسدة  
 وهي الاسم الفصلة المفسرة لما اسهم من الهيئات. ولما كان بين الحال والتمييز  
 مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتركان في أن كلا منهما  
 يكون منصوباً فصلة نكرة رافعة للإبهام، لكن الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف  
 التمييز وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة أول كل منهما بنكرة محافظة على  
 ما استقر لهما من لروم النكير نحو: اجهد وحدك، أي مفرداً، وقوله:  
 (وطبت النفس) أي فليس عن عمرو

أي نفساً والمراد بالفتيلة هنا ما يقع بعد تمام الجملة وإن توقفت فائدة  
 الكلام عليه. ألا ترى أن مرحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْرِ فِي الْأَرْضِ مَرْحاً﴾<sup>(١)</sup>  
 منصوب على الحال ولو أسقط لفسد المعنى ومثله ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
 وَمَا بَيْنَهُمَا لِيُبْهِتَ﴾<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن الحال قد تكون رافعة إما لإبهام هيئة الفاعل نحو جاء زيد  
 راكباً، أو هيئة المفعول نحو ركت نرس مسرحاً، أو لهيئة صالحة لهما نحو:

---

(قوله يذكر ويؤنث) أي باعتبار صفة الراجعة إليها يقال حال حسن وحسنة  
 وحالة حسنة وحسن اهـ.

(قوله: وطبت النفس) صدره:

رأيتك لما إن عرفت وجوهنا

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٧.

(٢) سورة الدخان، الآية ٣٨.

لقيت عبد الله راكباً. وقد يكون رافعاً لهيئتهما معاً نحو: لقيت عبد الله راكبين.  
وسياتي أن التمييز يكون رافعاً لإيهام ذات أو نسبة وهذا هو معنى قوله:  
على اختلاف الوضع والمباني

أي وضع الكلمات المعردة وتركيبها

وقوله. جاء بالإفراد، مراعاة للفظ كلا، فيه مفرد اللفظ مثني المعنى. ثم  
أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

(لكن إذا فكرت في اسم الحال وجدته اشتق من الأفعال  
ثم يرى عند اعتبار من عقل جواب كيف في السؤال من سأل  
مثاله جاء الأمير راكباً وقام قس في عكظ خاطما)  
لما قدم أنهما يشتركان في النصب والمضنة والتنكير دعت الحاجة إلى  
الفرق بينهما وهو من أربع أوجه اقتصر منها على وجهين، أحدهما أن الغالب  
على الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل أي من مصدره للدلالة على متصف  
به بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً كما سيأتي.

والثاني: أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر وكيف لأنها يسأل بها  
عن الأحوال بخلاف التمييز ألا ترى أن ركباً في جاء الأمير وصف مشتق من  
الركوب ويصلح للوقوع في جواب كيف ومنه خاطماً في قام قس في عكاظ  
خاطباً وقس بن ساعدة من فصحاء العرب، كان خطيباً من خطباء الجاهلية،  
مات قبل بعثة النبي ﷺ وكان مؤمناً بطهوره ﷺ. وعكظ سوق بوادي نخلة  
كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف للعمية ولنايث.

ومما افترقا فيه أن الحال لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذات، وأرى لبيان  
جهة النسبة. وأيضاً النصب في الحال على معنى في، وهي التمييز على معنى من  
اليانية، والحال يقع مفرداً وجملة وشبهها والتمييز لا يكون إلا مفرداً والغالب  
على الحال أن تكون منتقلة كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة. ومعنى  
انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحور كم مثلنا وربما كانت لازمة نحو:  
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها.

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال وهو من يكون الحال وصفاً له في

المعنى. وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الاستداء بها نحو: ﴿خُشَعًا  
أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ يَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا  
مُنذُورَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها. والغالب عليه أن  
يكون فعلاً منصرفاً أو ما فيه معنى لفعل وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل  
دون حروفه، وقد يحذف، وإلى هذين أشار بقوله

(ومنه من ذا بالمنايا قاعداً ومعه بدرهم فصاعداً)  
أي ومن الحال التي عملها تضمن معنى الفعل دون حروفه: من ذا بالفاء  
قاعداً، فمن مبتدأ وذا خبره، وقاعداً حال والعامل فيه اسم الإشارة لما فيه من  
معنى الفعل وهو أشير، ومثله زيد عندك قاعداً وبكر في الدار جالساً، فقاعداً  
وجالساً حالان من الصمير المستتر بهما والعامل فيهما الطرف والمحذور  
لتضمنتهما معنى الاستقرار، ومن انحدر الذي حذف عاملها وجوباً ما بين بها  
ازدياد في مقدار أو نقص فيه بتدرج نحو: معته بدرهم فصاعداً أو مساوياً، أي  
مزاد الثمن أو نذهب فصاعداً أو فانحط مساوياً. ويشترط لنصب هذه الحال أن  
تكون مصحوبة بالفاء أو بضم لا بالواو لغوت معنى التدرج معها، وقد يحذف  
عامل الحال حوازاً لقريية لفطية نحو: راكياً، لمن قال: كيف جئت ومنه ﴿كَيْفَ  
قَدِيرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أي نجمعها، أو حانية كقوت للمسافر. راشداً مهدياً، أي تذهب.  
وللقادم مسروراً، أي رجعت وأما لتمييز فقد أشار إلى حاله بقوله:

(وإن ترد معرفة التمييز لكن تعد من ذوي التمييز  
فهو الذي يذكر بعد العدد ونسوزن والكيل ومدروع اليد  
ومن إذا فكرت فيه مضمرة من قبل أن تذكره وتظهره)  
التمييز مصدر بمعنى المميز بكسر الياء ويرادفه التبيين والتفسير، وهو اسم  
نكرة فضلة متضمن معنى من يرفع إلهام اسم أو إجمال سعة. وأراد الناظم

(١) سورة القمر، الآية ٧.

(٢) سورة فصلت، الآية ١٠.

(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

(٤) سورة الفبة، الآية ٤.

بالمعرفة العلم بمحله كما يرشد إليه قوله: فهو الذي يذكر. وقد فهم من حده أنه على ضربين: تمييز المفرد، وتمييز النسبة. فالأول هو الواقع غالباً بعدما يفيد التقدير من العدد والوزن والكيل والمساحة لبيان جنسها، أي شيء هو، فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال ومائة عبد وألف غلام نعم الواقع بعد أحد عشر فما فوقه إلى تسع وتسعين فإنه منصوب نحو: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ يَومًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ هَذَا أَيُّ لَمْ يَجْعَلْ يَسْعُونَ تِجَارَةً﴾<sup>(٣)</sup>. وأما الواقع بعد غير دي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب وناصبه مميزه كعشرين مثلاً في عشرين درهماً وإن كان جامداً لطلبه ما بعده كاسم الفاعل.

(تقول عسدي منوان زيدا وحمنة وأربعون عبداً وقد تصدقت بصاع حلاً وما له غير جيب حلاً) أتى بأربعة أمثلة، الأول: للموروث والثاني للمعدود. ولثالث للمكيل، والرابع للمذروع والمنوان تشية متأ كعصا وقد مر أنه لغة في الحن. والجريب قطعة معلومة من الأرض. ولث في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه نصبه كما تقدم وحره بمن ظاهرة كرطل من زيت ومنون من ريد وجريب من نخل وصاع من تمر، وإضافته إلى حسه كرطل زيت ومنون ريد وجريب نخل وصاع تمر. نعم إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير لم يجر إلا إضافتها كعندي منوان سمن وقنبر بر، تريد الرطلين اللذين يورد بهما السمن والمكيان الذي يكال به البر بالإضافة حينئذ بمعنى اللام. وأما تمييز العدد فلا يجوز حره بمن كتمييز النسبة المحلول، وأشار إلى تمييز النسبة بقوله:

(ومنه أيضاً نعم ريد رجلاً ونس عبد الدار منه بدلاً  
وحبذا أرض البقيع أرضاً وصالح أظهر منك عرضاً  
وقد قررت بالإياب صيناً وطبت نمساً إذ قصبت الدينا)

(١) سورة المائدة، الآية ١٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٣) سورة ص، الآية ٢٣.



أي ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة؛ وهو قسمان: محول وغير محول. فالأول ثلاثة أنواع. محول عن المبتدأ نحو صالح أظهر منك عرضاً، أصله عرض صالح أظهر منك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع عيناً، وطاب محمد نفساً أصله قرت عين زيد وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ثم حيء بالمضاف تمييزاً ومحول عن المفعول ولم يتعرض له الناظم نحو: ﴿وَفَرَّقْنَا الْأَرْضَ عَيْنًا﴾<sup>(١)</sup> أصله: وفجرنا صيون الأرض من، فحول المفعول وحل تمييزاً وأوقع الفعل على الأرض والثاني: نحو امتلأ الإناء ماء، ونعم رجلاً زيد وشئ بدلاً عبد الدار وحذا أرض البقيع أرضاً لأن مثل هذا تركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه.

واعلم أن نعم وشئ موضوعان لإنشاء المدح والذم ففاعلهما إما نال الجسمية على الأصح نحو: نعم العبد كمشى الشراب، أو مضافاً لما هي فيه نحو: ﴿وَلَقَدْ نَارَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَيَتَنَزَّلُ فِي سُبْحَانَ الْمَلَكِ﴾<sup>(٣)</sup>، أو مضمراً مفرداً مستتراً مفعلاً بكرة فعله منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو نعم رجلاً زيد ونعم رجليس الزيدان ونعم رجلاً الريدون، وإذا استوفت نعم وشئ فاعلهما الظاهر أو المصمر وتمييزه حيء بالمخصوص بالمدح أو الذم على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرايط بينهما العموم المستفاد من أن فيما إذا كان الفاعل ظاهراً والصمير فيما عده أو خبر لمبتدأ محذوف ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتميم حينئذ ابتدائية ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بين التمييز عبد البصريين. وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة

وأما هذا فهي كنعن في العمل، والمعنى مع ريادة أن الممدوح محسوب للقلب والأصح أن ذا فاعله فلا يتبع ويهرم الأفراد والتذكير وإن كان المخصوص

(١) سورة القمر، الآية ١٢.

(٢) سورة النحل، الآية ٣٠.

(٣) سورة الزمر، الآية ٧٢.

بخلاف ذلك لشبهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدأ محذوف. ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو حبذا رجلاً زيد، وتأخيرها كما مثل الناظم. وإذا أريد بهحبذا الذم أدخل عليها لا فتساوي شئ في العمل والمعنى فيقال: لا حبذا زيد.

## (باب كم الاستفهامية)

(وكم إذا حثت بها مستمهماً فانصب وقل كم كوكباً تحوي السما)  
تقدم أن كم استفهامية وحرية وأن الاسفهامية بمعنى أي عدد فإذا  
استفهمت عيرك بكم وجب نصب ما بعدها على التمييز ولا يكون إلا مفرداً  
كتمييز أحد عشر فتقول: كم كوكباً تحوي لسماء، أي تجمع، كما تقول: رأيت  
أحد عشر كوكباً.

فكم معمول مقدم لتضمنه ما له صدر الكلام  
وكوكباً تمييز وما بعده فعل وفاعل.

نعم إن حرت كم بالحرف جاز لث في تمييزها إذا كان متصلاً بها الجبر  
أيضاً بمن مضرة على الأصح.

ويحور اظهارها فتقول: بكم من درهم اشريت أو بكم درهم اشريت

## (باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

(والظرف نوعان فظرف أزمة يحوي مع الدهر وظرف أمكنة والكل منصوب على إضمار في باعتبار الظرف بهذا واكتفاء من المنصوبات المفعول فيه ويسمى ظرف وهو كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى في، وقسمه لساظم إلى زماني ومكاني، وذكر أن الكل منصوب على إضمار في والمراد من إضمارها ملاحظة معناها كما أشرنا إليه لا ملاحظة لفظها ولم يعثر في هذه الملاحظة الاطراد كما فعل ابن مالك لأن هذا الشرط قد اضطرب أي اختلف فيه، وباصب المفعول فيه ما جيء من فعل أو شبهه، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه إذ كن فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه. وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقلل النصب على الظرف لا فرق بين مبهمها وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحس، ومحتصها كأسماء الشهور والأيام وأما ظروف المكان فلا يقلل النصب منها إلا نوعان أحدهما ما كان مبهماً وهو ما لا يحتص بمكان بعينه وهو ضربان، أحدهما: الجهات الست السابعة كأمام ووق ويمين وعكسهن وما أدى معها كتلقاء، ودور وثم وغربي وشرقي وباحية ومكان ثابتهما: المقادير، أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد (والميل).

النوع الثاني: ما صيغ من مصدر عامنه وهو ما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك، وسربي جدوسي مجلسك. ومن النحاة من جعل هذا من قسم المبهم أيضاً، فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بنفي كجلست في مرمى زيد، كما يتعين ذلك مع غيره من أسماء المكان المختصة كصلبيت في المسجد، وأقيمت في دار.

---

(قوله: والميل) هو أربعة آلاف خطوة والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة

فراسخ احد.

وأما قولهم: دخلت الدار وسكت الشام، فمفعول به حقيقة أو مفعول فيه إجراء له مجرى المبهم هذا عند من لا يعتبر الاطراد وأما عند من اعتبره فهو منصوب على نزع الخافض توسعاً أو إجراء لل لازم مجرى المتعدي وإنما استأثر ظرف الرمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على انظرية على طرف المكان لأن أصل العوامل لفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لأنه يدل على الزمان بصيخته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط.

(تقول صام خالد أياماً وغاب شهراً وأقام عاماً  
وبات زيد فوق سطح المسجد والفرس الأبلق تحت معبد  
والريح هبت يمة المصلى والزرع تلقاء الحيا المهمل  
وقيمة الفضة دون الذهب وثم عمرو هادن منه وأقرب  
وداره عروبي فيض البصرة ونخله شرقي نهر مرة)  
أتى الناظم ثلاثة أمثلة لطرف الزمان المختص ولم يمثل للمبهم منه  
كصمت حياً أو وقتاً، وبعية الأمثلة المذكورة لطرف المكان المهم فقط ولم  
يتعرض لما صيغ من مصدر عاملة ولا لاسم ذلك على مقدار من أسماء المكان.  
والأبلق هو الأبيض، والحيا بالقصر المطر والمهمل المصب بشدة، وثم بفتح  
الثاء المثناة وتشديد الميم طرف مبي يشار به للمكان البعيد نحو وأرسلنا ثم  
الآخرين، وعروبي منسوب إلى الغرب وشرقي منسوب إلى المشرق. والمعنى  
المكان الذي يلي الغرب أو الشرق، ويمص البصرة زيادة دخلتها، ومرة اسم  
رجل كمعبد.

(وقد أكلت قبله وعنده وإثره وحلفه وعنده)  
هذه الأسماء المذكورة من بطروف أيضاً لكنها لما لم تتعن لأحد  
الطرفين بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه أفردتها بالذكر تبعاً للناظم  
في شرحه، فإن أضفتها إلى طرف الزمان التحقت به وانتصت انتصابه نحو:  
صمت قبل الست وبعد الخميس وثر رمضان وخلف شعبان وقدمت عند طلوع  
الشمس، وإن أضفتها إلى طرف المكان انتصبت انتصابه أيضاً نحو: دارى قبل  
المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده، ولما كانت عند لا تتصرف به على ذلك

بقوله:

(وعند فيها النصب يستمر لكنها بمن فقط تجر  
 وإنما صادفت في لا تضمير فرفع وقل يوم الخميس نير)  
 يشير إلى أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة وغير ظرف  
 أخرى، كأن استعمل مبتدأ أو خيراً أو دعلاً أو معمولاً به فإنه يسمى في  
 اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم.

فإنه استعمل ظرفاً في نحو: ﴿لَا تَقْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾<sup>(١)</sup> لكون نصبه على  
 إضمار في.

وغير ظرف نحو: ﴿يَا هَآءِ مِنْ زَيْنَ يَوْمَ غُوثَا﴾<sup>(٢)</sup> إذ ليس منصوباً على  
 إضمار في مل، على أنه مفعول به إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ومثله:  
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٣)</sup> فحيث مفعول به وقع عليه الفعل لا فيه،  
 ونائبه مقدر دل عليه أعلم.

وما لزم النصب على الطرفين ولم يخرج عنها أصلاً كقط وعوص وهما  
 مبتنيان على الصم أو خرج عنها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة،  
 فإنه يسمى في اصطلاحهم ظرفاً غير متصرف كعمد فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً  
 نحو: جلست عندك، أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك ومثله قبل وبعد  
 ولدد. وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم  
 يكن على معنى في. فقول الناطم فرفع، محمول على حالة الابتداء كما مثل.

(١) سورة يوسف، الآية ٩٢.

(٢) سورة الإنسان، الآية ١٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٢٤.

## (باب الاستثناء)

(وكل ما استثنيت من موجب تم الكلام عليه فليُنصب  
تقول. قام القوم إلا سعدى وقامت النسوة إلا دعدى)  
من المصريات المستثنى في بعض أحواله وهو المذكور بعد إلا أو إحدى  
وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً.

وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله وأدواته ثمانية الفاظ  
ذكر منها هنا ستة، وهو أربعة أقسام. ما هو حرف وهو إلا، وما هو فعل وهو  
ليس ولا يكون، وما هو مشترك بينهما وهو حالا وعدا وحاشا كما تقدم، وما هو  
اسم وهو غير وسوى بلمعاتها.

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بالإلا لأنها أصل أدوات الاستثناء وإن  
كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالـمستثنى ليس ثم  
المستثنى بالإلا، له حالات، إحداهما: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً موحداً فيجب  
نصب المستثنى بالإلا سواء كان الاستثناء متصلاً كما مثل الناظم أم منقطعاً نحو:  
قام القوم إلا حماراً. والمعنى: ما دام أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنى منه،  
وبالموجب ما لم يسبق نفي أو استعظام أو نهي: الثانية: أن يكون ما قبلها غير  
تام وغير موجب، فيعرب بالمستثنى بحسب ما يقتضيه العامل ولا عمل للإلا فيه.  
ومن ثم يسمى هذا الاستثناء مفرغاً لأن ما قبل إلا تفرغ أي تسلط للعمل فيما  
بعدها، تقول: ما جاء إلا زيد فترفع زيدا وجاء وما رأيت إلا زيدا فتنصبه  
برأيت، وما مررت إلا بزيد فتجره نساء، فصار الحكم معها كالحكم بدونها.  
وعن هذه الحالة احتراز بقوله: تم الكلام عنه.

الثالثة: أن يكون ما قبله تاماً غير موجب، وإليه أشار بقوله

(وإن يكن فمما سوى الإيجاب فأوله الإمدال في الإعراب)

يعني وإن يكن المستثنى مسبوqاً بكلام تام في غير الإيجاب وهو النفي  
وشبهه من نهي أو استعظام إنكاري فأوله لإمدال أي فأعطه إياه بأن تجعل

المستثنى تابعاً للمستثنى منه هي إعرابه بدلاً أي بدل بعض من كل عند المصريين نحو: ما قام القوم إلا زيد، بالرفع على الإبهال. وما مررت بأحد إلا زيد بالجور وهو غير متعين بل يجوز النصب أيضاً على الاستثناء. وقد قرئ بهما في: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. نعم الإبدال راجح فيما إذا كان الاستثناء متصلاً كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعاً، وأمكن تسلط العامل على المستثنى كما في قوله:

ويلدة ليس بها أنيس ، لا السعافير (ولا العيس)  
فإن لم يمكن ذلك نحو: (ما زاد هذا المال إلا ما نقص) تعين النصب إجماعاً والمصل ما كان فيه المستثنى من حس المستثنى منه بخلاف المنقطع ومحل قوله فأوله الإبدال إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فإن تقدم امتنع الإبدال وتعين النصب كما سيأتي.

(نقول ما المنخر إلا الكرم) وهل محل الأمر إلا الحرم  
ظاهرة: أنه مثال للمستثنى المحيرون بكلام تام غير موجب فيكون ما بعد إلا بدلاً وليس كذلك لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو مثال للاستثناء المفرغ ولم يتعرض الناظم لحكمه فالمحرر مبتدأ وما بعده إلا حرة، ومثله ما بعده

(قوله. وإلا العيس) فأبدل اليعافير والعيس من أس، وإلا الثانية مؤكدة للأولى. واليعافير: جمع يعفور بفتح اياء وهو ولد الفرة الوحشية. والعيس بكسر العين. الإبل البيض المخلوط بياضها بشقرة واحدة أعيس والأش عيساء بية العيس بفتحيتين. ويقال: هي كرائم الإبل. اهـ.

(قوله: ما زاد هذا المال إلا ما نقص):

وما نفع زيد إلا ما ضر

إد لا يقال: زاد النقص ونفع لضر، وحيث وجد شرط حوار، الإبدال فالأرجح النصب عندهم. اهـ أشعوني.



(وإن تسفل لا رب إلا الله فرفعه وارفع ما جرى مجراه)  
 أشار بهذا اليت إلى أن ما تعدر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل  
 على المحل نحو: لا رب إلا الله، برفع على البدلية من محل اسم لا، فإنه في  
 موضع رفع بالابتداء قبل دخولها وبنصب على الاستثناء وخبر لا محذوف  
 تقديره: لا رب في الوجود إلا الله. وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ  
 لأن لا لا تعمل في معرفة ولا موجب ومثله: لا إله إلا الله. وقد استشكل  
 الإبدال من المحل بأن الرفع للمحل قد زال بدحول السامخ ولو اعتبر لا مع  
 اسمها إذ هم في محل الاستثناء عند سيويه لم يتوجه عليه دخول لا على  
 المعرفة. واختار أبو حيان أن الاسم الكريم يدل من الصميم المستتر في الخبر  
 المحذوف. ومما يتعين فيه الإبدال على المحل تابع المحرور عن الزائدة نحو:  
 ما في الدار من أحد إلا زيد، بنصب زيد على الاستثناء ورفعه على البدلية  
 حملاً على المحل. ولا يجوز جره حملاً على اللفظ لأن من الزائدة لا نجر  
 المعرفة.

(وانصب إذا ما قدم المستثنى تقول هل إلا العراق مغني)  
 يشير إلى أن محل جوار الإبدال في التام خبر الموجب إذا لم يتقدم  
 المستثنى على المستثنى منه، فإن تقدم امتنع الإبدال ووجب النصب على  
 الاستثناء كقوله:

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب  
 ومنه ما مثل به في قوله. «تقول هل إلا العراق مغني» أصله: هل مغني لنا  
 إلا العراق. يقال: غني بالمكان كرضى إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزل إلا  
 العراق. وإنما امتنع الإبدال لأن متابع لا يتقدم على متبوعه وأما إذا تقدم  
 المستثنى على صفة منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك، فمذهب سيويه  
 جواز الإتيان بدلاً والنصب على الاستثناء، والاتباع عنده أرجح للمشاكلة وعند  
 المازني (وجوب النصب)، وعند المراد اختياره، وعند ابن مالك استواءهما.

(قوله: وجوب النصب) لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف. اهـ.

(وإن تكن مستغنياً بما عدا وما خلا أو ليس فانصب أبداً  
تقول جاءوا ما عدا محمداً وما خلا عمرأً وليس أحمدأً)  
إذا استثنيت بما خلا وما عدا وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول  
به لتعين فعليتهما بعد ما لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر وفاعلهما ضمير  
عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق، وحوز بعضهم جر المستثنى بهما  
على تقدير ما زائدة وهو شاذ لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر وإنما هددت  
بعده وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف وإنما الخلاف هل هو على الحال أو  
الظرفية على حذف مضاف فتقدير جاءوا ما عدا محمداً مثلاً أي مجاوزين محمداً  
أو وقت مجاوزتهم محمداً.

وأما المستثنى ليس بحو جاءو ليس أحمد فهو واجب النصب لأنه حرها  
واسمها ضمير متر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أي ليس  
هو أي بعض الجائين أحمد

واختلف في حمله الاستثناء على لها محل فقل محلها نصب على الحالية،  
وقيل لا لأنها مستأنفة وصححه ابن عصفور

ومثل ليس لا يكون نحو قام القوم لا يكون ريداً، وقد تقدم أنه يستثنى  
بخلا وعدا وحاشا بواصب للمستثنى أو نحو فخر له، قال أبو حيان والأفعال  
التي يستثنى بها لا تقع في المقطع. لا يقال ما في الدار أحد خلا حمداً.

(وغير إن جئت بها مستثنية جرت على الإضافة المستولية  
ورأوها يسحبكم في إعرابها مثل اسم إلا حين يستثنى بها)

الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى مغاير كمررت برجل غير  
زيد، وقد نخرج عن الصفة وتتضمن معنى لا هي الاستثناء فيستثنى بها حملاً  
عليها. والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ولا يخرج عن الجر أصلاً لملازمتها  
الإضافة المستولية عليها ويجب في لفظ غير أن يعرب ما كان يعرب به المستثنى  
بالا، وقد عرفت تفصيله ويجب نصب غير على الحالية بعد الكلام التام الموحى  
نحو: قام القوم غير زيد، ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير  
التام نحو: ما قام زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد، وترجع

الإبدال على التصب في الكلام التام الغير لموجب إذا كان الاستثناء متصلاً ولم يتقدم المستثنى نحو ما قام غوم غير زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بالقوم غير زيد. فإن تقدم وحب التصب نحو. ما قام غير زيد أحد، ولم يتعرض الناظم لسوى لأنها عند سيويه ولعمهور لا تكون إلا صرفاً ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك أنها كغير معنى وإعرافاً وحزم به ابن هشام في القطر، وصححه في الشذوذ.

قال ابن مالك: وإنما احترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما، إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قدموا سواك وقدموا غيرك واحد وإن أحداً لا يقول. إن سوى هذا عبارة عن مكر أو زمان وما لا يدل على ذلك فهو بمنزل عن الطرفية شبيههما. أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها رباها وأنها لا تنصرف. والواقع في كلام العرب نظماً وشرأ (خلاف ذلك) فإنها (قد أضيف إليها) وأبديء بها وعملت فيها (نواسخ الابتداء) ونحوها من (العوامل اللفظية) انتهى. وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها

(قوله: خلاف ذلك) فوقعت فاعلاً في قوله:

ولم يبق سوى المعدوا      ن ذمامكم كما دانوا  
(قوله: قد أضيف إليها) كقوله:

فإنني والذي يحيج به الـ      من بحسوى سواك لم أبق  
(قوله: نواسخ الابتداء) كقوله:

أترك ليلي ليس بي وببيها      سوى ليلة إنني إدا لصبور اهـ  
(قوله: العوامل اللفظية) كما في قوله ~~كذلك~~ دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي  
عدواً من سوى أنفسهم اهـ.

## (باب لا النافية للجنس)

(وانصب بلا في النفي كل نكرة كقولهم لا شك فيما ذكره وإن بدا بينهما معترض ورفع وقل لا لأبيك مبعض) تعمل لا عمل إن من نصب الاسم ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ولم يدخل عليها جار وكان اسمها نكرة متصلة بها وخبرها أيضاً نكرة، فلو قصد بها نفي الوحدة أو كان نفيها إياه على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل وكلما لا عمل لها إن دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد. ولو كان مدحولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها (وجب إهمالها) وتكرارها فيرتفع ما بعدها على الاستداء نحو: لا ريد في الدار ولا نكر ولا فيها غول ولا هم عنها ينزفون. وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها، فمؤول وعملها على خلاف المياس لكر ورد السماع به فإن المراد عملها وحوداً وإلا حواراً، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مصافياً نحو: لا صاحب علم ممقوت أو شبيهاً به بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حساً وجهه مدموم، ولا طالماً جيلاً حاصر، ولا راغماً في الشر محمود فإن كان اسمها مفرداً سي معها على ما ينصب به لو كان معرباً. ونعني بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به فدخل المفرد وجمع التكسير والمشى والمجموع على حدة وجمع المؤنث السالم. فالمفرد وجمع التكسير يبيان على نعت نحو: لا رجل ولا رجال، لأن نصبهما به. والمشى والمجموع على حده يبيان على البناء نحو: لا رحليس ولا قائمين، لأن نصبهما بها.

---

(قوله: وجب إهمالها) أي لضعفها بالفعل ووجب حيث تكرارها تسيهاً على نفي الجنس الذي هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيان عدم تكرار لا فيهما اهـ.

وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الكسر أو الفتح نحو: لا مسلمات،  
وعلة بناء اسم لا تضمنه معنى من. وقيل: تركه معها تركيب خمسة عشر وإنما  
بني معها على ما ينصب به ليكون اسماً على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في  
الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن لمضاف ولا الشبيه به لأن الإضافة ترجع  
جانب الاسم فيرد الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب. وما  
اقتضاه كلام الناظم من أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة مفرداً كان أو  
غيره هو ملتبس كوفي، والمراجع ما ذكرناه من التفصيل.

(وارفع إذا كررت بفتحاً ونصب أو غاير الإعراب فيه نصب  
تقول: لا بيع ولا حلال فيه ولا بيع ولا حلال)  
إذا تكررت (لا) مع النكرة نحو: لا بيع ولا حلال، ومثله: لا حول ولا  
قوة. جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولى  
وحدها: الفتح والرفع، فإن فتحها حاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح والرفع  
والنصب، وإن رفعها فللك في الثانية وحدها: الرفع والفتح، وامتنع النصب  
فتحصل أنه يجوز رفع الإسمين على إلغاء (لا) وإعمالها عمل ليس، وفتحهما  
على إعمالها عمل (إن) وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس، وفتح الأول ونصب  
الثاني على جعل (لا) الثانية رائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم (لا)  
قبلها. وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه أما رفعهما وفتحهما فمستفادان  
من النصف الأول، وأما النقية فمن لثاني إذ المعايير تصدق بها غاية ما فيه  
إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة، وعلى ما يصحبه توين تارة أخرى. ويوجد في  
بعض النسخ:

(وإن تشأ مافتحهما حمياً ولا تخف رداً ولا تقرهما)  
وهذا لا يحتاج إليه للاستعانة به بما قلناه إذ ينزعم عليه التكرار أو أن يكون  
رفع الاسمين مسكوتاً عنه، وأما إذ لم تتكرر (لا) مع النكرة مثل: لا رجل  
وامرأة، وجب فتح الأولى، وحوار في ثمانية الرفع والنصب.

## (باب التعجب)

(وتنصب الأسماء في التعجب نصب المفاعيل ولا تستعجب تقول. ما أحسن زيداً إذ خط وما أحد سيئه حين مطا)

التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سبه، وخرج عن نظائره، ولهذا يقال: إذا ظهر السب بطل التعجب. وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، «إن المؤمن لا يجس». ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به، وهاتان الصيغتان تقتصر الحويون عليهما في هذا الباب لا طراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه، فإذا أردت إثناء فعل التعجب فجيء به على وزن أفعل بعد (ما) متدثاً بها، ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوباً نصب المفعول به ولا تستعرب ذلك، أو جيء به على وزن أفعل ثم جيء بالمتعجب من فعله محروراً مالياً.

مثال الأول نحو: ما أحسن زيداً، فعما مبتداً بمعنى شيء، واستدعى به لتضمينه معنى التعجب، وأحسن فعل ماضٍ بدليل اتصال بون الوقاية به وفاعله صمير ما، وزيداً مفعول به والمحملة خبر مبتداً والهمزة في أفعل للتصيرة والتقدير. شيء عجيب حسن زيداً، أي صبره حسناً.

ومثال الثاني نحو: (أحسن يريد)، فأحسن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخير،

---

(قوله: لا يجس) سبه أن النبي ﷺ نادى أب هريرة وكان جنباً فلم يجبه فقال: «ما معك أن تجيئني؟» فقال: كنت رجساً، فقال: «سبحان الله إن المؤمن لا يجس» اهـ.

(قوله: أحسن يزيد) الظاهر أنه مبني على متحة مقلدة مع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر، أو هو مبني على السكون نكوبه على صورة الأمر. اهـ

(١) سورة المؤمنون، الآية ٩١.

وبزید فاعله والباء زائدة كما في: ﴿رَكَنِي وَأَقْوَمَ شَيْدًا﴾<sup>(١)</sup> والهمزة للصيرورة أيضاً. والتقدير: أحسن زيد، أي صار حسناً. هذا مذهب سيويه ففيه زيادة الباء واستعمال الأمر بمعنى الماضي. ولم يتعرض في النظم لهذا الكون المتعجب منه مجروراً.

واعلم أن فعل التعجب إنما يبنى (من فعل متصرف ثلاثي) مجرد تام مثبت متعاقب في المعنى مبني للفاعل غير دال على لون أو عيب، فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون إن خلقة فيتوصل إليه بجائر يصاع منه، ويصوب مصدر التعجب منه بعده مفعولاً كما يؤخذ من قوله:

(وإن تعجبت من ألوان أو عاهة تحدث في الأبدان  
فإن له فعلاً من الثلاثي ثم انت بالألوان والأحداث  
تقول ما أنقى بياض (العاج) وما أشد ظلمة الدياحي)  
إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال على لون كالبياض أو على عاهة، أي علة كالعمى، فيتوصل إليها يصاع عمل التعجب من فعل ثلاثي، أي مع استيهام سائر الشروط المذكورة ثم يؤتى بمصدر العمل الذي تريد التعجب منه

(قوله من فعل متصرف ثلاثي بنح) فلا يبنى من الرباعي كدحرج وتدحرج، وقوله: متصرف، لا يبنى من غير متصرف كعم وشمس. وقوله مجرد، فلا يبنى من المزيد كانبطلق واستخرج وقوله تام، فلا يبنى من ناقص ككان. وقوله: مثبت، فلا يبنى من المنفي نحو: ما صوب وقوله متعاقب، فلا يبنى من غير متعاقب كمات وفي لأن حقيقتيهما لا تتساوت وقوله مبني للفاعل، فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد. اهـ.

نعم إن كان مفعلاً أو مبنياً للمفعول لكن مصدرهما مؤول جاز نحو: كثر أن لا يقوم وأعظم بضربه. اهـ.

(قوله. العاج) هو عظم الفيل وادعاه عاجة قال سيويه. يقال لصاحب العاج عوَّاج بالتشديد. اهـ.

منصوباً بعد (ما) أفعل مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب من بيض: ما أشد بياضه، ومن عور: ما أقبح عوره، ومثله ما مثل به وكذا يقال في التعجب من نحو: انطلق مما هو فعل زائد على ثلاثة أحرف ما أشد انطلاقه، وأما الفعل الجامد والذي (لا يتفاوت) معناه فلا يتعجب منهما (ألبته). وقد أهم كلامه أن فعل التعجب لا ينسب من الألوان ولا من العاهات ولا من اسم ولا من فعل رائد على ثلاثة أحرف.

---

(قوله: لا يتفاوت) ومثل ابن سظم الأمية لسدي لا يقبل الفضل بما أفجع موته وأفجع بموته، وقال ابن هشام: لا تتعجب منه ألبته  
(قوله: ألبته) يقطع الهمزة أي لا انفكش أبداً اهـ.





أي تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته كما تقدم بمامل لا يظهر وجوباً لقيام الحوض وهو تكرار المفعول مقامه . وأما قول الخطيب : الله الله ، فمنصوب على التحذير بتقلير : اتقوا ، ولم يتعرض له في لنظم وهو كالإغراء في أحكامه ولا يكون المغري به إلا ظاهراً متأخراً عن عامله . وأما كتاب الله عليكم فمصدر مؤكد لأن ما قبله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> إلخ فدل على أنه مكتوب عليكم وكأنه قال : كتب الله عليكم ذلك كتاباً . والجبل الصديق ، والبر يفتح الباء المحسن ، والأواء الكثير التأوه خوفاً من الله تعالى .

## (باب إن وأخواتها)

(وستة تنصب الأسماء بها كما ترتفع الأسماء وهي إذا رويت أو أمبينا إن (وأن) يا فتى وليتا ثم كأن ثم لكنّ وعلّ ولغة المشهورة الفصحى لعل) من جملة بواسخ الانتداء هذه لأحرف الستة المشبهة بالفعل فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدأ والحر نصب المبتدأ اتعاقاً ويسمى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعد انكوفين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يحوز إن قائم ريداً ولو كان معمولاً لها لحر وعبرة الساطم صادقة بالمدهيين وإلى الأول أقرب وهو الراجع كما ذكرته في «شرح الفطرة» ولو عكس التشبه لكان أولى، وما جدر أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها ومعنى إن وأن: تأكيد النسبية ونفي انك عنها والإنكار لها إلا إن أن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل الممرد كما سيأتي ومعنى كأن: التشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وآن ومعنى لكن: الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثوته أو نفيه من الكلام السابق.

ومعنى ليت التمني: وهو طلب ما لا طمع به أو ما فيه عسر

---

(قوله وأن) وتؤول أن بمصدر حرها مصداً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالسكون إن كان جامداً أو طرفاً كلعني أنت زيد، أو في الدار، أي بلغني كونك ريداً إلح. ويقال في الجامد: بلغني ريديتك، لأن به لسب مع التاء نعيد المصدرية كالفروسية. اهـ خصري. وقد تستعمل أن غير حرف فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو للمفعول مشتقاً من الأنين، تقول: أن زيد في الدار. بفتح أن فإذا بنيت للمفعول تكسر الهمزة على لغة من يقول في رد، رد بكسر الراء، وقد تستعمل أمراً تقول: إن يا زيد، بكسر الهمزة كقولك: فريا زيد من الأسد. اهـ.

ومعنى لعل الترجي: في المحبوب والإشفاق في المكروه ويعبر عنهما بالتوقع، ويقال فيها عل ولعل ولعن بمعنى واحد.

(وإن بالكسرة أم الأحرف تأتي مع القول وبعد الحلف)  
إن بكسر الهمزة أم هذه الأحرف ولها ثلاثة أحوال: وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها. ووجوب الفتح إن سد ذلك وجوار الوجهين إن صح الاعتباران فيجب الكسر. وقعت مع معموليها محكية بالقول نحو: قال: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، أو حوباً باسم نحو: ﴿وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أو في استثناء لكلام نحو: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ آلَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، أو في استثناء الصلة نحو: جاء الذي إنه فاصل، أو الصفة نحو: مررت برجل إنه فاصل. أو الجملة الحالية نحو: جاء زيد إنه فاصل، أو المضاف إليه ما يختص بالجمل كجئتك إذ إن زيدا أمر. ويجب الفتح (إذا وقعت فاعلاً)، (أو معمولاً)، (أو متبداً) أو حراً عن

(قوله إذا وقعت فاعلاً) أو نادياً كقوله ﴿لَرَأَىٰ يَكْفِيهِمْ أَنَّا لَرَبِّ عَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾<sup>(٧)</sup> لوجوب كون الفاعل والتائب مفرداً. اهـ.  
(قوله أو معمولاً) نحو: ﴿وَلَا تَحْقُقُوا أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>  
(قوله أو متبداً) لوجوب كون المتبداً مفرداً ودخل عليهما حرف الجر لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَعَنَ يُنَالُ مَا أَنْكُمْ تَطْلُوتُونَ﴾<sup>(٩)</sup> أو خبراً عن اسم معنى نحو: اعتقدي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلاً منه نحو: ﴿ذُكِّرُوا بِمِيقَاتِ أَلَيْسَ أَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿وَأَنِّي فَسَّلَكْتُكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿وَإِذْ يَبْعَثُكُمْ اللَّهُ فِيكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup> إلخ. وكما بعد لو وبعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق. اهـ.

- (٢) سورة الزخرف، الآية ٢  
(٤) سورة القمر، الآية ١  
(٦) سورة العنكبوت، الآية ٥١  
(٨) سورة الأنعام، الآية ٨١  
(١٠) سورة البقرة، الآية ٤٠  
(١٢) سورة آل عمران، الآية ١٣

- (١) سورة مريم، الآية ٣٠  
(٣) سورة يوسف، الآية ٢  
(٥) سورة يونس، الآية ٦٢  
(٧) سورة لجن، الآية ١  
(٩) سورة الداريات، الآية ٢٣  
(١١) سورة المحل، الآية ١٢٤

اسم معنى غير قول: وتكسر وتفتح إذا وقعت (بعد إذ الفجائية)، (أو فاء الجزاء)، (أو في موضع التعليل)، وقد بسط ابن هشام في «توضيحه» الكلام على ذلك.

(واللام تحتص بمعمولاتها ليستبين فضلها في ذاتها  
مثاله إن الأمير عادل وقد سمعت أن زيدا راحل  
وقيل: إن حالدا بقدام وإن هندا لأبوها عالم)  
تحتص إن المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد بشرط أن يكون مؤحراً ولم يكن منفياً ولا ماصياً متصرفاً خالياً من قد، ولا فرق فيه بين أن يكون مفرداً نحو: إن خالد القادم، أو جملة اسمية نحو: إن هندا لأبوها عالم، أو فعلية مصدره بمصارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، أو ماضٍ غير متصرف نحو: إن زيدا لنعم الرجل، أو متصرف مقرون بقد نحو: إن زيدا لقد قام، أو ظرفاً نحو: إن زيدا لعندي، أو جاراً ومحصوراً نحو: ﴿إِذْ يَرْكَبُ فِي قَلْبِكَ لَيْسَ بِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، إن فيك لريداً راعب. وعلى معمول خبرها المتوسط نحو: إن زيدا لعلماك أكل، وإن في الدار لعندك زيدا جالس، وهذه اللام وهي الداخلة على المبتدأ وإنما أخرت للخبر مع إن كراهية

(قوله: بعد إذ الفجائية) نحو: خرجت ماد إن زيدا قائم.

(قوله: أو فاء الجزاء) نحو: ﴿مَنْ قَوْلَ يَسْكُمُ سَوْءًا يَجْهَلُونَ ثُمَّ كَاتَ مِنْ يَدِهِمْ وَأَصْلَحَ قَائِمٌ عَفُورٌ زَيِّدٌ﴾<sup>(٣)</sup>. والفتح على حمل أن معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ. والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان أو دنحاصل العمران والرحمة. اهـ.

(قوله: أو في موضع التعليل) نحو: ﴿وَإِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُتَرَكِّبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فالكسر أرجح على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، ومثله: ليك إن الحمد والنعمة لك. اهـ.

(٢) سورة الأنعام، الآية ٧.

(١) سورة البقرة، الآية ٤٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية ٥٤.

(٤) سورة الطور، الآية ٢٨.

اجتماع حرفي تأكيد، ولهذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف، والمزحلقة بالغاء، واختصت إن بها ليظهر بذلك تمييزها على أخواتها في نفسها وأنها أم الساب. وقول الناظم: وقد سمعت أن زيداً راحل، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت أنه لراحل، لكان أنسب. ويحتمل إرادة التعميل لأن وأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما.

(ولا تقدم خبر الحروف إلا مع المجرور والظروف كقولهم: إن لزيد مالاً وإن عند هـامر جمالاً) أي لا يجوز في هذه الأحرف أن تقدم خبرها على اسمها لصعفها في العمل لعدم تصرفها، وإن عملت عمل الأفعال إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لتوسعهم فيهما كما مثل. وقد يجب التقديم لعارض نحو: إن عند هـم عدها، وإن في الدار صاحبها. وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليها من باب أولى لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس، فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

(وإن تزد ما بعد هـي الأحرف بالرفع والنصب أجزاً فاعرف والنصب هي ليت وعلى أظهر وفي كاد واستمع ما يؤثر) إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كمتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية، فيتميز فيها الإلغاء نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَنتَ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَحْكُمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولكنما أسعى لمجد مؤثر ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا نعم، يستثنى من ذلك ليت فيجوز فيها الإعمال استصحاحاً للأصل وهو الأرجح لقائها على اختصاصها بالأسماء وهو الأكثر، والإهمال حملاً لها على

(١) سورة النساء، الآية ١٧١.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ١١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية ٦.

أخواتها وقد روي بالوجهين قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

يروى برفع الحمام ونصبه، هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الراجح،  
 وذهب جمع إلى جوار إعمال لكل قياساً على ليت فإنه لم يسمع إلا فيها.  
 وقيل: وفي إن أيضاً، وحرى عليه النظم غير أنه يرى أن الأعمال أظهر في ليت  
 ولعل وكان لا اشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف النية وعن  
 الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير للعملة المذكورة، وعن الفراء  
 وجوب الإعمال في ليت ولعل.

## (باب كان وأخواتها)

(وهكس إن يا أخي في العمل      كان وما انفك الفتى ولم يزل  
وهكذا أصبح ثم أمسى      وظل ثم بات ثم أضحى  
وصار ثم ليس ثم ما برح      وما فتىء فافقه بياني المتضح  
وأختها ما دام فاحفظها      واحذر هديت أن تزيف عنها  
تقول: قد كان الأمير راكباً      ولم يرل أبو علي عاتبا  
وأصبح البرد شديداً فاعلم      وبات ريد ساهراً لم نسم)  
من نواسخ الابتداء أيضاً هذه الأفعال، فتدخل على المبتدأ وترفعه تشبيهاً  
بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً، وعلى الحر فتصه تشبيهاً  
بالمفعول ويسمى حرها حقيقة ومفعولاً لا محاراً، وذلك عكس عمل إن  
وأخواتها. وسبب الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب النحويين، وأما الكوفيون  
فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الحر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه  
والصحيح الأول لاتصاله بها إذا كان ضميراً ولصير بالاستقراء لا يتصل إلا  
بعامله. وأيضاً كل فعل يرفع قد بصب وقد لا بصب، وأما أنه يصب ولا يرفع  
فلا، وهذه الأفعال ثلاثة أقسام: قسم يعمل هذا العمل من غير شرط وهو: كان  
وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبت وصار وليس. وقسم لا يعمل إلا بشرط  
تقدم نفي أو نهي أو دعاء وهو: (راا ماضي يرل) واماك وفتىء وبرح. وهذه

(قوله ' رال ماضي يرل) احتراز من رال ماضي يرل بفتح الباء فإنه فعل تام  
متعد إلى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين، ومعناه: مار، بمعنى ميز، تقول: أزل  
ضأنك من معرك، بمعنى ميز بعضها من بعض، ومصدره لرل بفتح الزاي لأنه من  
باب ضرب يضرب ضرباً واحترازاً من رال ماضي يرل لأنه فعل تام قاصر وزنه فعل  
بفتح العين أيضاً لأنه من باب مصر يصمر، ومعه الانتدال، تقول: زل عن مكانك  
أي انتقل عنه بخلاف زال ماضي يرل فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب هلم



الأربعة بمعنى واحد، فالتفي نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾<sup>(١)</sup>، والنهي نحو: صاحب شمر ولا تزل ذكر الممرات فتنسياته ضلال مبين والدعاء نحو:

ولا زال منهلاً مخرجاًك القطر

وقسم لا يحمله إلا بشرط أن يتقدمه ما المصدرية الطرفية وهو دام نحو: ما دمت حياً، أي مدة دوامي حياً. وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها ومنه: ولم يزل أبو علي عاتياً وكعبه تتصرف إلا ليس ودام، وما جاز أن يكون خيراً للمبتدأ جاز أن يكون خيراً لها

(ومن يرد أن يجعل الأخبار مقدمات فليقل ما احتارا مثاله قد كان سمحاً واثلاً وواقعاً باب أصحى السائل) يشير إلى مسألتين، إحداهما: أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم حبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيرها، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه والمفعول على الفاعل نحو: كان سمحاً واثلاً، قال الله تعالى: ﴿وَكَاكَ حَقًّا طَيِّبًا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، وقد يمتنع نحو: صار علوي صديقي.

الثانية: أنه يجوز تقديم حرف عليها وعلى اسمها كما يجوز تقديم المفعول على فعله وفاعله نحو: واقعاً باب أصحى السائل. قال الشاعر: اهدموا أني لكم حافظ شهاداً ما كنت أو غائبا وقد يجب ذلك نحو: أين كان ريد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر. نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح وإن كان ظرفاً لعدم السماع وقياساً على: عسى نجامع الجمود، وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق ولا على دم وحدها لعدم تصرفها ولثلاً يلزم الفصل بين الموصول الحرف في وصفته، ومثل دام كل فعل قاره حرف مصدرى كـ: يعجبني أن تكون عالماً، وإد نهي بفعل الناسخ بما جاز توسط الخبر الافي

(١) سورة هود، الآية ١١٨.

(٢) سورة الروم، الآية ٤٧.

والمنفي نحو: ما قائماً كان زيد وما مقيماً زال بكر، وامتنع تقليداه على (ما) لأن لها صدر الكلام.

(وإن تقل يا قوم قد كان المطر فليست تحتاج لها إلى خبر وهكذا يصنع كل من سفت بها إذا جاءت ومعناها حدث) تستعمل كان في العربية على ثلاثة أوجه: رائدة، وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجروراً نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيدا ونقصه، وقد تقدمت. وتامة: وهي التي تكفي بمرفوعها عن المنصوب، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم كما أشار إليه بقوله: وهكذا يصنع كل من نعمت، أي لفظ إلح، نحو: قد كان المطر، أي حدث. ومنه إن كان ذو عسرة، أي وإن حصل. ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس وزال وفتى نحو: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُشْرِكُ وَحِينَ تُصِيحُونَ﴾ (١) ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (٢)، وأما ليس وزال وفتى فإياها ملارمة للنقص وما أوهم بخلافه يزول

(والباء تختص بليس في الخبر كقولهم: ليس العتي بالمحتقر) تراد الباء في خبر ليس لرفع توهم الإثبات عند البصريين ولتأكيد النفي عند الكوفيين نحو ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا﴾ (٣)، ومنه: ليس العتي بالمحتقر وتراد أيضاً في خبر ما النافية وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو: لم أكن بقائم. قال الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الراد لم أكن بأعجبهم إذ أجشع القوم أعجل  
إذا علمت ذلك مراد النظم أن ليس من بين أخواتها تختص بجوار دخول  
الباء في خبرها وإذا عطف عليه حيثئذ اسماً نحو: ليس زيد بقائم ولا فاعد،  
جاء لك جره باعتبار اللفظ ونصبه باعتبار المحل، ومنه قوله:

فليس بالجبال ولا بالحديد

(٢) سورة هود، الآية ١٠٧.

(١) سورة الروم، الآية ١٧.

(٣) سورة الزمر، الآية ٣٦.

## (باب ما النافية)

(وما التي تنفي كليس الخاصة في قول سكان الحجاز قاطبة  
فقولهم ما عامر موافقاً كقولهم ليس سعيد صادقاً)  
قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يحتصر أن لا يعمل، وما النافية من  
قبيل غير المختص، فكان القياس أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم. قال  
شاعرهم:

ومهمته الأعطاف قلت له أشب فأحاب ما قتل المحب حرام  
وأما الحجاريون فأجروها محرى ليس لمشابهها لها في النفي والدخول  
على المبتدأ والحبر، وتحليص المختص للمحل، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها  
وصبوا الخمر حرراً لها وقد تعالى: ﴿مَا هَذَا شِرْآءَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مَا هَذَا

أَنْتَهُيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط لها أربعة شروط،  
أحدها: النفي، فإن انتقص بإلا نض عملها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٣)</sup>  
بخلاف ما إذا انتقص النفي بغير إلا نحو ما يريد غير قائم.

الثاني: أن لا يقترن الاسم بإن برائدة فإن اقترن بها امتنع عملها كعوله:

(بني غداة) ما إن أنتم ذهب

لأن مقارنة إن يعد شبهها بليس لأن ليس لا يبيها إن

علم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس به مصدر اه تصريح

(قوله بني غداة ربح) تمامه:

ولا صريف ولكن أنتم الخزف

(١) سورة يوسف، الآية ٣١

(٢) سورة المعجدة، الآية ٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

الثالث: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بها امتنع عملها أيضاً نحو: ماما زيد قائم.

الرابع: تأخير الخبر، فإن تقدم امتنع عملها نحو: (ما مسيء من أعتب). وإذا امتنع في حال تقدم الحر ففي حال تقدم معموله أولى نحو: ما طعامك زيدا أكل. نعم يغتفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت معنياً. وقضية هذه العدة جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد. وبه صرح بعضهم، لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال العلامة السيوطي جواز إعمالها إن كان لظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله، وإذا عطف على حرها المصوب بلك أو بيل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو: ما زيد قائماً لكن قاعد، أو بل قاعد. ولا يجوز الصب لأن المعطوف بهما موجب. وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود.

وتزاد الماء في خبر ما كما تقدم، ولا يحتص ذلك بحر ما الحجازية بل تزداد في خبر ما التميمية خلافاً للفراسي ولزمحشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم وشرهم ولأن الماء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً وقضية هذه العدة جواز ريادةها وإن بطل عمل ما لريادة إن أو لتقدم الحر وهو كذلك خلافاً للكوفيين.

---

(قوله: ما مسيء من أعتب) أي أزال لعنت، ولهزمة للسلب والعائب الذي عاد إلى مرتك بعد ما أساءك فكأنه لم يسيء لأن التوبة تجت ما فيها يقال: أعتب الرجل إذا أتى بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على دمه، ولهزمة فيه للسلب كما في أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته بأشكال وشفيط وتصحيح. اهـ.

## (باب النداء)

(وناد من تدعو بيا أو مأب أو همزة أو أي وإن شئت هيا)  
من المصنوعات على المفعول به بصمار عامل لا يظهر المنادي وهو  
المطلوب إقباله بحرف نائب ماب أدعو لفظاً أو تقديرأ.  
وأحرف (النداء) على ما هنا حمسة، والمنادي قريب وبعيد، فالهمزة وأي  
للقریب، وأيها للبعيد، وبأ لهما وهي أم الباب لدخولها في كل نداء وتعين  
في نداء اسم الله.

(واصب وبن إد تبادي التكره كقولهم ...<sup>(١)</sup> دع الشره)  
إذا كان المنادي بكرة غير معينة فاصبه متوناً كما مثل الناظم، ومثله قول  
الأعمى. يا رجلاً حل بيدي، وبأ واقعاً أنتقي، والنهم والشره بمعنى واحد  
(وإن يكن م معرفة مشتهرة فلا تسمونه وصم آخره  
تقول: يا سعد أيأ سعيد (ومثله يا أيها العميد)  
إذا كان المنادي مفرداً، أي غير مصاف ولا شبهه وكان معرفة قبل النداء  
كيا سعد، وأيأ سعد أو معرفة بعده وهو التكره المقصودة بالنداء نحو: يا أيها  
العميد، فلا تسم آخره بل أبه على نصم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم،  
أو تقديرأ إن كان معتلاً أو مسياً قبل النداء نحو: يا موسى، وبأ قاضي، و(يا  
خدام)، وبأ خمسة عشر. ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع وإذا اضطر إلى تنويه

---

(قوله: النداء) فيه ثلاث لمات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم  
ضمها مع المد، واشتقاقه من بدي الصوت وهو بعده يقال: فلان أدي صوتاً من  
فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه. اهـ أشموني.  
(قوله: يا خدام إلح) وقد أنجز به بقوله.

---

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

جاء أن بنون (منصوباً)، (ومضموماً)، ومحل بناته على الضم إذا لم يكن مثني ولا مجموعاً على حده وإلا نبي على ما يرفع به نحو: يا زيدان، ويا زيدون. وإذا نوديت أي لزمها هنا التنبيه ولزم وصفها بما فيه أل واجب الرفع كما مثل به وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم، صرح به المرادي. وإذا وصف المنادي المفرد العلم بأبن مضاف لعلم نحو: يا زيد بن سعيد، جاز لك ضمه وفتح وكذا لو تكرر المادي المسمى على الضم وأضيف إلى ما بعده نحو: يا سعد سعد الأوس، جاز لك فتح الأول وضعه ووجب نصب الثاني.

(وتنصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الرداء) إذا كان المادي مضافاً لإضافة لفظة أو معوية وجب نصبه نحو: يا عبد الله، ويا صاحب الرداء. ومثله المشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد.

والحاصل أن المنادي باعتبار حكمه خمسة أقسام المفرد العلم، والنكرة المفصودة، والنكرة غير المفصودة، والمضاف وشبهه فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبان على ما يرمعان به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً ولم يتعرض في الظم للمثبه بالمضاف

(وجاء عند ذوي الأفهام قولك يا غلام يا غلامني وجؤروا فتحة هدى الياء والوقف بعد فتحها بالهاء والهاء في الوقف على غلامية وقال قوم فيه: يا غلاما إذا نودي الاسم الصحيح الآخر لمضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة

يا سيبويه أحبني	لا زلت تجلو المعنى
ما اسم حوى في زمان	فتحاً وكسراً وضماً
(قوله: منصوباً) نحو:	
صريت صديراً إليّ وفئت	يا عدياً لقد وقك الأوالي
(قوله: ومضموماً) نحو:	
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام

جاء فيه ست لغات، ذكر منها في النظم أربعة:

أحدها: حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَبْعَادُ فَأَتَقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَتَوَبَّادُ لَا حَرْفٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: تحريكها بالفتح نحو: ﴿يَتَوَبَّادِي الَّذِينَ أَتَرَفُوا﴾<sup>(٣)</sup> ويوقف على هذه

بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء فيقال: يا علامة كما يقال في غير النداء: ﴿هَلَّاكَ عَنِّي مُطْلَقَةً﴾<sup>(٤)</sup>.

الرابعة: قلب الياء ألماً بعد تحويل ما قبلها فتحة نحو: ﴿يَكْأَسْنِي عَنِّي يُوَسِّفُ﴾<sup>(٥)</sup>.

الخامسة: حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

السادسة: ضم الاسم اكتفاء بية الإضافة وإن فعل ذلك فيما يكثر أن لا يتنادى إلا مضافاً (حملاً للقليل) (على الكثير) كقول بعضهم: يا أم لا تفعلني، حكاه يونس.

فهذه ست لغات أخصها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألماً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة. وأما نحو: يا مكرمي، ويا صاري، مما الإضافة فيه للتخفيف فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة. ومثله في وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة فيها لا غير المسمى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا فتاتي سمع الياء مخففة، وقاضي بفتحة مدغمة في ياء المقصور.

(وحذف يا يحوز في النداء كقولهم رب استجب دعائي

(قوله حملاً للقليل) وهو الذي لا ينادى إلا مضافاً غالباً.

(قوله على الكثير) وهو ما يكثر أن يتنادى غير مضاف نحو: يا زيد، ويا رجل،

لمعين. اهـ.

(٢) سورة الزخرف، الآية ٦٨.

(٤) سورة الحاقة، الآية ٢٩.

(١) سورة الزمر، الآية ١٦.

(٣) سورة الزمر، الآية ٥٣.

(٥) سورة يوسف، الآية ٨٤.

وإن تقل يا هله أو يا هلا وحذف يا ممتنع يا هذا) يجوز حذف حرف النداء وهو (يا) خاصة اختصاراً نحو: ﴿يُؤْمِنُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿سَرَّعْتُ لَكُمْ آيَةَ الْفَلَاحِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام في «التوضيح» (مها: اسم الله) إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله. ومها الكرة مقصودة كانت نحو: (يا رجل لمعين) أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي ومها ما ذكره الناظم وهو اسم الإشارة نحو: يا هذا ويا هؤلاء.

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة، واسم الإشارة لحديث: «ثوبي حجر»، واشتدني أرمه تنفرجي. وقوله:

(لَمَنَّاكَ) هذا لوعة وغرام

ونحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسُرُونَ أَمْسَكْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. ولما ع حمل ذلك على الشلوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، وأم الحديث فلم يثبت كونه يلغى الرسول ﷺ، وأما حذف العنادي وإفقاء حرف النداء فعه خلاف، حرم من مالك بجواره قبل الأمر والدعاء، وحرج عليه قوله: ﴿أَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. وقول الشاعر:

يا نعمة الله والأفوام كلهم      ولصالحين على سمعان من خلوى  
أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

(قوله: منها اسم الله) لأنه عسى خلاف القيس قلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إما يكون لدليل اهـ.

(قوله: يا رجل لمعين) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف لأدوات. اهـ

(قوله: لمثلك إلخ) صدره:

إذا أهممت صبني لها قال صاحبي

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨.

(٤) سورة القرة، الآية ٨٥.

(١) سورة يوسف، الآية ٢٩.

(٣) سورة الرحمن، الآية ٣١.

(٥) سورة النمل، الآية ٢٥.



## (باب الترخيم)

(وإن تشاء الترخيم في حال البدء وحصل به المعرفة المنفردة واحذف إذا رخصت آخر سمه ولا تغير ما بقي عن رسمه تقول: يا طلع ويا عام اسمع كما تقول في سعاد يا سعاد) الترخيم هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً على وجه مخصوص، وهو ثلاثة أنواع: ترخيم بدء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير والمراد هنا الأول. ثم المادى إما أن يكون مختوماً تاء التأنيث أو مجرداً عنها فالأول. يرخم مطلقاً أي سواء كان علماً أم لا محاوراً ثلاث أحرف أم لا. فنقول في ثة وطلحة وعاطمة. يا ثب، ويا طلع، ويا عاظم والثاني: يرخم بشرط كونه معرفة، أي علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد فنقول. يا حار، ويا جعفر، ويا عام، ويا سعاد نحذف آخرها مع بقاء ما قبله في هذه الأمثلة وما قبلها على حاله كأن المحذوف مطوق به كما أشار به بقوله ولا تغير ما بقي من رسمه ويسمى هذا لغة من ينظر وهو الأكثر في كلامهم فلا يرخم نحو: إسماعيل، مراداً به معين لأنه ليس علماً، ولا نحو عبد الله وشاب، قرأها لأنها ليسا مفردين ولا نحو: زيد وعمرو وحكم، لأنها ثلاثية وأجاز بعضهم ترخيم نحو حسن وحكم مما هو ثلاثي محرك الوسط قياساً على إجرائهم نحو: سقر مجرى رينب في إيجاب منع الصرف. وعلى هذه السعة تقول في ثمود يا ثمود، ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لية المحذوف في الترخيم. وفي لغة أخرى أشار إليها بقوله.

(وقد أجاز الضم في الترخيم مقيلاً: يا عام بصم الميم) أي يجوز في الترخيم قطع الطر عن المحذوف فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيبنى على الضم فنقول في طلحة وعامر وجعفر: يا طلع ويا عام ويا جعفر، بضم آخرها. وتقول في ثمود يا ثمي، بقلب الصمة كسرة

والواو ياء لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز يفاؤها لأنه يؤدي إلى عدم النطق إذ ليس لنا اسم معرف آخره واو لازمة قبلها ضمة وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر، والمحذوف للتخميم إم حرف واحد كما مر أو حرفان. وإليه أشار بقوله:

(وَأَلْقَ حَرْفَيْنِ بِلَا عَفْوَلٍ      مِنْ وَزْنٍ مَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ  
وَتَقُولُ فِي مَرَوَانٍ يَا مَرُو اجْلِسْ      وَمِثْلُهُ يَا مَعْصِرُ فَافْهَمِ وَقْسِ)  
أي احذف الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط التخميم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكماً أربعة قصداً فيه حركة من جنسه كما مثل سواء كان على وزن معلان أم مفعول أم لا فتقول في سلمان وعثمان ومسكين يا سلم، ويا عثم، ويا مك، وفي مصور على لغة من ينتظر يا منصر، بقاء ضمة الصدد، وعلى اللغة الأخرى: يا منصر بتقدير ضمة بقاء غير تلك الضمة التي كانت قبل التخميم بخلاف نحو: سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون، فلا يحدف منه حرفان بل حرف واحد

(وَلَا تَرْخِمْ هَمْدًا فِي التَّجْدَادِ      وَلَا ثَلَاثِيًّا حَلًا مِنْ هَاءٍ  
وَأِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ      فِي هَيْةٍ يَا هَبْ مِنْ هَذَا الرَّحْلِ)  
أشار إلى أن الاسم الثلاثي المحرر من هاء التانيث لا يرخم سواء كان مسماه مؤثماً كهيد أو مذكراً كريد، لأنه يجحف به بخلاف نحو هبة مما فيه تاء التانيث فيحور ترخمه علماً كان أم لا، تقول في هبة: يا هب، وفي ثبة، وهي الجماعة. يا ثب أهلي. وقد علم هذا مما قدمناه ومر أيضاً عن بعضهم حوار ترخم نحو حسن إجراء لهم جرى مقر.

(وَقُولِهِمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِبْ      شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ)  
هذا جواب عن سؤال مقرر تقديره أن يقال: قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم أو ما فيه تاء التانيث فلم يرخم صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب بأنه شاذ وإنما رخموه لمعنى فيه وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم وعمول معاملته.

## (باب التصغير)

(وإن ترد تصغير الاسم المحترق إما لتهوان وإما لصغر  
 فصم مبداء لهدي الحادثة ورده ياء تنديها ثلاثة  
 وتقول في فلس: فُلَيْس يا فتى وهكذا كل ثلاثي أتى)  
 التصغير من خواص الاسم المتمكن، فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا  
 الاسم الحبي، وقد تصغير نحو دا ولدي كما سيأتي، وله فوائد، فتارة يصغر  
 الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبر، أو دته كطفل وهذا هو المراد بقوله.  
 وإما لصغر وتارة للتقليل كدريهمات، وتارة للتقريب إما لزمانه كمعيد العصر، أو  
 لمكانه كدوير السماء أو منزلته كصديقي، وتارة للتعطف كما أحى ويا حسي،  
 قيل: وللتعظيم كقوله.

دويهيية تصغر مسها الأسامل

ورده المانع إلى تصغير التقليل، فإن الداهية إذا عطمت أسرع فقوت  
 مدتها.

إذا علمت ذلك وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فضم مبداء أي أوله  
 واقتح ثابيه ورد بعد ثابيه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون ثالثة فيكون وزنه  
 فعلاً، واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً كفليس في فلس، وإن كان رباعياً  
 فأكثر فافعل به ذلك واكسر ما بعد الياء كدريهم في درهم وعصيفير في عصفور  
 فأبنية التصغير ثلاثة. فعيل ومعيعل وفعيعل، فإن كان المكسر مضموم  
 الأول مصوح الثاني كصرد، قدرت نضمة والفتحة في المصعر غيرهما في  
 المكبر كما في فلك مفرداً وجمعاً. قاله ابن إياز.

(وإن يكس مؤنثاً أردفته هاء كما تلحق لو وصفته  
 مصغر النار على سورة كما تقول ناره منيرة)  
 إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة سقطت تاء التأنيث عالياً عند تصغيره شرط

أمن اللبس كما تلحق بصفته لأن لمصغر في معنى الموصوف كنار ومن ودار وأذن، فتقول: نورة وسينة ودورة وأذينة. وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل كيد، تقول فيه: يديه، بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كرينب وسعاد وما فيه ألف التانيث كحبلى وصحراء من التاء لا تلحق ذلك ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس كخمس ونحوه في عدد المؤنث إذ لو لحقته لالتبس بعدد المذكر وكشجر ويقر إد لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، فإن سمي به مذكر كأذن عجم لرجل فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير. وذهب بونس إلى أنها تحقه اعتباراً بأصله محتجاً بقولهم: حروة بن أذينة، ومالك بن نورة، وعيسة بن حصن، وفيه نظر.

(وصغر الباب فقل سوب والثاب إن صغرت ميب

لأن باباً جمعه أبواب والثاب أصل جمعه أنياب)

إذا كان ثاني الثلاثي مقلياً عن لين وددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يراد الأشياء إلى أصولها، فيصا في باب سوب، لأن ألفه بدل من واو بدليل جمعه على أبواب وأصله بوب قلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويقال في باب الضرس: نيب، لأن ألفه بدل من ياء بدليل جمعه على أنياب، وأصله نيب قلت واؤها ألفاً كما تقدم. وإنما يرجع فيهما إلى الأصل لزوال موجب البدل وهو انفتاح ما قبل حرف العلة فإن جهل أصل الألف ردت إلى الواو كعاج وصاب اسم لبن كريح، فتقول: عويح وهويب، ويقال في ثوب وبيت ثوب وبيت بلا قلب بخلاف نحو ربح وقيمة فيقال فيهما: رويح وقيمة بالواو لأنها الأصل المقب عنه، وشذ في نحو هيد عييد لأنه من عدد يعود. وإنما قالوا ذلك كراهية التماسه بتصغير حود. وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً كفتى وعصى أو واواً كدلو وجب قلبه ياء وإدغم ياء التصغير فيها، فيقال: فتى وعصى ودلى، ولم يتعرض له في النظم.

ولما فرع من تصغير الثلاثي المحررد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه

فقال:

(ولفاعل تصغيره فويلعل كقولهم في راحل رويجل)

أي إذا كان ثاني الثلاثي المرید عليه أنما زائدة فيصغر على فويل بقلب ألفه وارا لا تصمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب: ضويرب وعويرم وصويحب، ومثله نحو آدم مما ألفه مبدلة من همزة لكرائية اجتماع همزتين فتقول في تصغيره أويدم كما تقول في جمعه أوادم. وأما الرباعي المجرد فإنه يصغر على فعمل كحعيفر ودريهم في تصغير جعفر ودرهم، ولم يتعرض له في النظم.

(وإن تجدد من بعد ثانيه ألف فقلبه ياء أبداً ولا تقف  
تقول: كم غريس ذبحت وكم دينير به سمحت)  
إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألف وجب قلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيها  
ودلت نحو كتاب وعلام وعزال ومفتاح وديار ومثال، فتقول فيها: كتيب وعليم  
وغزيل ومفتيح ودينير ومثيق، ومثله ما ثالثه أو رابعه واو كعمود وعصور  
فيقال فيها: عميد وعصيفر بالهليلي.

(وقل سرمد من لسرحان كما تقول في الجمع سراحين الحمى  
ولا تغير في عشيمان الألف ولا سكيران الذي لا ينصرف  
وهكذا زعيمران فاعتبر به السداسيات وافقه ما ذكر)  
إذا صغر ما جاء على وزن فعلا فإد كان يجمع على فعالين كسرحان  
وسلطان قلت ألفه ياء كما تقلها في جمعه، لأن التكسير والتصغير أخوان  
فتقول: سريحين وسلطين، وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير ألفه اسماً كان  
أو صفة كعثمان وعمران وسكران فتقول فيها: عثمان وعمران وسكيران، ومثله  
نحو زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف فإنه إذا صغر لا يغير ألفه  
فتقول فيه زعيمران، وقر عليه كل سداسي آخره ألف ونون كشعلبان ومرطبان،  
وهذا معنى قوله فاعتبر به السداسيات.

(وإرد إلى المحذوف ما كان حذف من أصله حتى يعود منتصف  
كقولهم في شفة شفيفة والشاة إن صغرتها شويهة)  
إذا صغر ما حذف منه حرف وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد  
الحذف على حرفين مذكراً كان كآب وأخ أو مؤثماً كيد وشفة محذوف الفاء

والعين واللام، فتقول في تصغير كل واحد رعد أعلاماً أكيل وأخيد ووعيد برد  
الفاء، وفي مد علما وسنة مبلنة وسهة ردة العين، وفي أب وأخ وشقة وشاة  
أبي وأخي وشفية وشوية برد اللام. وإنما وجب رد المحذوف في الجميع  
ليتمكن من بناء فعيل فيكون رباعياً له نصف صحيح فإن بقي بعد الحذف على  
أكثر من حرفين صغر على لفظه ولم يحتاج إلى رد المحذوف لأن بناء فعيل يمكن  
بدونه كما يؤخذ من التعليل كقولك في (هار)، و(شار)، وخبر: هوير وشوير  
وخير وشير، وإذا صغر نحو أحت وبنث رد إليهما المحذوف كما في شقة،  
فتقول: أخية ونية، ولا يعند بالتاء كما لا يعند بهمزة الوصل في نحو اسم  
وابن.

(وألق في التصغير ما يستثقل رثمه أو ما تسراه بشغل  
والأحرف التي تزداد في الكلم مجموعها قولك يا هول استنم  
تقول في مسطلق مطيلق وفيهم وفي مرتق مريزق  
وقيل في سة رجل مسبح وفي حتى مستحرج محيرج)  
قد سبق أن للتصغير ثلاثة (أنية: قتل وفعل وفعل، فالأول للثلاثي  
المجرد، والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد  
كمصاح فإذا كان الاسم حماسياً مجرداً من الرادة أو مزيداً فيه حرف ولم  
يكن قبل آخره حرف مد فاحذف في التصغير من الأول آخره ومن الثاني زائده

(قوله: هار) أصله حائر، هاره بالأمر هوراً أربه، وبكدا طبه به والاسم منهما  
الهورة بالضم ومن الشيء صرعه وعلى الشيء حمله عليه. والقوم قتلهم وكب بعضهم  
بعض والرجل عشه والشيء حرره وفلان صرعه كهوره والثناء هلمه فهار ورجل هار.  
اه قاموس. وهار وهيار صعب اه ويقال أيضاً رن حصه ييس وفلان بخير أو شر  
ظنه به كأزنه وأرنته بكذا اتهمته به اه قاموس.

(قوله: شار) أصله شار، شار جعل شوراً وشياراً وشبارة ومشاراً ومشارة،  
استخرجه من الوقه، والشور العسل المشور. اه قاموس.

الوقية: نقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء كالوق أو نحو البئر في الصفا تكون  
قائمة أو قائمتين وكل نقرة في الجسد كقرة العين وتكف. اه قاموس.

ليعود رباعياً فيتوصل إلى بناء فعيعل فتقول في نحو سهرج ومذحرج: سفيرج  
ودحرج، لأن يقاءهما يستثنى فإن شمل الاسم على رباعيتين وإحداهما مزية  
على الأخرى حذف الأخرى كمصنق فتقول فيه مطلق، بحذف النون دون الميم  
لتصدرها ولدلائها على معنى اسم تفاعل وهكذا تقول في مرتزق مريزق بحذف  
الناء دون الميم لما سبق، وإذا صغر السداسي حذف منه حرفان من حروف  
الزيادة ليتوصل إلى بناء فعيعل كمستخرج فتقول فيه: مخيرج بحذف السين  
والناء.

وقد بين الناظم حروف الزيادة وهي عشرة هي قوله: يا هول استنم، أي  
اسكن، وجمعها بمعصم في أمان وتسهيل وبمعصم في تسهيل ومناء ومعنى  
كونها رائدة أن الحروف الزائدة على الأصوات لا تكون إلا معها لا بمعنى أنها لا  
تكون إلا زائدة أبداً لأنها قد تكون أصولاً ولمعرفة الرائد من الأصول ضابط  
مذكور في علم التصريف.

(وقد مراد الـاء للمعويض والحير للتصغير المعويض من  
كقولهم إن المصطفى يطبق أسي وأحب السفيرج إلى فصل الشتاء)  
يعني أنه يجوز أن يعرض ما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان  
في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جراً له ويتوصل بذلك إلى بناء فعيعل فتقول  
في مطلق وسفرجل. مطلق وسفيرج وفي مستخرج محيرج. ومعهم من قوله:  
وقد تزايد قلّة ذلك وأنه غير لازم وأنه لا يحل بناء التصغير بخلاف بقاء الرائد.  
والمهيض: المكسور، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر.

(وشذ مما أصلوه ذياً تصغيراً ومثله الذيا)  
قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن، فالأصل أن لا يدخل  
غير المتمكن لكنهم خالفوا في الأصل فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة  
والموصول لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها، فاستبيح  
لذلك تصغيرها لكن على وجه حوّل بها قاعدة التصغير فترك أولها على ما كان  
عليه من الفتح قبل التصغير وريد في آخره ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول  
لقالوا في ذا وتا: ذياً وتياً، وفي الذي والذيا واللتيا.

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة دا، وتا، وذان، وتان، وأولى. فيقال: ذيان، وتيان، وأوليا، بالقصر أو المد (على اللغتين) وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتشنيتهما وجمع الذي فيقال: اللذيان واللذين والذيرين بصم ما قبل الواو رفعاً وبكسره حراً ونصباً عند سيويه. وقد صغر أيضاً أفعل في التعجب وكذا المركب المزجي كعيليك وسيويه في لغة من بناهما، وتصغيرهما (تصغير التمكن).

(وقولهم أيضاً أنيسيان شد كما شد معيربان وليس هذا سمثال يحذى مدنع الأصل ودع ما شذا) مما خرج عن القياس فصغر شذوذ قولهم في إنسان وليلة: أبيسان وليلية، بريادة الياء فيهما وقياسهما نيبسان وليبة. وفي معرب وعشاء مغيران وعشيان بريادة ألف ونون. وقياسهما معيرب وعشى. وفي رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية وعلمة وبون أصيبة وأعلمة وأينون بريادة الهمزة في أولها، وقياسه صيبة وعلمة وينون هذه تحفظ ولا يحذى عليها، أي لا يقاس.

---

(قوله: على اللغتين) يقال فيه. هلا يبدل الهمزة هاء، وأولاء بضم الهمزتين، وأولاء بالكسر والتوين، وأولاء برشاع انضمام قبل الواو، وهؤلاء بالهاء، وأولى بالقصر والتشديد. وهذه الألفاظ يشار بها إلى لقريب أه عدي. (قوله: تصغير التمكن) تقول: م أحيسه، وعيليك، وسيويه. أه مجاعي.



## (باب النسب)

لو كن منسوب إلى اسم في العرب أو بلدة تلحقه بـاء النسب  
نشذ الياء بلا توقف من كل منسوب إليه فاعرف  
وإن يكن في الأصل هاء فاحذف كمثـل مكـي وهذا حنـفي  
تقول قد جاء المعنى المكري كما تقول الحسن البصري  
إذا أريد النسب إلى أب أو قبيـة أو بلدة أو صنعة زيد في آخر المنسوب  
إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها فتصير حرف إعراب فيقال في السب إلى دمشق  
دمشقي، وإلى قريش قرشي وأبـ كـاب الياء مشددة لتدل على سببه إلى  
المجرد عنها، وكر ما قبلها تشبيهاً بـاء الإضافة، وهذا أحد التغيرات اللاحقة  
للأسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاثة تغيرات: لعظمي، وهو كسر ما قبل الياء  
واسكان الإعراب إليها ومعوي، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له وحكمي،  
وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصعنة المشبهة كمررت برجل قرشي أبوه،  
كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه. ويترد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً وإذا كان  
آخر المنسوب إليه تاء التأنيث وحذفها للنسب فيقال في مكة مكـي، وفي  
البصرة بصري، حذراً من اجتماع تائي تأنيث عند نسه مؤنثة في نحو مكية  
وبصرية، إذ لو بقيت لقيل مكية وبصرية. قال أبو حيان. وقول الناس درهم  
حنيفتي لحر، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث  
المقصورة إذا كانت حاملة فصاعداً نحو قرقر في قرقر، وحنيفتي في  
حنيفتي، أو رابعة في اسم متحرك، لثاني كجعري في جعري، فإن كان ساكناً  
كحيلي فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله.

(وإن يكن مما على وزن فـي أو وزن دنيا أو على وزن متي  
بأبدل الحرف الأخير واو وعاص من ماري ودع من ناوي  
تقول هذا علسوي معرف وكل لهر دسيوي مويق)

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً قلبت ألفه واواً سواء كانت بدلاً منها كعصا أو من الياء كمتى، أو مجهرلة كمتى. فتقول. عصويّ وفتويّ ومتويّ. وإنما قلبت في فتى واواً وإن كان أصلها ياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات. وأما نحو دنيا كحلى مما هو رباعي مقصور ثانياً ساكن فيجوز في ألفه الحذف والقلب فتقول دنى وحلى ودينوي وحلوي، والحذف أرجح. وليس القلب متعياً كما توهمه عبارة الناظم.

ويقال في النسب إلى فعيل معتل اللام كعني وعليّ غنوي وعلوي بحذف الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوً أي بعد قلبها ألفاً. ومنه قول الناظم: هذا علوي، سعة إلى عليّ ولا إلى علا كما توهمه عبارته أيضاً.

وإذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياءه ثالثة كشج وعم فتح ما قبلها وقلبت واواً فتقول: شجوي وعموي. وإن كانت رابعة كفاصي ~~حذفها وقسها~~ واواً والحذف أحسن فتقول في فاض قاصي وقاضوي. وإن كانت خامسة فصاعداً رجب حذفها كمعتدي في معتد، ومستعلي في مستعل.

وإذا نسب إلى الممدود فإن كانت همزة لسانيت قلبت واواً كصحراوي، أو أصلاً سلمت من القلب حالاً نحو: قرني في قراء، وهو الرجل الناسك، أو بدلاً من أصل نحو كساء، جاز الوجهين نحو كسائي وكساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل.

وإذا نسب إلى المركب فرد كان تركيباً إسنادياً كمأط شراً أو مرحياً كعابك نسب إلى صدره فتقول تأبطي ويعني، وكذا إذا كان إصافياً كامرئيه في امرئ القيس إلا إذا كان الإصامي كسبة كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرفاً صدره بعجزه كابن عمرو ابن الربير، فإنك تسبه إلى عجزه فتقول: بكري وكلثومي وعمري وزيري وهو مما ألحق بهما ما حيف به لبس كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: منافي.

(وانسب أخا الحرفة كالبدن ومن يصاهايه إلى فعال)  
أي قد يستعنى عن ياء النسب صوغاً لمنسوب إليه على فعال وذلك غالب  
في الحرف كبراز ونجار وعطار. وشذ قوله:

(وليس بذى سيف) وليس بنبال

أي بذى نبل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup> وقد  
يصاغ أيضاً على فاعل أو فعل بمعنى ذي كذا في لأول كنامر ولابن وطاعم  
وكاس، والثاني كطعم ولبن وبهر. قال الشاعر:

(لست بليلي) ولكني نهر

أي عامل في النهار. وهذه الأسماء ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيراً.  
هذا مذهب سيويه.

(قوله: وليس بذى سيف إلخ) صدره:

وليس بذى رمح فيطعنني به اهـ

(قوله: لست بليلي إلخ) تمامه:

لا أدلح الليل ولسكن ابتكر

## (باب التواضع)

(والعطف والتوكيد أيضاً والبدل نوابع يعبر عن إعراب الأول وهكذا الوصف إذا صاحى الصفة موصوفها مذكراً أو معرفة) التواضع جمع تابع، وهو المشارك له قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير متكرر.

وهو أربعة: عطف وتوكيد ونعت وبدل، ومن فصل في العطف جعل التواضع خمسة، ومن فصل في التوكيد جعلها ستة.

والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم الدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتب كذلك كما في السهيل. والعامل في التابع هو العامل في المستوعب، لا في الدل فالعامل فيه مفرد وكلها تعرب بإعراب ما قبلها كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله: (تقول حلّ المرح والمجرب) وأقلّ الحجاج أحمرنا (مثال للعطف)

ومثال للتوكيد واستفيد منه جواز التوكيد بأجمع غير تقدم كل وأمر يزيد رجل ظريف، مثال للبدل، واستفيد منه جواز إبدال المكرة من المعرفة، واعطف على سائلك الضعيف، مثال للوصف. وأفهم قوله أولاً: وهكذا الوصف، إلى آخره، أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس وهو كذلك، وقد احتصر الناصم أحكام هذه التواضع ولا بأس بذكر جمل منها، فنقول:

أما العطف فهو قسمان: عطف نسق وسيأتي، وعطف بيان وهو تابع جامد موضح أو مخصص لمنوعه. وشرطه موافقة منبوعه في تعريفه وتكبيره وتأنيثه وتذكيره وإفراذه وتثنيته وجمعه، فهو كاسمت يوافق منبوعه في أربعة من عشرة

كما سيأتي، ك: (أقسم) بالله أبو حفص عمر. وهذا خاتم حديد. ومنه نحو: ﴿مِنْ شَرِّهِ شَرٌّ كَثِيرٌ وَيُؤْتِيهِ﴾ (١).

وأما التوكيد فهو قسمان أيضاً: توكيد لفظي، وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة. وتوكيد معنوي، وهو اتباع الاسم المعرفة بالفاظ معلومة وهي النفس والعين وكلأ وكلتا وكل وأجمع وجمعاء (وجمعهما).

ولا بد من إضافة النفس والعين وكلأ وكلتا وكل إلى ضمير مطابق للمؤكد. وإذا اجتمعت النفس والعين وجب تأخير العين عنها كجاء زيد نفسه عيه، وإذا أكد بهما مثني أو مجموع (أو ما في معناه) جمعاً على أفعل بضم العين، كجاء الزيدان أنفسهما وجاء لزيدون أنفسهم. ويؤكد بكلأ وكلتا المشي أو ما في معناه (إن صح) وفروع المفرد موقعه (واتحد معنى المسند) كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ويؤكد بكل غير المثني إن كان ذا إجراء يصح وفروع بعضها موقعه كجاء القوم كنهم، وبعث العبد كله والأمة كلها. وأما البدل فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة.

وهو أربعة أقسام. بدل كل من كل، وهو ما كان مدلوله مدلول الأول كجاء زيد أخوك، وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه فيما لا يطلق عليه

(قوله: أقسم إلخ) تمامه:

ما مسها من نقب ولا دبر ما عفر له اللهم إن كان حجر

(قوله: وجمعهما) فجمع أجمع أجمعون وجمع جمعاء جمع اهـ.

(قوله: أو ما في معناه) وهما، لمتعاطفان كجاء زيد وعمرو أنفسهما، وجاء

زيد وعمرو وبكر أنفسهم.

(قوله: إن صح) فلا يقال: احتضم الزيدان كلاهما.

(قوله: واتحد معنى المسند) فلا يقال: مات زيد وعمرو بغير كلاهما لاختلاف

المستند.

كل، ويدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله جزء الأول كبعت نصفه وأكلت السمكة رأسها، (ويدل اشمال) وهو ما كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية وكان البديل بحيث تبقى النفس عند ذكر لأول مستظرة لذكره نحو: سلب زيد ثوبه، وأعجبني بكر حسنه.

وبدل غلط، وهو ما لم يكن جامعاً للأمرين نحو: جاء زيد غلامه أو حمارة، ولا يشترط في البديل موافقته للمبدل منه في التعريف والتشكيك ولا في الإظهار والإضمار، فتبدل المعرفة من المعرفة ومن النكرة، والنكرة من النكرة ومن المعرفة، (ويدل الظاهر من الظاهر)، (ومن المضمرة)، (والمضمرة من المضمرة)، (وكذا من الظاهر) عند الجمهور. (ويدل الجملة من الجملة) ومن المفرد.

وأما النعت فهو التابع المشتق أو المؤول به الماين للفظ منعوته. وفائدته: توضيح أو تخصيص أو مدح أو دم أو ترحم أو تأكيد ويتبع منبوعه في اثنين من خمسة حقيقة كان أو سببياً في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتكثير. وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

(قوله: ويدل اشتمال) نحو ﴿يَرْبِطُ مُتَتَابِعِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿يَرْبِطُ أَقْرَبَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو ﴿الْمُنَيْنِ مَقَارَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ أَشْهُرِ الْحَرَّارِ فَقَالَ يَهُودُ﴾<sup>(٤)</sup>  
(قوله: ويدل الظاهر من الظاهر) نحو: جاء زيد عمرو.  
(قوله: ومن المضمرة) أي ويدل الظاهر من المضمرة نحو: صوته زيداً.  
(قوله: والمضمرة من المضمرة) نحو: رأيتك إليك.  
(قوله: وكذا من الظاهر) أي وكذا يدل المضمرة من الظاهر نحو: رأيت زيداً  
لياه.

(قوله: ويدل لجملة من الجملة) نحو ﴿أَمَدُّرُ بِنَا نَقَسُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ بَأْمُرٍ وَبَيِّنَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

(٢) سورة الشورى، الآية ٥٣.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٦) سورة الإسراء، الآية ٦.

(١) سورة الأنعام، الآية ١٦١.

(٣) سورة النبأ، الآيتان ٣١، ٣٢.

(٥) سورة الشعراء، الآية ١٣٢.

ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع معونه في اثنين أيضاً من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإعراد وفرعيه، فيصير بهذا مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة وسمى حينئذ حقيقياً وإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل لحوال محله فيعرد لرفعه ذلك ويطلق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما، ويرجال قائم أباهم. وسمى حينئذ مسيياً. ويجوز قطع الهمزة إن علم منعه بدونه إلى الرفع بتقدير هو، وإلى الصب بتقدير أعني مثلاً. وأما عطف النسق فهو تابع بتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ويجري في الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثبت واسم للمعالي)  
أي يجوز أن يعطف الفاعل على الفعل كما يجوز ذلك في الاسم وذلك كثير لا قليل، لكن بشرط اتحاد زمانهما في المصفي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو ﴿لَتُخْرِجَنَّهُ بِهٖ يَلَدًا مَّيِّتًا وَتُنْفِئَهُ﴾<sup>(١)</sup>، ومنه نحو ثبت واسم للمعالي. وقد يقال: وهو من عطف الجمل أو اختلف نحو ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَتَجْمَلْ لَكَ قُصُورًا﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل وبالعكس، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح، لتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد نحو ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ لِأَخِي أَنْ يَأْتِيَنِي بِخَبَرٍ أَوْ فَيْدٍ أَوْ قَالَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْعَنُ فِي الْغَدْرِ﴾<sup>(٧)</sup>، وسنذكر في التخيير فاحفظ ما ذكر.

(وأحرف العطف جميعاً عشرة محصورة مأثورة مشتهرة  
الواو والفاء وثم للمهل ولا وحتى ثم أو وأم وصل  
وبعدها كسر وإما إن كسر وجاء في التخيير فاحفظ ما ذكر)

(٢) سورة المرقان، الآية ١٠.

(٤) سورة الأنعام، الآية ٩٥.

(٦) سورة العاديات، الآية ٣.

(٨) سورة يونس، الآية ١٢.

(١) سورة المرقان، الآية ٤٩.

(٣) سورة المرقان، الآية ١٠.

(٥) سورة يونس، الآية ٣١.

(٧) سورة العاديات، الآية ٤.

ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعدد منقولة عن العرب مشتهرة عند علماء هذا الفن، ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر أن إما المسبوقه مثلها عاطفة وأن العطف بالواو التي قبلها. ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع على كونها غير حاصفة كالأولى تحليفاً من دخول عاطف على عاطف، وإيما ذكرت في باب العطف لمصاحبتها لحروفه.

وحروف العطف قسمان: قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم، وهو سبعة. الواو والفاء وثم وحتى وأو وما وأم. وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط، وهو ثلاثة. بل ولكن ولا وإيما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها، فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيباً ولا معية بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو، (فيعطف بها سابق)، (ولاحق)، (ومصاحب) والفاء للترتيب والتعقيب فيعطف بها لاحق متصل نحو: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته. وثم، للترتيب والمهله أي التراخي في الزمن فيعطف بها لاحق منفصل نحو: عاب زيد ثم حضر، ويعطف بها بعد مشي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها نحو: زيد كاتب لا شاعر، ويعطف حتى بعض على كل ولو تقديراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. وقوله:

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله ولراد حتى جعله السقاها  
أي ألقى ما يثقله حتى نعله. ولا يكون المعطوف بها إلا اسماً طاهراً عاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف نحو: مات الناس حتى الأنبياء،

(قوله: فيعطف بها سابق) نحو: ﴿كَذَيْتَ بُرُوحَ بَيْتِكَ وَإِلَى النَّبِيِّينَ قِيلَ﴾<sup>(١)</sup>

(قوله: ولاحق) نحو: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا قُرْآنًا وَرَافِهِمُ﴾<sup>(٢)</sup>

(قوله: ومصاحب) نحو: ﴿فَأَجْنَبْتُهُ وَأَصْحَبْتُ النَّبِيَّ﴾<sup>(٣)</sup>



وغلبك الناس حتى النساء. وقوله:

قهرناكم حتى الكعامة فأنتم تهابوننا حتى بيننا الأصاغرا  
 ويعطف بأو لأحد الشبثين أو لأشياء مفيدة بعد الطلب إما التخيير بين  
 المتعاطفين نحو: تزوج زينب أو أختها. أو الإباحة نحو: تعلم فقهاً أو نحواً.  
 والفرق بينهما حواز الجمع من الأمرين في الإباحة دون التخيير وبعد الضرر إما  
 الشك من المتكلم كجاء زيد أو عمرو، أو التشكيك للسامع أي إيقاعه في  
 الشك. ويعبر عنه بالإيهام نحو: ﴿رَبِّمَا أَوْ يَتَّصِفُكُمْ لَعَلَّ هُدًى لَوْ فِي صَكِّ مُبِينٍ  
 ﴿١﴾﴾. أو التقسيم نحو: الكلمة سم أو فعل أو حرف. أو الإصرار نحو:  
 ﴿وَأَسَلْنَاهُ إِنْ يَأْتِيهِ آلِهَةٌ أَوْ يَزِيدُكُمْ﴾ (٢). ومثل أو في إفادة ما تقدم سوى  
 الإصرار إما المقرونة بالواو المسبوقة بمثلها.

واقصر الناطم على التخيير فكونه أشهر معانيها وقيداً بقوله وربما إن  
 كسر للاحتراز عن أما المفتوحة فإنها غير عاصمة بل حرف متصمر لمعنى الشرط  
 مؤول عند سيويه معهما يكن بمن شيء ويعطف بأمر بعد همزة النسوة نحو  
 ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ (٣). وبعد همزة يطلب بها وبأمر التعيين نحو:  
 أزيد عندك أم عمرو، والمعنى: أيهما عندك ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا  
 بعندي أحدهما لأنه معلوم نسائلاً، وتسمى حينئذ متصلة فإن وقعت بعد غير  
 ذلك كانت مقطوعة بمعنى بل محتصة بالجمل نحو ﴿أَمْ هَذَا شَرٌّ أَوْ الظُّلُمَاتُ  
 وَالنُّورُ﴾ (٤) أي بل هل. ويعطف ببين بعد الشيء أو النهي لتقرير حكم متلوها  
 وإثبات نقيضه لتأنيهاً نحو: ما حامي زيد بل عمرو، ولا تصرف زيداً بل عمراً.  
 ومثلها في ذلك لكن، ويشترط في العطف بها إفراد معطوفها ووقوعه بعد هي أو  
 هي وعدم اقترانها بالواو فإن تلتها جملة أو تلت واواً ووقعت بعد إثبات فهي  
 حرف ابتداء، وإن وقعت بين بعد الإيجاب كانت لسفل الحكم من متلوها  
 وصيرورته كالمسكوت عنه وإثباته لتأنيهاً نحو: حامي زيد بل عمرو، واصرب  
 زيداً بل كراً.

(١) سورة سبأ، الآية ٢٤

(٢) سورة البقرة، الآية ٦.

(٣) سورة الصافات، الآية ١٤٧.

(٤) سورة الرعد، الآية ١٦.

## (باب ما لا ينصرف)

(هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف فجزءه كنصه لا يختلف وليس للتسوييس فيه مدخل لشبهه الفعل الذي يستعمل الاسم المعرب إما منصرف أو لا، والمنصرف ما دخله الصرف أي تنوين التمكين وجر بالكسرة، وغير المنصرف ما مع منهما وجر بالفتحة، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة كما يوميء إليه بقوله: هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف، أي حذ هذا المذكور من الإعراب فإنه حكم غالب الأسماء، وفي الأسماء ما لا ينصرف وحكمه أن نصه وجره بالفتحة لا يختلفان، وإنما مع من التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل لكونه قرماً من جهتين بوحود علتين فيه أو ما في معاهما، كل واحدة فرع لشيء كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: اشتقاقه من الاسم واعتقاره إليه علماً شابهه في ذلك ثقل محمل عليه في الحكم فممنع مما ممنع منه الفعل وهو الجر والتنوين. وعلل منع الصرف تسعة يجمعها قوله:

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ركب ورد عجمة فالوصف قد كمالا  
وتسمية كل واحدة منها علة بمعنى أن لها مدخلاً في العلية، فهي تحوز.  
والعلة في الحقيقة مجموع شيتين منها أو ما قام مقام ذلك.  
واعلم أن ما لا ينصرف قسمان: قسم يمتنع صرفه معرفة وبكرة وهو خمسة أنواع. وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع. فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً، يبدأ منها بالقسم الأول فقال:

(مثاله أفعل في الصفات كقولهم أحمر في الشيات)  
أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل من الصفات كأحمر وأبيض في الشيات أي في الألوان، وأفضل وأحسن في غيرها، والمانع له من الصرف الصفة وورد الفعل لكن يشترط فيه بالسنة إلى الصفة أمران، أحدهما أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ليخرج ما وضع

اسماً للعدد ثم عرضت له الوصفية ولهذا صرف أربع في نحو: مرتت بنسوة أربع، لأنه وضع اسماً للعدد فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

والثاني: أن لا يقبل التاء إم لأنه لا مؤنث له كأكرم، لعظيم الكمرة. وآدر، لمن بخصيته نفخ، أوله مؤنث لكحه على وزن فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفصلى بخلاف نحو أرمل فإنه يقبل التاء فيقال: أرملة، فهو منصرف. وأما أدهم وأرقم ونطح ونحوه غير مصروفة كما يعلم مما مر فإنها وضعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية، وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها.

(أو جاء في الوزن مثال سكري أو وزن ديبا أو مثال ذكري) هذا هو النوع الثاني من القسم الأول، وهو مما جاء مماثلاً في وزنه، فعلى مثلث العاء كسكري وديبا ودكري ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المعقصورة مكرة كاسب كما تقدم أو معرفة كرصوى مردداً كما مر أو جمعاً كحرحى جمع حريح اسماً كما مر أو صفة كحلى، والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها وإنما استقلت بالجمع لأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه وكونها للتأنيث علة ولزومها سواء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى بخلاف التاء فإنها في العالب مفردة الانفصال.

(أو وزن فعلاان الذي مؤنثه فعلى كسكران فخذ ما أنفثه) هذا هو النوع الثالث، وهو مما جاء مماثلاً في وزنه فعلاان بفتح أوله شرط كونه وصماً في الأصل وكونه غير قاس التاء إم لأنه لا مؤنث له كدحيان لكثير الدحية، ورحمان أوله مؤنث لكن فعلى كسكران وغضبان، والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الألف ونون، ومن اشترط وجود فعلى كالناظم صرف نحو رحمان لانتهاء وجود فعلى.

قال صاحب «المتوسط» والحق انتهاء وجود فعلاان لأن وجود فعلى ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لاشتداء فعلاان الذي هو شرط بالذات، انتهى.

فلو كان فعلاان غير صفة كسرحان أو وصفية كصفوان بمعنى قاس، أو مؤنثه على فعلاان كندمانه، انصرف. وقوله: ما أنفثه، أي ما ألفظه

لك من فمي؛ ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله.

(أو وزن فعلاء وأفعلاء كمثّل حسناء وأنبياء)  
أي أو جاء مماثلاً في وزنه فعلاء كحسناء أو أفعلاء كأبياء ونحوهما مما  
فيه ألف التانيث الممدودة نكرة كحمره، أو معرفة مفرداً أو جمعاً اسماً أو  
صفة، ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ﴾<sup>(١)</sup> إذ أصله فعلاء بخلاف: ﴿إِنْ يَنْزِلْ  
أَنْزِلَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>. والمانع له من الصرف ألف التانيث الممدودة واستقلت بالمع لما  
تقدم. وأشار إلى الرابع بقوله:

(أو وزن مشى وثلاث في العدد فصع يا صاح إلى قول السدّد)  
أي أو جاء مماثلاً في وزنه مفعّل بفتح أوله أو فاعل بضم أوله من الواحد  
إلى الأربعة باتفاق، ومن الخمسة إلى عشرة على الأصح عند ابن مالك  
وجماعة كموحد وأحاد ومشى وثلاث وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول  
مكررة وأصل جاءني القوم أحاد ح، وا واحداً واحداً وكذا الباقي ولا  
يستعمل هذه الألفاظ إلا نعتاً نحو: ﴿زُكِّي لَيْسَ﴾<sup>(٣)</sup> مشى وثلاث ورباع، أو  
أخباراً نحو صلاة الليل، مشى مشى، أو أحوالاً نحو ﴿مَالِكُكُمْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ  
النِّسَاءِ مَثْوًى وَتِلْكَ وَرَيْعٌ﴾<sup>(٤)</sup>. والمانع لهذا نوع من الصرف الصفة والعدل، وإذا  
سمي بهذا النوع كمشى وثلاث بقي على منع صرفه كما اقتضاء كلامه فيما بعد  
خلافاً للأخفش وأبي العباس لأن الصفة وإن رالت بالتسمية خلفتها العلمية  
والعدل باق فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله: فاصغ، إلى آخره.

إذ ما رأى صرفها قط أحد

فيه نظر بالنسبة إلى هي الخلاف، والإصغاء استماع القول، والسدّد  
الصواب، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، ويا صاح.  
متأدي مرخم. وأشار إلى الخامس بقوله

(وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف

(٢) سورة النجم، الآية ٢٣.

(٤) سورة النساء، الآية ٣.

(١) سورة المائدة، الآية ١٠١.

(٣) سورة فاطر، الآية ١.

وهكذا إن زاد في السمثال نحو ذنانير بلا إشكال) أي وكل جمع خماسي أو سداسي موازن مفاعل أو مفاعيل في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدما حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلي الألف مكسور لفظاً أو تقديرًا، فإنه لا يتصرف كمتجد ومصاييح. ولا يشترط أن يكون أوله ميمًا كدراهم ودواب لأن المعتر موافقة لمفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الحروف. ويسمى الجمع المتناهي واجمع الذي لا نظير له في الأحاد. وإنما استقل بالمنع لقيام الجمع فيه مقام عتين فكونه جمعاً علة وخروجه عن صيغ الأحاد العربية بمنزلة علة أخرى لأن هذين لوزين يختصان بالجمع أو بما نقل عنه كحضاجر للصيغ. وإذا كان هذا لجمع معتل الآخر كحوار وعواش أجري في الرفع والجر مجرى العقود المتصرف كفاص في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: ﴿وَمِنْ قَرْفِهِمْ عَوَاشٍ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالْمَعْرُوفُ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي النصب مجرى الصحيح كدراهم في سلامة آخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو: ﴿يَسِيرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾<sup>(٣)</sup> لكن تنوين فاص مؤنن صرفاً نحو حوار تنوين عوص، وحر فاص بكسرة مقدرة وحوار بفتحة مقدرة، وبما قلته مع حتمها لثباتها عن الكسرة.

(فهذه الأنواع ليست تتصرف في موطن يعرف هذا المعترف) يعني أن هذه الأنواع الخمسة لا تتصرف في محل كبير ولا تعريف، فهي لا تتصرف أبداً. فإذا سمي بشيء سمي عن منع صرفه كما لو سمي شخص بالجمع المتناهي كحضاجر عدماً للصيغ، أو بأفعل الوصف كأحمر مسمى به، أو بفعلان الوصف كسكران مسمى به نظراً إلى أصله. وقد مر أن بعضهم يتصرف نحو أدهم مما استعمل استعمال الأسماء.

وعن الأحفش وأبي العباس أيهما يصرفان نحو مشى وثلاث إذا سمي بهما، وذلك لزوال الوصف واعتدال فليس فيهما إلا التعريف خاصة. ورد بأن هذا لا نظير له إذ لا يوجد لما يتصرف في المعرفة ولا يتصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس

(٢) سورة الفجر، الآيتان ١، ٢.

(١) سورة الأعراف، الآية ٤١.

(٣) سورة سباء، الآية ١٨.

واعلم أن هذه الأنواع إذا تكررت بعد التسمية لم تنصرف أيضاً إلا أفعل التفضيل إذا سمي به مجرداً من من، ثم نكر، فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل فيه إلا بمن ظاهرة أو مقدرة فإن سمي به مع من ثم نكر منع قولاً واحداً.

(وكل ما تأنيثه بلا ألف وهو إذا عرّف غير منصرف  
تقول هذا طلحة الجواد وهل أنت زينب أم سعاد  
وإن يكن مخففاً كعدد فاصرفه إن شئت كصرف سعد)

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستة أنواع بدأ بها بما تأنيثه بغير الألف. فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه للعلمية والتأنيث سواء كان علماً مؤنث كفاطمة أم لمذكر كخمرة، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، محرك الوسط أم لا، عجمياً أم لا، مقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا.

لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة: إما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب، أو تحريك الوسط كسفر، أو العجمة كبلح، اسم بلدة. أو النقل من مذكر إلى مؤنث كريد، اسم امرأة. وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط كهند يجوز فيه الصرف بطراً إلى خفة اللفظ والجمع وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه. وهذا هو المراد بقوله: وإن يكن مخففاً إلى آخره. وأوجب بعضهم الصرف في نحو هـ، نظراً إلى أن سيكون الوسط قابل إحدى بعنتين فتساقطنا فبقي بلا سبب. وقيل: يجوز الوجهان أيضاً في نحو: زيد اسم امرأة. وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

(وأجر ما جاء بوزن الفعل مجراه في الحكم بغير فصل  
فقولهم أحمد مثل أذهب وقولهم تغلب مثل تضرب)

يعني أن ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتغلب يجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية، ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق. لكن يشترط في وزن الفعل المنع من الصرف أحد أمور ثلاثة: إما أن يختص بالفعل كشعر اسم فرس بالتشديد وضرب بالباء لمفعول، وانطلق أعلاماً أو يكون غالباً

فيه لكونه فيه أكثر كأحمد وأصبح وأبسم، فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم أو يكون مفتوحاً بزيادة هي تاء على أولى كأحمد ويعلى. ثم لا بد مع ذلك أن يكون لازماً باقياً في اللفظ على حات الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرر في محله، فإن كان الوزن خاصاً بالاسم أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف، وكذا لو كان فيهما على السواء. وأما قوله.

أنا ابن جلا وطلاع الشنابا

فهو جملة محكية أو صفة لمحدوف، أي: أما ابن رجل جلا. وأشار إلى الثالث بقوله:

(وإن عدلت فاعلاً إلى فعل لم ينصرف معرّفاً مثل زحل)

العدل. صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، فإذا عدل عن صيغة فاصل إلى صيغة فعل بضم الفاء امتنع صرفه إذا افترق به التعريف بالعلمية كعمر وزهر وزحل، فكل منها ممنوع الصرف للعلمية. والعدل في الأول عن عامر، وفي الثاني عن دائر، وفي الثالث عن زاحل، تقديرأ لورودها ممنوعة الصرف. وليس فيها طاهراً إلا العلمة، وهي لا تستقل بمنع الصرف فحكم بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره، فإن ورد فعل العلم ممنوعاً من الصرف وفيه مع العلمية ما منع لم يجعل معدولاً نحو طوى، فإن فيه مع العلمية السبب باعتبار اللمعة فلا وجه لتكديف غيره مع إمكانه. وإنما عدوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية به إلى عمر اختصار ولتلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه.

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

(والأعجمي مثل ميكائيل كذاك في الحكم واسماعيل)

أي: والاسم الأعجمي وصعاً كميكائيل وإسراييل وإبراهيم وإسماعيل مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم، وهو عدم الصرف، لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علماً في اللغة الأعجمية كما مثل بأن تنقل الكلمة، وهي علم في العجم، إلى لسان العرب، فحينئذ تمتع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كبحام، أو ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علماً في العربية كبندار، فينصرف لانتفاء علميته في لغة العجم.

ومثله الاسم الأعجمي الثلاثي فيصرف وإن كان علماً في العجمية كـشتر ونوح. والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلى لسان لعرب من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشية أم الهند أم البربر أم غير ذلك، وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب كمـسما عيل، وينقل الأئمة أعجميته ويأن يحتتم فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالـجيم ونصاء كـصولجان، أو كالـجيم والقاف كـمنجنیق، أو الكاف كـسكرجة، وبغير ذلك مما ذكره. وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة: محمداً ﷺ، وصالحاً، وشعبياً، وهوداً. وألحق بها في الصرف من أسماء العجم: نوح ولوط وشيث، وهذه السعة مصرفة ويجمعها قوله:

تذكر شعبياً ثم نوحاً وصالحاً      وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمد  
وأشار إلى النوع الخاص بقوله:

(وهكذا الاسمان حين ركا      كقولهم رأيت معدي كرسا)

أي: ومثل ما تقدم من الأعلام في لحكم، وهو عدم الصرف، الاسمان إذا ركا تركيب مرج كمعديكرب ويعلك لكرب بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ولم يحتتم بويه فيمنع حينئذ من الصرف لعدمية والتركيب بخلاف ما ختم بويه كـسيبويه، وما ركب من الأعداد (كـخمسة عشر)، ومن الظروف نحو: تأقيما (صباح مساء) والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت، فإنه مني على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني. وبخلاف المركب الإصافي نحو: عبد الله، فـمصرف، والإسادي نحو: شاب قربها فـمحكي، والأفصح في المركب المزجي أن يعرب ثاني حزيه إعراب ما لا ينصرف ويبني الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن.

(قوله كـخمسة عشر) والأصل: خمسة وعشر، ثم حذفت الواو قصد مزج الاسمين وتركبهما، ويبى على الحركة لعدم أن لهما أصلاً في الإعراب وكنت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب. اهـ شذور  
(قوله صباح مساء) والأصل: كل صباح ومساء، فحذف العاطف وركب الطرفين قصداً للتخفيف. اهـ شذور



وأشار إلى السادس بقوله:

(ومنه ما جاء على فعلانا على اختلاف فاته أحيانا  
تقول مروان أتى كرمات ورحمة الله على عثماننا)  
أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون الحائي على وزن  
فعلان مثلث الفاء كمروان وكرمان وعثمان، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة  
ولم يورد في الصفة إلا وزناً واحداً وهو مفتوح كسكران لأن مضموم الفاء من  
الصفات كعريان مؤنثه يقبل التاء فيكون منصرفاً قطعاً ومكسور الفاء لا يوجد  
وزنه في الصفات، ولا يختص العلم لمزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان فمن  
أوزانه أفعلان كأصبهان وفعلان كمعطف وفعلان كخراسان، والمقصود أن ما  
فيه من الأعلام ألف ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والريادة ويحكم  
زيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصلي فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما  
مضعف فذلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون  
أصلية كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحس والعل والحياة فوزنها فعلان  
فلا تنصرف أو من الحس واليمن والحين فوزنها فعلان فينصرف ومثلها شيطان  
هل هو (من الشيط)، (أو من الشيطان).

(فهذه إن عرفت لا تنصرف وما أتى منكراً منها صرف)  
أي فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية، أي بكل  
منها، لم تنصرف لوحود العلتين كمررت بطلحة وأحمد وعمر وإبراهيم ومعدي  
كرب ومروان، وإن قصد بها التكثير صرف لزوال العلمية تقول: رب طلحة  
وأحمد وعمر وإبراهيم ومعدي كرب ومروان لقيهم بالجر والتثوين.

(وإن عسراها ألف ولام مما على صارعها ملام  
وهكذا تنصرف بالإضافة نحو مسحى بأطيب الضيافة)  
يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إما تجمع من الصرف فتجر بالفتحة إذا

(قوله: من الشيط) الشيط من شاطه أي أهيكه.

(قوله: أو من الشطن) أي البعد.

لم يدخلها أل أو بدلها أو تصيف لشبهها حيثئذ بالفعل، فإن دخلها أل أو بدلها سواء كانت معرقة أم موصولة أم زائدة وجب جرهما بالكسرة كمررت بالأفضل، وأنتم عاكفون في المساجد، وكذا إذا أضيفت ولو تقديرأ نحو: ﴿يُحْيِي الْأَمْوَاتَ﴾<sup>(١)</sup>، وسخى بأطيب الضيافة. لكن من هي حيثئذ منصرفة أم باقية على منع صرفها، فيه خلاف، فذهب جمع منهم الناطم إلى الأول لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم، أعني أل والإضافة، قبل شبه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيف. وقيل الثاني بناء على أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تنعاً لزول التوس بالعلتين فلما كان رواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين رُفَّ موحب منع الكسر فدخل، وهذا هو قول الأكثرين، والذي احتاره كثير من المتأخرين أنه إن رالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بال صرف وإلا فلا

(وليس مصروفاً من السقاع إلا بقاع جثن في السماع  
مثل حمير ومنى ويذر وراسط وداسق وحجر)  
أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعلمه منيان على المعنى فإذا أريد بها البقعة أو الخططة منعت الصرف أو المكان أو البلد صرفت كالأسماء التي ذكرها، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لبأولها بما ذكر غلب عليها مع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف. وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة. فالأول كبدر ونجد، والثاني كدمشق (وجلق). وقد يستوي الأمران كسبأ وحراء ومناء وقباء ويغداد. ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل فين أريد باسم القبيلة الأب كعمد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الأم كسهلة أو القبيلة كعجوس ويهود مع للتأنيث مع العلمية.

(وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف لشاعر ما لا ينصرف)

(قوله، خلق) بالتشديد وكسر الجيم ولام موضع بالشام اهـ مختار

إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا يتصرف صرفه لأن الضرورة تَرِدُ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء المتصرف كما تقدم، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف لأجل إقامة الوزن كقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر صغيرة      فقلت: لك الوبلات إنك مرجلي  
وقد لا تكون موجبة كقوله.

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره      هو المسك ما كررته يتضوع  
إذ لو بقي نعمان على منع التصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن، ومع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة فتأنيته إلى حذف ساكن وهو الألف وإثبات شيء آخر وهو السين، فلا فائدة. وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم فقد يكون فيه فائدة بأن يتوزن ليتلقى ساكنان فيكسر فيكون معتباً إلى ذلك وهو حرم الدماميني. ويجوز صرف ما لا يتصرف للتناسب نحو: ﴿سَلِيلًا وَأَعْتَلًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَا يَدْرِي وَلَا يَخْلَعُ وَلَا يَنْتَرِي وَلَا يَنْتَرِي﴾<sup>(٢)</sup>. وقد يكون التصغير سبباً لتصرف أبصاً نحو: حمد وعمير في أحمد وعمر، لروال أحد السنين بالتصغير. وأما مع المتصرف من الصرف فمذهب المصريين الجمع مطلقاً لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل وجوزه بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر.

(١) سورة الإنسان، الآية ٤.

(٢) سورة نوح، الآية ٢٣.

## (باب العدد)

(وإن نطقت بالعقود في العدد      فاسطر إلى المعدود لقيت الرشد  
فأثبت الهاء مع المذكر      واحذف مع المؤنث المشتهر  
تقول لي خمسة أثواب حدد      وزعم له تسعاً من النوق وقد  
العدد. ما وضع لكمية آحاد لأشياء. قله إن الحجب.

فالواحد والاثنان يعريان على القياس بذكران مع المذكر نحو: واحد  
واثنان، ويؤنثان مع المؤنث نحو: واحدة واثنان. ولا يجمع بينهما وبين  
المعدود فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلاً، لأن رجلاً يفيد الحسية  
والوحدة وكذلك رجلاً يفيدان الجمعية والروحة فلا حاجة إلى الجمع بينهما،  
وما ورد من ذلك فضرورة.

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود إذ لا  
يستفاد العدد والجمعية إلا بالجمع ستهما. ثم إن قصد بها المعدود جرت على  
خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما مثل به من  
خمس أثواب وتسع من النوق. والمراد بنهاء تاء التأنيث. واستفاد من تمثيله أن  
العرة في التذكير والتأنيث بالمعرد لا تجمع وهو كذلك ولذلك يقال: ثلاثة  
اصطبلات، وثلاثة حمامات، بالتاء فيهما ولا يقال: ثلاث، بتركها خلافاً  
للكسائي والغداديين. وقد مر أن مميز 'ثلاثة' يحوز جره بالإضافة وبمن  
كما نطق به الناظم.

(وإن ذكرت العدد المركباً      وهو الذي استوجب أن لا يعرب  
فالحق الهاء مع المؤنث      بآخر الشاي ولا تكثر  
مثاله عندي ثلاث عشرة      حمالة مظلومة مع ذرة)

العدد المركب المستوجب للناء هو لمؤنث من الآحاد السابقة مع العشرة  
كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغية، والآحاد من الثلاثة إلى التسعة على  
حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث وما دون ذلك

على القياس، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة وتبني الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى وإلا ثمان عشر فلك فتح الياء وإسكانها ونقل حدها مع ياء كسرة النون وفتحها. وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر وتبينيهما على الفتح مطلقاً، فنقول في المذكر: عدي أحد عشر عبداً، واثنان عشر رجلاً، نذكيرهما. وثلاثة عشر عبداً بتانيث الأول. وفي المؤنث إحدى عشرة أمة واثنان عشرة جارية بتانيثهما وثلاث عشرة جارية متذكير الأول. والشين في التذكير مفتوحة وفي التانيث يجوز إسكانها وكسرها والأول أفصح وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث نقول: عدي عشرون عبداً وثلاثون أمة.

## (باب نواصب الفعل المضارع)

(وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء  
 وحق أن نشرح شرحاً يفهم ما ينصب الفعل وما قد يجزم)  
 أي قد انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في  
 العبارة واستيفاء لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدئ، ووجب علينا أن نشرح في  
 إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه لما تقدم أنه لا يعرب من  
 الأفعال سواء وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم.  
 أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جارم ولم تباشره نونا  
 التأكيد ولا نون الإثبات يكون مرفوعاً بحركة أو حرف، لفظاً أو تقديرًا. وإنما  
 الخلاف في رافعه والأصح أنه التجرد عن الناصب والجارم لا مضارعة للاسم  
 ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة.  
 وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب والنواصب له على ما ذهب إليه الناطم  
 تبعاً للكوفيين تسعة وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة وهي: أن ولن وإذن وكى،  
 وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن منصرة.  
 وإلى هوامل النصب أشار بقوله:

(فتنصب الفعل السليم أن ولن وكى وإن شئت لكيلا وإذن)  
 فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق، ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح  
 الآخر أو معتله، غير أن المعتل منه تألف لا تظهر فيه الفتحة بل تقلد كما  
 سيأتي. ولهذا قيد الفعل بالسليم، أي الصحيح الآخر، للاحتراز عنه وكان  
 الأولى تركه.

وشرط النصب بأن أن تكون مصدرية غير مسبوقه بعلم نحو: ﴿وَأَنَّهُ يُرِيدُ  
 أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَشْمُوكَ أَن يُبْلَغُوا﴾<sup>(١)</sup>، فإن سبقت بعلم

(١) سورة النساء، الآية ٢٧.

وجب إعمالها وتسمى محعفة من اشقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ رَجُلٌ﴾<sup>(١)</sup>.  
وإن سقت بظن جاز إعمالها وإعمالها وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوا  
أَلَّا تَكُونُ فِئَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

وشرط النصب بكي أن تكون مصدرية، وعلامتها تقدم اللام عليها لفظاً أو  
تقديراً نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(٣)</sup>، كي لا يكون، فإن ظهرت اللام بعدها أو أن  
المفتوحة نحو: حنثك كي تنكرمي، أو كي أن تكرمني، تعين كونها جارة  
والفعل بعدها منصوب بأن لكنها مصمرة في الأول مؤول بمصدر محرور  
بـ، كي، فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٤)</sup>، أو  
ظهرتا معه كقوله:

(أردت لكيما أن تطير بقربة)

جاز كونها مصدرية وكونها جارة.

وشرط النصب بإدا، أن تكون مصدرية في أول الكلام المجاب به والفعل  
بعدها مستقل متصل بها أو مفصل بقسم أو بلا النامة نحو: إذا أكرمك و.  
إذا والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب  
وإذا لا أعمل، واغتصم ابن بابشاد الفصل بالداء، وابن عصفور الفصل  
بالظرف وشبهه.

(واللام حين تستديء بالكسر كمثله م تكسر لام الجر)  
أي وتنصب الفعل المضارع أنلام المكسورة سواء كانت للتعليل نحو:  
﴿يَعْتَبِرْ لَكَ آتٌ﴾<sup>(٥)</sup>، أو للعاقبة والصيرورة نحو: ﴿يَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِيراً﴾<sup>(٦)</sup>،

(قوله أردت لكيما أن تطير بقربة) تمامه:

وتشركها شئ ببيداء ملقح

(٢) سورة المائدة، الآية ٧١.

(٤) سورة الحشر، الآية ٧.

(١) سورة المرملة، الآية ٢٠.

(٣) سورة الحديد، الآية ٢٣.

(٥) سورة الفتح، الآية ٢.

(٦) سورة القصص، الآية ٨.

أو للجحود وهي المسبوقة بكون ماضٍ مسفي نحو: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ بِمُعَذِّبِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أو كانت مؤكدة نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ السَّكِينِ﴾<sup>(٣)</sup>، فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم وعند غيره. وهو الراجع بأن مصمرة جوازاً لا بعد لام الجحود فوجوباً فإن افترن الفعل بعد اللام بلا نافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار أن كراهة الاختماع لامين نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنَّمَا يَكَلَمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(والهاء إن جاءت جواب السمي والأمر والعرض معاً والهي وفي جواب ليت لي وهل مني وأيسر معنناك وأسى ومتى) أي وينصب الفعل المضارع أيضاً إهداء لسمية الواقعة في جواب نهي محض، أي خالص من معنى لإثبات نحو: ﴿لَا يَفْقَهُنَّ كَلِمَاتِهِمْ فَيَسْوَأُنَّ﴾<sup>(٦)</sup>، أو طلب من نهي نحو: ﴿وَلَا تَطْمَؤُنَا بِهِ فَيَجِلَّ عَيْنُكَ عَصِيٍّ﴾<sup>(٧)</sup> أو أمر بالفعل نحو: يا ساق سيري عسفاً فليحيا إلى سليمان مستريحاً أو دعاء كذلك نحو اللهم تب عليّ فأبوت. أو استفهام بالحرف نحو ﴿قَهْلَ لَنَا مِنْ شُقَعَاءَ فَيَشْعُرُوا لَنَا﴾<sup>(٨)</sup>، أو بالاسم نحو من يدعوني فأستجيب له، أين بيتك فأزورك، وكيف تكون فأصحبك. وشرطه أن لا تكون أداة يليها جملة اسميه خبرها جامد فلا يجوز. هل أحرك ريد فأكرمه بالنصب بخلاف هل أحرك قائم فأكرمه، أو عرض نحو قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتصير ما قد حدثوك لما راء كمن سمعا أو تحصيص نحو. هلا اتقيت الله فيعفر لك الله، أو تمن نحو: ﴿يَكَلِّمُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٩)</sup>، أو ترخ عبد الفائل به نحو: ﴿لَمَّا أُنْبِغِ الْأَسْبَبَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿أَسْبَبَ لَمْ تَكُنْ﴾<sup>(١١)</sup>، فاطلع بالنصب في قراءة حمص عن

(٢) سورة النساء، الآية ١٣٧.  
(٤) سورة النقرة، الآية ١٥٠.  
(٦) سورة فاطر، الآية ٣٦.  
(٨) سورة الأعراف، الآية ٥٣.  
(١٠) سورة طه، الآية ٣٦.

(١) سورة الأنفال، الآية ٣٣.  
(٣) سورة الأنعام، الآية ٧١.  
(٥) سورة الحديد، الآية ٢٩.  
(٧) سورة طه، الآية ٨١.  
(٩) سورة النساء، الآية ٧٣.  
(١١) سورة طه، الآية ٣٧.



عاصم. ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وجوباً بعدفاء لا بها ولا بالمخالفة خلافاً لمن زعم ذلك. وإذا أسقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخير وقصد به الجزاء جزم جواباً لشرط مقلد نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾<sup>(١)</sup>. وقول الشاعر.

(قفا) بك من ذكرى حبيب ومنزل

وشروط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول: أن لا، محله مع صحة المعنى نحو لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف: لا تدن منه يأكلك، فإنه بالرفع

(والواو إن جاءت بمعنى الجمع في طلب المأمور أو في المنع) أي ويصوب المضارع أيضاً الواو التي بمعنى مع في جواب نفي محض أو طلب من أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تخصيص أو تمن أو نرخ كالفاء، فلا وجه لاقتصار الناطم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النهي نحو: ﴿وَلَكِنَّا صَدِرَ اللَّهُ الَّذِي سَنَهَكُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الْغَيْبُ﴾<sup>(٢)</sup> والأمر نحو.

فقلت ادعى وأدعو إن أندى لخصوت أن يسادي داعياد والنهي نحو:

(لا تنه) عن خلق وتأتي مثله

والدعاء نحو. اللهم ارزقني بغير وأحج عليه والاستفهام نحو قوله. نسيت ريان الحصون من الكرى وأبيت منك ليلة الملسوع والعرض نحو. ألا تقوم وأقوم معك. والتخصيص نحو. هلا اتقيت الله،

(قوله: قفا إلخ) تمامه:

يسقط اللوى بين الدخول فحومل

(قوله: لا تنه إلخ) تمامه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٤٢.

ويعفر لك. والتمني نحو: يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ويكون من المؤمنين، في قراءة النصب. والرجي نحو: لعلي أراجع الشيخ ويفهمني، قال ابن هشام: ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والنهي والأمر والتمني والاستعظام وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع منصوب أيضاً بإصمار أن وجوباً بعد الواو لا بها ولا بالمخالفة خلافاً لمن زعم ذلك.

(ويصّب الفعل بأو وحتى وكل ذا أودع كتباً شتى)  
من النواصب عند الناظم رحمه الله تعالى (أو) الصالح في موضعها إلى أن، أو إلا أن نحو: لأرمتك أو تقضيبي حقي، أي إلى أن تقصيني حقي. وقوله:

وكتب إذا أعمزت فناء قوم كسرت كعوبها أو تستقيما  
أي إلا أن تستقيم، والصحيح أن أو عاطفة والنصب بإصمار أن وجوباً بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر مسك من الفعل المتقدم أي ليكوس لروم مني أو قصاء منه لحقي وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضاً عنده حتى، نحو ﴿سَيِّئٌ يَرْجَعُ إِلَيْنَا مُؤْتًى﴾<sup>(١)</sup>، ﴿حَتَّى يَتَّكِمَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>. والصحيح أن حتى حارة والنصب بإصمار أن وجوباً بعدها والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى لأنه قد ثبت حرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينهي الاختصاص، ويشترط لإصمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلك، وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم كما في: ورلرلوا حتى يفوز الرسول، في قراءة غير نافع. وإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى ربهم، وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم. وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالعيب أن تكون لمعاية كما مثلنا، وعلامتها

(١) سورة طه، الآية ٩١.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٨٧.

صلاحية إلى موضعها وقد تكون لتعلييل نحو: أسلم حتى تدخل الحمة. وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَفْزَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. وقد تكون ابتدائية وعلامتها أن تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:

فما زالت القتلى تمح دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
ولا يكون الفعل معها إلا حالاً أو مؤولاً به، وقد تقدم أيضاً أنها تكون عاطفة، وأشار بقوله:

(وكل دا أودع كتيباً شتى)

إلى أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب شتى فجمعها في هذه الأبيات وقربها على الطالب، فجزاه الله خيراً وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة ريادة في البيان بحسب ما اتفق بقوله:

(تسفل: أجي يا فتى أن تذهبها)

مثال للنصب بأن و:

(لن أرا قسائماً أركبها)

مثال للنصب بـلن وبأو. و:

(رجشت كسي تولي نفسي الكرامة)

مثال للنصب بكي المصدرية إن قدرت اللام قبلها وإلا فافعل منصوب بإضمار أن وكي جارة. وقوله.

(وسرت حتى أدخل اليمامة)

مثال للحتى، و:

(وافتبس العلم لكيمما تكروما)

مثال أيضاً لكي وأفاد بذكره أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل. وقوله:

(وما عليك هيبة فتعشبا)

مثال لها في جواب المني . وقوله : متعتا ، بوزن فتصرفا منياً للمفعول من العتب . يقال : أعتبه يعتبه إذ لأمه على قبيح . وقوله :

(وهل صديق مخلص فأقصده)

بكسر الصاد مثال لها في جواب الاستهام . و :

(وليت لي كنز الفنى فأرسله)

بكسر الفاء من رقله كصره إذ أعده ، مثال لها في جواب التمني . و :

(وزر فتلقت بأصناف الفرى)

بكسر القاف ، أي الصيافة . مثال لها في جواب الأمر . و

(ولا تحاضر وتبيء المحصر)

مثال للواو التي بمعنى مع في جواب لبي ، أي لا تجمع بين المحاصرة وسوء الأدب مع المجلس . وقوله :

(ومن يقل إنني سأعشى حرمك فقل له أدأ) أحترمك

مثال للنصب بإدا . وفي بعض السبع (إني إدأ) أحترمك . والنصب في

مثل هذا لا يحوز إلا في ضرورة كقوله :

إني إدأ أهلك أو أطييرا

وقوله :

(فهذه نواصب الأفعال)

أشار إلى الأدوات النسخ السابقة ، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة

أربع منها .

وقوله (مثلتها) أي صورتها (فأخذ عليّ تمثالي) أي فقس على تصويري

ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله :

(قوله : إني إذا إلخ) صدره :

لا تنركني فيهم شطييرا

أي بعيداً عنك إليهم ، ونصب أهلك ضرورة أو الخبر محذوف أي إني أستطيع

ذلك .

(وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي على سكونها لا تختلف  
تقوله: لن يرصى أبو السعد حتى يرى نتائج الوعود)  
أي إذا كان آخر المضارع ألفاً فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره لتعذر ظهور  
الحركة على الألف لوضعها على السكون، ولهذا قل:  
فهي على سكونها لا تختلف

نحو: لن يرصى حتى يرى، فتفسر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة  
الرفع. وأما إذا كان آخره واواً كيدعو، أو ياء كيرمي، فله حكم الصحيح من  
ظهور النصب في آخره كما علم مما مر، وتقدر فيه الضمة للاستئصال، وسيأتي  
أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل فجزمه بحذف آخره

((وخمسة تحذف من الطرف) في نصبها فألقه ولا تخف  
وهي: لقيت الخبير بفعلان وتفعلان فأصرف المباني  
وتعملون ثم نفعصب وأنت يا أسماء تفعليننا)  
يعني: أن (خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف) أي الأخير منها،  
علامة لنصبها وهي: المضارع المتصل به ضمير أشن لمخاطب أو غائب نحو:

(قوله: وخمسة تحذف من الطرف إلخ) أعلم أنهم لما أعربوا الشئ والجمع  
بالحروف أرادوا مثله في نظيرها من الأفعال وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها  
بأحرف العلة الموحودة لئلا يحذفها الجرم، وهي ضمائر ولا الإتيان بحرف علة آخر  
لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانياً فرمموها بالون لشدتها شبهها بأحرف العلة ولذا  
تدغم فيها نحو: من وال، وتبدل أفعالاً في الوقف على نحو: إذن. ثم حذفت لتجزم  
كأحرف العلة ولما حملوا النصب على الجرم في نظيرها من الأسماء تأخيهما في  
إعراب الفضلات حملوهما على الجزم لمقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في  
الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة، ولو قدرت هما لغات  
إعرابها بالحروف وكسرت التون بعد الألف تشبه بالمشى وفتحت بعد أختيها تشبهاً  
بالجمع وللحقة. ولما كان الضمير المنصير كالجرم قدم عليها، وبها يلحز، فيقال: أي  
إعراب يفصل من الكلمة معمولها، أو أي كلمة يفصل بين الكلمة وإعرابها. اهـ  
خصوي.

أنتما تضربان والريدان يضربان.

أو ضمير جمع كذلك نحو: أنتم تضربون والريدون يضربون.

أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: أنت تضربين.

فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وخمسة في التقدير. وهذا معنى قوله: فأعرف

المباني.

وإن اشتهرت الألف والواو علامتين على لغة. أكلوني البراغيث، بلغت

هذه الأمثلة بالاستقراء إلى ثمانية، وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعالاً يعينها

كالأسماء الستة وإما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمتزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها لنواصب بقوله:

(فهذه تحذف منها النون في نصبها ليظهر السكون

تقول للزيد لئلا تطلقا وقرعنا السماء لئلا يفترقا

وحاهدوا يا قوم حتى تغمروا وقتلوا الكفار كيما نلجموا

ولئلا يطيب العيش حتى نسمدي يا همد بالوصل الذي يشي الصدى

أي أن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون بيانه عن الفتحة كما مش،

ومنه: ﴿لَنْ نَأْتِيَا إِلَهَ حَقِّ تَوْفَؤُا وَمَا نُحِبُّونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَنْ تَقُومُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما نحو: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُومَ﴾<sup>(٣)</sup> فالواو أصل والمعل مني على

السكون.

ونحو: ﴿أَتَمَحْضُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فالمحذوف منه نون الوقاية لا نون الرفع.

وقوله: ليظهر السكون، أي بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو

والياء إذ وصل النون بها ربما أخفى السكون، وقد تحذف هذه النون لتوالي

الأمثال نحو: ﴿تَسْلُوكَ﴾<sup>(٥)</sup> وحذفها لغير ذلك شاذ، والأصل فيها السكون

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٢.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.

(٤) سورة الأنعام، الآية ٨٠.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٨٦.

وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الألف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلقاً للحقة. وقيل: تشبيهاً للأور بالمشى والدني بالجمع.

وقوله. لن تنظنقأ، نساء الخطب، والفرقدان: نجمان صغيران هما أول بنات نعر الصغرى. ويشفى يفتح نداء وضما والصدى العظماء وقد مر أن هذه الأمثلة ترفع شوت النون وسبأتي أنها تحزم بحذفها أيضاً.

## (باب جواز الفعل)

الجازم قسمان: قسم يحزم فعلاً واحداً، وقسم يحزم فعلين. وبدأ بالاول

فقال:

(ويجزم الفعل بلم في النفي      وللام في الأمر ولا في النهي  
ومن حروف الجزم أيضاً لما      ومن يرد فيها يقل ألما  
تقول: ألم أسمع كلام من عدس      ولا تحاصم من إذا قال فعل  
وحالد لما يرد مع من ورد      ومن يود فليواصل من يود)  
أي ويجزم المضارع بالسكون أو بحدف حرف إذا دخل عليه أحد هذه  
الأحرف الأربعة، فأما (لم) فهي حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى  
الماضي نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ و﴿لَمْ يُولَدْ﴾<sup>(١)</sup> ويتصل بها همزة الاستفهام  
نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾<sup>(٣)</sup>

وأما (لما) فالمراد بها هنا المافية لا الراضية ولا الإيجابية، وهي مركبة  
من: لم، وما، ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي  
نحو: لما يقص ما أمره، فهي تشارك لم في الحرفة والاحتصاص بالمضارع  
والنفي والجزم والقلب إلى الماضي وتشاركها أيضاً في جواز دخول همزة  
الاستفهام عليها وتنفرد عنها بانصال نفي مفعليها ويتوقعه نحو: ﴿لَمَّا يَتَذَكَّرْ﴾<sup>(٤)</sup>  
﴿لَمَّا يَنْتَفِ﴾<sup>(٥)</sup>. ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان، ويجوز حذفه نحو:  
قاربت البلد، ولما، أي ولما أديتها، وتنفرد لم عنها بمصاحبة أداة الشرط  
نحو: إن لم، ولو لم، ويجوز بقطع نفي منفيها نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً﴾<sup>(٥)</sup>  
﴿لَمْ يَكُنْ﴾<sup>(٥)</sup>. ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ومنتع بما يكن ثم كان

(٢) سورة الشرح، الآية ١.

(٤) سورة ص، الآية ٨.

(١) سورة الإخلاص، الآية ٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤٣.

(٥) سورة الإنسان، الآية ١.



وأما لام الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولأمرها مكسورة نحو: ﴿لِيُسْفَقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> فإن تقدم عليها فاء أو واو سكنت على المختار نحو: ﴿لَيَكُنَّ لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ الْعَقُّ وَلَيَسَّيَنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup>، ومثلها أيضاً لام الدعاء نحو: ﴿لَيَقْبُرَنَّ عَلِيًّا رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وأما لا الناهية فنحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَا تَطْمَرْ بِيدٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

ومثلها أيضاً لا الدعائية نحو: ﴿لَا تُؤَيِّدَنَّ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَا تُعْمِلْ عَلَيْنَا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَلَا تُحَوِّلْنَا﴾<sup>(٩)</sup>.

وأفهم قوله في الأمر وفي النهي أنهما قد يأتيان لغير ذلك، فهذه الأحرف الأربعة تجرم فعلاً واحداً كما تقدم، وأمثلة في النظم ظاهرة، والمراد بمن إذا قال: فعل أوباب الشوكة والولاية.

(وإن نـ الـ السـف ولام فليس غير الكسر والسلام  
تقول. لا تستهر المسكيناً ومثله لم يكن اللدينا)  
أي وإن بلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن كلام التعريف كسر آخره  
وحوماً لالتقاء الساكنين كما مثل جويأ على القاعدة، ويكون السكون مقدراً في  
آخره مع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المحلص. وقوله لم يكن اللدينا،  
أصله: يكون، حذف الضمة لمجارم والواو لالتقاء الساكنين.

(وإن تر المعتل فيها ردفاً أو آخر المعر فسمه الحذف  
تقول. لا تأس ولا تؤذ ولا تقل بلا علم ولا تحس (الطلا)

(قوله: الطلاء) بحذف الهمزة لصعوبة الوزن، وفي المختار: الطلاء، ما طيح من  
عصير العنب حتى ذهب ثلثاه. وتسميه المعجم الميخج وبعض العرب يسمي الخمر  
الطلاء، يريد بذلك تحسب اسمها لا أنها لطلاء بعينها اهـ

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٤) سورة البراءة، الآية ٧٧.

(٦) سورة طه، الآية ٨١.

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(١) سورة الطلاق، الآية ٧.

(٣) سورة النساء، الآية ٩.

(٥) سورة لقمان، الآية ١٣.

(٧) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(٩) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

وأنت يا زيد فلا تهوى المنا ولا تبع إلا سقند في منى  
أشار إلى مسألتين:

إحدهما: أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط بأن كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: ردو من ردو الراكب. وجزم بالسكون لدخول الجازم، فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، أي احذفه لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وهما سكون الآخر للجازم وسكون الردف، أو اجعل الحذف سمة له.

فقوله: فسمه الحذفاً بضم السين أو كسرهما من السوم أو السمة. وقد مثل للردف بقوله: لا تقل ولا تبع، أصلهما: تقول وتبع حذف الصمة ثم حرف العلة لما تقدم، ومثلهما لا تخف

الثانية: أن حرف العلة إذا كان آخر لمصارع فاحذفه للجازم واجعل حذوه علامة للجزم، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالى بقوله: لا تأس، أي لا تحزن، على ما فات ولا تؤد أي أحداً من خلق الله ولا تحس الطلاء بكسر الطاء أي لا تشرب الحمر، ولا تهوى إلت أي لا تحب الأمانى الكادة. وقد صدق فيما قال رحمه الله تعالى.

فهذه الأفعال الأربعة محرومة بحذف آخرها وكون حرف العلة بحذف للجازم هو المشهور، وأما قوله.

ألم يأتيك والأنباء تنمى عما لاقت لبون بسي زياد  
فضرورة أو إجراء له محرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف له الملفوظة، وهي لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في «التسهيل» وعليها حرج قراءة قبل إنه من ينقي ويصبر.

(والجزم في الخمسة مثل النصب وقع بيجاري وقل لي حسبي)  
يعني أن الأمثلة السابقة جرمها بحذف النون يانة عن السكون (كنصبها)

(قوله كنصبها) ظاهر كلامه أن الجرم محمول على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته

نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَقْعُدُوا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَنْ يَنْفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾<sup>(٣)</sup>.  
والإيجاز هو الاختصار.

ولما فرغ من القسم الأول، وهو ما يجزم فعلاً واحداً، أخذ في بيان ما  
يجزم فعلين فقال:

(هذا وإن في الشرط والجزاء تحزم فعلين بلا امتراء  
وتلوها أي وسى ومهم وحيشما أيضاً وما وإذا  
وأين منهن وأسى ومشى فحفظ جميع الأدوات يا فتى)  
فذكر أن الأدوات التي تجزم معين عشرة والإشارة بهذا إلى القسم الأول  
أي خذ هذا.

ثم ما يحرم فعلين على ثلاثة أقسام: ما هو حرف باتفاق وهو إن، وهو  
موضوع للدلالة على مجرد تعليق لجواب على الشرط. وما هو حرف على  
الأصح وهو إذا ما، وهو كان في الدلالة على مجرد التعليق. وما هو اسم على  
الأصح وهو مهما، وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى  
الشرط وما هو اسم باتفاق وهو من، وهو موضوع للدلالة على من يعقل. ثم  
ضمن معنى الشرط وما وهو كمها وحيشما وأين وأسى، وهي موصوعة للدلالة  
على المكان، ثم ضمن معنى الشرط ومتى، وهو موضوع للزمان، ثم ضمن  
معنى الشرط وأي، وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل  
وللزمان والمكان. والمعلان المحرومان بهذه الأدوات، أي بكل منها، يسمى  
أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط. فإن كانا مضارعين نحو: وإن  
تعودوا نعد، فالجزم بلفظهما، أو ماضيين نحو: وإن عدتم عدنا، فالجزم  
لمحلها. وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منها حكمه نحو:  
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرَدْ تَوْفَى حَرْثُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ومن يقيم ليلة القدر إيماناً  
واحترساباً غفر له. وإذا كان الجواب جملة اسمية وجزم لمحل الجملة ويجب

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤.

(٢) سورة النساء، الآية ١٣٠.

(٣) سورة القصص، الآية ٧.

(٤) سورة الشورى، الآية ٢٠.

اقترانها بالعاء أو بإذا الفجائية. وكذا كن جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقتراه بالفاء.

(وزاد قسوم ما فقالوا إما وأينما كما تدوا إماما)  
أشار إلى أن إن وأين وأيا تزداد عليها ما حوازاً لتأكيد معنى الشرط نحو:  
﴿فَإِمَّا تَرَىٰ مِنَ الْبَشَرِ لَكَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومثلها متى.

وأفهم كلامه أن الجرم بحيثما واذ ما مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الأصح وبقية الأدوات لا تلحقها، وقد تخرج إن عن الشرط وكذا من وما وأي كما يشعر به قوله في الشرط وجزاء، فتقع استنفاميات أو موصولات وكذلك يقع أين ومتى استنفاماً وكذلك أي بمعنى متى نحو: ﴿فَأَنزَلْنَا حَرَّتَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وبمعنى من أين نحو: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ مَعْلُومًا﴾<sup>(٥)</sup>  
وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّىٰ يُعْزِزُ قَدِيرُ اللَّهِ بِمَدِّ مَوْتِهِ﴾<sup>(٦)</sup> ولم يذكر من الجوارم أيان لقلة الجرم بها وكثرة ورودها استنفاماً، ولا كيفما، لعدم السماع بذلك، ومن أحاز الجزم بها فالقياس على غيرها. ولا إدا، لأن الجرم بها خاص بالشعر، وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

(تقول إن تحرج تصادف رشداً وأينما تذهب تلاق سعداً  
ومن يزر أدره باتفاق وهكذا تصنع في السواقى)  
أتى بثلاثة أمثلة لأن وأين ومن، وأحد بقية الأمثلة على الطالب كي يتمرن على استخراج المثال بقوله:

وهكذا تصنع في السواقى

أي تصنع في بقية الأمثلة مثل هذا الصنع مثل: أي، نحو: أي جهة تجلس أجلس وأي الدواب تركب أركب ومهم، نحو: ﴿مَهْمَا تَأَنَّا بِهِ مِنْ ءَايَتُو

(١) سورة مريم، الآية ٢٦.

(٢) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٣٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٤٨.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٢٣.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

لَتَسْرَتَا بِهَا فَمَا مَنَّ اللَّهُ بِمُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup>، وحاشا كقوله: حاشا تستقم بقدر لك الله  
نجاحاً في غابر الأزمان. وما، نحو. ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْتَلِهُهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وإذا ما نحو:

(وانك إذا ما تأت) ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر أتيا  
وأني نحو:

(خليلي) أني تأتيا نيتي تأتيا أحاً غير ما يرضيكما لا يحاول  
ومتى نحو:

(متى تأته) تعشو إلى ضوء ناره تعد خيرنا عندها خير موقد  
(هذه جواز الأفعال حسونها منظومة اللائي

(قوله وانك إذا ما تأت) مع النوار للعطف والكاف اسم إن والجملة بعدها  
حرها، وإذا ما للشرط، وتأت فعل الشرط، كأم معمول موصولة، وأنت مبتدأ، وأمر  
حره، والجملة صلة الموصول وتأتي مفعول لتأمر والجملة صلة الموصول وتأتيا حال  
من من، اه شواهد

(قوله. خليلي إلح) خليلي متاذي مضاف حذف منه حرف النداء أي. يا خليلي،  
أصه خيلان، فلما أصيب إلى ياء التكم سقطت الون ثم انقلبت الألف ماء علامة  
للنصب وأدعمت الياء في الياء، وأسى شرطية، وتأتيا فعل الشرط، وتأتيا جواب  
الشرط، وأحاً معمول تأتيا، وغير منصوب بقوله. لا يحلوا لي ومضاف إلى ما  
يرضيكما والجملة محل نصب صفة 'أحاً، وكسمة ما موصولة، ويرضيكما صلتها  
والعائد محذوف والتقدير أي به. ويحور أن تكون مصدرية أي غير رضاكما لا  
يحاول، أي لا يحاول غير رضاكما. اه شواهد.

(قوله: متى تأته إلح) متى ظرف زمان ومعناه الشرط والعمل فيه تأته. وتأته.  
مجرور بالشرط. وتعشو جملة في موضع الحال، أي متى تأته حاشياً إلى ضوء متعلق  
تعشو. تجدد: جواب الشرط، وخير نار، معمول، وخير موقد كلام إضافي مبتدأ،  
وعندها: خبره. والجملة في محل جر صفة لـ اه شواهد.

(١) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٧.

فاحفظ وقيت السهو ما أملت وقس على المذكور ما ألغيت)  
هذه الإشارة إلى الأدوات العشرة لساقفة، وشبهها بالعروس المجلاة  
بالآلية المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه لأن الحفظ يعينه على ما هو  
بصدده وقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

## (باب المبنيات)

(ثم اعلم أن في بعض الكلام م هو مبني على وضع رسم فسكسوا من إد بسوها وأخر ومد ولكس ونعم وهل وهل) اعلم أن من الكلام م هو معرب وهو الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد ونون الإثبات وقد سبق الكلام عليهما. ومه ما هو مبني على وضع لارم كلروم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل والأصل في كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن ينسب على السكون لأنه أحف ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يجمع مانع وألقاب البناء أربعة. ضم وفتح وكسر وسكون. ولأصالة السكون يبدأ بالظلمة ولحقته دخل على الأسماء والأفعال والحروف فمما بني عليه من الأسماء من ركم، وعلة بناءيهما شبهتهما بالحرف في الوضع. ومن الحروف. لكن وهر ويل ومد، هي لغة من جرّ بها، وأحل ونعم، وهما حرفا جواب، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال. (وضم في النهاية من قبل ومن بعد وأما بعد ما فقه واستنبين وحيث ثم منذ ثم نحن وقط فاحفظها عداك اللحن) أتبع السكود الصم والأولى تأخيرها عن الفتح والكسر لأنه إذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأحف وندك لفتح ثم الكسر ثم الصم، ويكون في الأسماء لا هي الأفعال ولا في الحروف إلا في: منذ، هي لغة من جرّ بها فمما بني على الضم من الأسماء حيث من ظروف المكان وقط بالتشديد وهو ظرف لما مضى من الزمان، ونحن من الصمائر المنفصلة. وكذا قبل ويعد إذا حذف المضاف إليه ونرى معناه نحو: ﴿يَلِلُّ الْأَشْرُ مِنْ

قَبْلَ رَمَى بَعْدُ<sup>(١)</sup>. ومنه قولهم: أما بعد.

فإن صرح بالمضاف إليه حذف ونوى ثبوت لفظه أو حذف ولم هو ثبوت لفظه ولا معناه أعرب نصباً على الطرفية أو خفضاً بمن نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ<sup>(٢)</sup>﴾، ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدُ يُؤْمَنُ<sup>(٣)</sup>﴾، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِي كُنْتُمْ قَبْلَهُمْ<sup>(٤)</sup>﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ<sup>(٥)</sup>﴾.

وقد قرئ: «الله الأمر من قبل ومن بعد» بالخفض من غير تنوين. وتقول: جئتك قبلاً وبعداً، أي في زمن من الأزمان. ومنه قوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء المرات  
ومثلهما في ذلك أسماء الجهات ات وأون ودون وحسب.  
وسميت قبل وبعدهما في معاهما غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في  
الانطق بعد أن كانت وسطاً.

(والفتح في أين وأبان وفي كيف وشتان ورت فاعرف)  
وقد بنوا ما ركبوا من العدد بفتح كل منهما حين بعد  
البناء على الفتح بكون في الأسماء والأفعال والحروف.  
فمما بني عليه من الأسماء: أين.

وعلة سانه شبهه بالحرف في المعنى وهو معنى الاستفهام أو الشرط ولم  
يبس على السكون فراراً من التقاء لساكين وحرك بالفتحة طلباً للحنة ومثله: أبان  
وكيف.

ومما بني على ذلك منها أيضاً شت، وهو اسم فعل بمعنى افترق، وبني  
لشبهه بالحروف في كونه صملاً غير معرب، وفيل. لوقوعه موقع المبني وحرك

(١) سورة الروم، الآية ٤.

(٢) سورة نوح، الآية ٤٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.

(٤) سورة التوبة، الآية ٧٠.

(٥) سورة القصص، الآية ٤٣.



بالفتحة طلباً للخفة والجرءان من العدد المركب كأحد عشر وكثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما .

أما الأول فلافتقاره إلى الثاني .

وأما الثاني فلتضمنه معنى انحرف إذ أصل أحد عشر مثلاً أحد وعشر ، فحذفت الواو قصداً لمرج ، لاسمين وجعلهما اسماً واحداً وحركا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب .

ومما يبي على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ، كضرب واستخرج .

ومن الحروف: وب ولعل ، ولكن بالتشديد .

(وأمر مبني على الكسر فيز صعر كان معرباً عند الفطن

وحير أي حقاً وهمزلاً ، كأمر في الكسر وفي الساء

وقيل في الحرب نزان مثل ما قالوا حطام وقطام (في الدمى))

الناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ولا يكون في الأفعال .

فما بني عليه من الحروف: ناء الحر ولاه ، وجير بمعنى نعم . وفسرها

الناظم بمعنى حقاً والمشهور الأول .

ومن الأسماء أمر ، وعلة بدنه شبهه بالحرف وهو تصمه معنى لام

التعريف ، وبني على الحركة ليعلم أن به أصلاً في الإعراب ، وكانت كسرة لأنها

الأصل في التحلص من التفه الساكنين وناؤه على ما ذكره لغة أهل الحجاز

ومحل بناءه عندهم (إذا أريد به معبر ولم يصف) ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم

(قوله: في الدمى) جمع دميه، وهي صورة من العاج يعملها اليونانيون

ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة، إذا أتى عليها ثلاثة أشهر ليأتي الولد على شكلها .

أهـ .

(قوله: إذا أريد به معبر ولم يصف إلخ) وقد نظم بعضهم الشروط الخمسة

قوله:

بخمس شروط فابن أمر بكسرة إذا م حلا من أل ولم يك صعرا

وثالثها التعيين فاعلمه ب فتى وليس مصافاً ثم جمعاً مكسرا

يصغر فإن فقد شرط من ذلك، كأن صغر، فلا خلاف في إعرابه وصرفه.  
وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً للعلمية والعدل  
عن الأمر، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وينتبه على الكسر في غيرها.  
ومن الأسماء العينية على الكسر أيضاً: هؤلاء ونزال وحذام وقطام.  
فأما هؤلاء فهو من أسماء الإشارة يشار به لجمع المذكر والمؤنث والهاء  
فيه للتثنية وعلة تائه تضمنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف، ويني  
على الكسر لتحلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.  
وأما نزال: فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل، وعلة بائه ما تقدم في شتان،  
وحصه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المارة، نزال. ومثله ذراك وثرأك.  
فأما حذام ونحوها مما هو على وزن فعدن بفتح أوله علماً لمؤنث، كما  
أشار إليه بقوله في الدعوي كوبار وظفار وسكاب وسحاح.  
فأهل الحجاز (يبنونه على أنكسر مطلقاً) تشبيهاً له بفعال الدال على الأمر  
في الوزن والعدل التقديري.  
قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصذقوها فإني القول ما قالت حذام  
وأكثر بني تميم يوافقهم فيما حتم براء فتنبه على الكسر (مطلقاً).

وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر ذهب إلى إعرابه مطلقاً  
إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عند سيوبه، وللعلمية والتأنيث المعنوي  
عند المبرد وهو الظاهر.

والدمى يضم الدال المهملة جمع دمة، وهي الصورة المنقوشة على  
الحائط، وتطلق على الصورة الجميلة على مسيل التشبيه  
(وقد بني بفعلين في الأفعال فما له معير بحال

(قوله: يبنونه على الكسر مطلقاً) ربيعاً وصباً وجراً، أي سواء كان آخره راء أم

لا.

(قوله: مطلقاً) رفعاً وصباً وجراً، وحصر دوات الراء بالبناء على الكسر لأن  
ملهمهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها.

تقول منه النون يسرحن ولم يسرحن إلا للحاق بالنعم  
فهذه أمثلة مما مبني جائلة دائرة في الألسن  
وكل مبني يكون آخره على سواء فاستمع ما أذكره  
نقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ولم يتصل به نون الإناث كان  
معرباً، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث بني على الكسر نحو: ﴿وَالْمُطَلَّعَتُ  
يَرِيضُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، والنون يسرحن.

وإذا دخل عليه عامل نحو: لن يضربن، ولم يسرحن، لم يؤثر فيه لفظاً.  
وهذا معنى قوله: فما له مغير بحال.  
وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزاً حيث قال:

وما ناصب للمعلول ر جازم ولا حكم للإعراب فيه يشاهد  
ومثله الماضي المتصل بصميم رفع متحرك كضربت وضربن، ولم يتعرض  
لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة نحو: لبيدك وليكون.  
ومذهب الجمهور أنه مبني معها على القبح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر  
بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببائه نحو: ولا تنبعان، ولا  
يصدبك.

وقوله: هذه أمثلة مما مبني، أشار به إلى أنه لم يستوف المصنات وإنما ذكر  
جملة منها لكونها جائلة بين النون أي دائرة على ألسنتهم.  
وأشار بقوله: وكل مبني يكون آخره على سواء، إلى الفرق بين المعرب  
والمبني.

فالمبني ما يكون آخره سواء أي لارماً طريقة واحدة من مكنون أو حركة.  
فمكونه وحركته ليسا بعامل دحل عليه حتى يتغير آخره بخلاف المعرب  
فإنه يتغير آخره باختلاف العامل وحركته ومكونه يكونان بعامل فيوجدان  
بوجوده.

فقد طهر بذلك أنهما صداد، والله أعلم بالصواب

(وقد نقضت) (ملحة الإعراب) مودعة بدائع الآداب  
 فانظر إليها نظر المستحسن وحسن النظر بها وأحسن  
 يشير إلى أن هذه المنظومة الموسومة بـ «ملحة الإعراب» انقصت شيئاً فشيئاً  
 مع ما أودع فيها من العلم والآداب فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جمل  
 جملة من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة  
 والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا.  
 فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء يستفح بها حفظاً وقراءة  
 وتفهماً، فإن من أساء ظنه بشيء لم يتمتع به وأن بحسن ظنه بها ليلغ بها ما  
 يرتجيه ويؤمله من العلم، وأن يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها  
 فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانفع بها ومنح.

الملحة الواحدة: من الملح يصم العيم، ما يستملح من الكلام.

والبدع: الشيء الغريب الذي لم يسج عن مواله

ولما كان كلامه هذا متصفاً بالاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته أشار

بقوله:

وإن تجد عيباً فسد الخللا

إلى أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الحلل وذلك  
 حيث تحققه ولم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي  
 أحسن فإن الإنسان محل العيب والنقص، والكمال لا يكون إلا لله تعالى.

(فجعل من لا عيب فيه وصلاً)

وأصل الحلل الفرج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأ من الحمد المعقَّب بالصلاة فقال:

(والحمد لله على ما أولى فنعم ما أولى ونعم المولى

(قوله: وقد نقضت) أي فرقت وتمت.

(قوله: ملحة الإعراب) الملحة بالنص هي المستحسنة والمستملحة من كل

شيء، وجمعها: مُلَح.

ثم الصلاة بعد حمد الصمد على النبي الهاشمي محمد وآله وصحبه الأظهر الفائزين في دجى الأسفار) قد مر الكلام على الحمد والنبي وآله، والصلاة من صلى إذا دعا بخير. والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصطفى عليه وإرادة الخير له، وقد مر أن أفرادها عن السلام مكروه.

والهاشمي نسبة إلى جده هاشم بن عبد مناف. ومحمد: علم على نبينا وهو منقول من اسم مفعول حمد كمنصل من فصل، موضوع لمن كثرت حصاله الحميدة. وصحبه: اسم جمع لصاحب، عند سبويه، وجمع له عند الأحفش. والصاحب: من اجتمع مؤمن بالله ﷺ ومات على ذلك، وعطف الصاحب على آل لتشمل الصلاة بإتيهم.

والدجى: جمع دحية مالياً، وهي طلعة الليل.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فله الحمد سبحانه لا أحصي ثناء عليه وهو كما أثنى على نفسه، وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى والصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

## فهرس المحتويات

٣	..... مقدمة المؤلف
١٣	..... باب الفعل
١٧	..... باب المعرفة والنكرة
٢٢	..... باب قسمة الأفعال
٢٧	..... باب الفعل المضارع
٣٠	..... باب الإعراب
٣٣	..... باب في الاسم المنصرف
٣٥	..... باب الأسماء الستة المعتلة
٣٨	..... باب في الاسم المنقوص
٤٠	..... باب في الاسم المقصور
٤١	..... باب في الاسم المثنى
٤٤	..... باب في الجمع المذكر السالم

٤٦	باب في الجمع بألف وتاء مزيديتين .....
٤٨	باب جمع التكسير .....
٤٩	باب في حروف الجر .....
٥٤	باب حروف القسم .....
٥٥	باب في الإضافة .....
٥٩	باب كم الخيرية .....
٦٠	باب المبتدأ والخبر .....
٦٥	باب اشتغال العامل عن المفعول بضميره .....
٦٦	باب الفاعل .....
٦٩	باب ما لم يسم فاعله .....
٧١	باب المفعول به .....
٧٣	باب ظننت وأخواتها .....
٧٥	باب إعمال اسم الفاعل .....
٧٧	باب المصدر .....
٨٠	باب المفعول له .....
٨٢	باب المفعول معه .....

٨٤	..... باب الحال والتمييز
٩٠	..... باب كم الاستفهامية
٩١	..... باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٩٤	..... باب الاستثناء
٩٩	..... باب لا النافية للجنس
١٠١	..... باب التعجب
١٠٤	..... باب الإغراء
١٠٦	..... باب إن وأخواتها
١١١	..... باب كان وأخواتها
١١٤	..... باب ما النافية
١١٦	..... باب النداء
١٢٠	..... باب الترخيم
١٢٢	..... باب التصغير
١٢٨	..... باب النسب
١٣١	..... باب التوابع
١٣١	..... مثال للعطف



١٣٧	..... باب ما لا يتصرف
١٤٧	..... باب العدد
١٤٩	..... باب تواسب الفعل المضارع
١٥٩	..... باب جوازم الفعل
١٦٦	..... باب المبنيات



مركز تحقیق و تکلیف پژوهش‌های اسلامی